

التقرير الوطني لإريتريا (2017-2020) بموجب الميثاق الأفريقي

الفهرس

ص	الموضوع الفرعي	العنوان	
		مقدمة	1
		1.1 الأهداف	
		1.2 نطاق التقرير	
		الحقوق المدنية والسياسية	2
		2.1 الأسس القانونية والمؤسسية	
		2.2 الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز	
		2.2.1 التقدم المحرز في النظام القضائي	
		2.2.2 تنفيذ القانون	
		2.3 دال - الحريات الأساسية	
		2.3.1 كرامة السجناء و نظام السجون	
		2.3.2 حرية الدين	
		2.3.3 حرية التعبير حرية تكوين الجمعيات والتجمع	
	(1) التوعية العامة والاتصال والمشاركة العامة والحصول على المعلومات		
	حرية تكوين الجمعيات والتجمع		
	• عموميات		
	• تعبئة وتنظيم الشباب والطلاب		
	• المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		

	• الحركة العمالية والمنظمات العمالية		
	• منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة		
	(3) حرية التنقل		
	(4) حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة		
		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيمانية	ثالثا
		3.1 مقدمة موجزة	
		3.2 زيادة الرواتب في الخدمة المدنية لتحسين الظروف المعيشية للناس	
		3.3 الحق في العمل	
		3.4 استراتيجية القطاع الاجتماعي: الضمانات والحقوق الأساسية	
	(1) تعزيز قدرات الإنتاج المحلي في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك	3.4.1. الحق في الأمن الغذائي والتغذوي	
	(2) تنمية القدرات المؤسسية وتعزيزها		
		3.4.2. الحق في الصحة والمساعدة	
		3.4.3. الحق في التعليم	
	(1) رسم خرائط/جرد برامج الحماية الاجتماعية في إريتريا	3.4.4. الحماية والضمان الاجتماعي	
	(2) التدخلات في مجال الضمان الاجتماعي		
	(3) حقوق الطفل ونمائه		
	• التنظيم والتعبئة		
	• الأطفال الضعاف		
	(4) الأسرة والضمان الاجتماعي		
	• حماية الأسرة كمؤسسة اجتماعية		
	• الحماية الاجتماعية		
	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم		
		حقوق الشعوب	رابعا
	4.1.1. حملة تنمية ناجحة في مرحلة ما بعد النزاع	4.1 - الحق في التنمية	
	4.1.2. خارطة الطريق الوطنية لإريتريا وزخم		

	التنمية الجديد		
	4.2.1. التقارب بين إريتريا وإثيوبيا والديناميات الإقليمية/ التقدم	4.2 السلام الوطني والدولي	
	4.2.2. الأجندات الجيوسياسية واستئناف الأعمال العدائية وتصميم إريتريا على الدفاع عن أمنها القومي ودعم الديناميات الإقليمية		
	4.2.3. مشاركة إريتريا وتعاونها في مجال حقوق الإنسان		
		4.3 مكافحة جائحة كوفيد-19	
		4.4 التوعية بشأن الميثاق (المادة 25)، الواجبات (المواد 27، 28، 29)	
		الخلاصة	خامسا.
		قائمة الجداول الواردة في التقرير	

1.1 الأهداف

1. في عام 2017، قدمت إريتريا تقريرها الأولي والمجمع بموجب الميثاق الأفريقي للفترة 1991-2016. تم النظر في التقرير في الدورة العادية الثانية والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي عقدت في الفترة من 25 أبريل إلى 9 مايو 2018. خلال هذه الدورة، قدم الوفد الإريتري ملخصًا للتقرير ورد شفهيًا وكتابيًا على الأسئلة والتعليقات التي طرحتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

2. وفقا للمادة 62 من الميثاق الأفريقي، تقدم إريتريا مجددا تقريرها الدوري عن تنفيذ الميثاق الأفريقي للفترة 2017-2020. تأخر تقديم هذا التقرير بسبب جائحة فيروس كورونا وظروف أخرى. وكالعادة، تم إعداد التقرير بالتنسيق مع وزارة الخارجية من خلال هيئة التنسيق الوطنية، وهي هيكل مشترك بين القطاعات يضمن مساهمة مختلف الوزارات والمؤسسات والجمعيات الوطنية المعنية. وقد روعيت في إعداد التقرير العناصر التالية:

- الشروط والبرامج والتدابير المعتمدة لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها
- الحقوق والواجبات، وكذلك التعاون في تنفيذ إريتريا وامتثالها لمسؤولياتها بموجب الميثاق.
- أهمية استخدام التقرير لتعزيز الحوار والتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بروح من الكرامة والشراكة.

3. تم الانتهاء من التقرير، الذي يغطي الفترة 2017-2020، في نهاية عام 2021 بعد مراعاة مساهمات مختلف القطاعات والجمعيات الوطنية المعنية وبعد مناقشات متعمقة معها. ومع ذلك، وبسبب بعض القيود، تأخر تقديم التقرير إلى اللجنة. ستبدأ عملية إعداد التقرير الدوري 2021-2022 قريبًا.

1.2 نطاق التقرير

4. تم إعداد التقرير وفقًا للمبادئ التوجيهية لإعداد التقارير التي وضعتها اللجنة بموجب الميثاق الأفريقي ويغطي أربعة مجالات، هي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الشعوب، ومشاركة الدولة وتعاونها في مجال حقوق الإنسان. قدمت مختلف الوكالات (الوزارات) والمنظمات الوطنية ذات الصلة (التي تمثل الشباب/الطلاب والنساء والعمال وكذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة) تقريرًا وفقًا للمبادئ التوجيهية للإبلاغ الخاصة باللجنة وعلى أساس إطار العمل الذي حددته هيئة التنسيق الوطنية. تمت مراجعة هذه التقارير المختلفة وتجميعها من قبل هيئة التنسيق الوطنية. تم توزيع مشروع مجمع على أعضاء هيئة التنسيق الوطنية الذين قدموا فيما

بعد تعليقاتهم المكتوبة. تم تقديم ملخص للتقرير المحدث الذي يتضمن التعليقات إلى اجتماع هيئة التنسيق الوطنية. تمت الموافقة على التقرير أخيرًا على المستوى السياسي.

5. يسلط التقرير، في قسم "العمق والنطاق"، الضوء على التزامات الدولة بموجب ميثاق بانجول وغيره من الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على التمتع بحقوق الإنسان والشعوب في البلاد. ويغطي الفترة من 2017 إلى 2020 وقياس الإنجازات والتحديات منذ تقديم التقرير الأولي والتقرير الموحد. تم بذل كل جهد ممكن للتحقق من البيانات وضمان الاتساق. وتجدر الإشارة إلى أن التقارير المقدمة بموجب الميثاق الأفريقي (وكذلك تقارير الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان) تستخدم كمصدر ومرجع لتمكين إريتريا من الوفاء بالتزاماتها الأخرى المتعلقة بتقديم التقارير. كما بذلت جهود للإبلاغ عن أفضل الممارسات والنهج المبتكرة لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في إريتريا.

6. وفي هذا الصدد، تؤخذ الجوانب الهامة الخمسة التالية للواقع الموضوعي في سياق ديناميات التنمية الوطنية الشاملة فيما يتعلق بالميثاق الأفريقي، وسيتم شرحها بمزيد من التفصيل في الأجزاء المقابلة من التقرير:

- الأفاق والديناميات الجديدة للسلام على المستوى الإقليمي والتقارب بين إريتريا وإثيوبيا في عام 2018.
- الديناميات الجديدة وآفاق التنمية في إريتريا
- كوفيد-19 والجهود الوطنية لمكافحة الجائحة
- أزمة التيجراي في إثيوبيا والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في القرن الأفريقي
- التهديدات الخارجية المستمرة لإريتريا وقدرتها على الصمود

ثانياً. - الحقوق المدنية والسياسية

2.1 الأسس القانونية والمؤسسية (المادتان 1 و 2)

7. لم تعتمد إريتريا أي تدابير تشريعية جديدة (فيما يتعلق بالمادة 1 من الميثاق)، لكن الفقرات من 23 إلى 25 من التقرير الأولي تشير إلى الإطار القانوني والمؤسسي التشغيلي الذي لا يزال يكفل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. ستلعب القوانين الوطنية الجديدة المنشورة في عام 2015 والتي يتم تعميمها والانتهاج منها دوراً وظيفياً وقانونياً مهماً بمجرد إصدارها. ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن القوانين الانتقالية والنظام الشامل للإعلانات والآراء القانونية المعمول بها لا تزال تشكل الأساس لضمان احترام جميع الحقوق وحمايتها وإعمالها. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الميثاق الوطني للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، باعتباره خارطة طريق سياسية، بمثابة إطار سياسي ومؤسسي لديناميات بناء الدولة وما يتبع ذلك من إدماج حقوق الإنسان.

8. وفي هذا الصدد، يشار إلى الفقرات 44-58 من التقرير الأولي التي تناقش الجهود الجارية لتوطيد سيادة القانون والتمتع بالمساواة في الحقوق والفرص وفقاً للقوانين الانتقالية لإريتريا. تضمن الإعلانات الـ 178 والإشعارات القانونية الـ 125 التي أصدرتها الحكومة تنفيذ الحقوق والحريات على أساس المساواة. بالإضافة إلى ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت إريتريا في التوقيع في يونيو 2019 على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (2011)، وبالتالي استكمال تصديق البلاد على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية.

9. على الرغم من تأثيره في البداية بحالة كوفيد-19 (بعد مارس 2019)، إلا أن النظام القضائي المؤلف من محاكم هرمية ومكتب المدعي العام يستمر في الممارسة العملية لضمان إقامة العدل والحفاظ على استقلال المحاكم، وفقاً للمادة 26 من الميثاق. ويعكس ذلك امتثال الدولة الطرف لمسؤولياتها بموجب المواد 1 و2 و3 و19 من الميثاق. وبناءً على ذلك، يتمتع جميع الإريتريين بمعاملة متساوية ويحق لهم التمتع بحماية القانون على قدم المساواة. تم تعزيز المساواة في الحقوق والفرص، والتي تنعكس في احترام الكرامة الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية والتنمية، كما هو موضح في الأقسام المختلفة من التقرير، والتي تسلط الضوء على الحقائق التالية التي تعكس التزامات الدولة بموجب المادتين 19 و3 من الميثاق،

- لا يوجد تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو اللغة أو الرأي أو الجنس؛ كما تم تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة،

- مفهوم الإنصاف والتوزيع العادل للثروة والموارد مضمون

- يشارك الإريتريون بنشاط في خلق الثروة والفرص ويستفيدون منها على أساس المساواة في التمتع بجميع الحقوق ونظام يعزز المسؤولية الجماعية.

- تم توحيد التدخلات والهياكل المجتمعية على المستوى المحلي كعناصر أساسية لتعزيز الحقوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير

2.2 الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت وزارة العدل بلا كلل لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات القانونية الجيدة، وتحسين الكفاءة المهنية للموظفين في إقامة العدل، والحفاظ على النزاهة المؤسسية للنظام، ليصبح كياناً شفافاً يعزز ويحافظ على المعايير الأخلاقية داخل السلطة القضائية. وفي هذا الصدد، تعمل وزارة العدل على تصميم استراتيجية شاملة لتحسين جودة نظام العدالة وتعزيز الوصول إلى عدالة أكثر فعالية وكفاءة. تتضمن هذه الاستراتيجية العناصر الأساسية التالية:

- إنشاء نظام للمساعدة القانونية

- تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات البديلة لتسوية المنازعات/التقاضي من خلال المحاكم المجتمعية (التحكيم والوساطة وآليات المصالحة)
- تعزيز جهود التوعية العامة والوصول إلى المعلومات
- إدخال نماذج إجرائية موحدة ومنسقة وتحسين ظروف العمل لتمكين القضاة من تعزيز المحاكمات العادلة بشكل فعال.
- إدخال طرق بديلة مبتكرة أخرى لتعزيز استقلال القضاء
- بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك التعاون في مجال تنمية القدرات البشرية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2.2.1. التقدم المحرز في النظام القضائي (المادة 3. 26)

10. يشير تقرير إريتريا للفترة 2017-2020 بشكل عام إلى التطورات والتحديات المذكورة في التقرير الأولي لإريتريا المقدم إلى اللجنة فيما يتعلق بالنظام القضائي ويقدم تقارير عن التقدم المحرز والتحديات التي ووجهت فيما يتعلق بالنظام القضائي. تسلط المعلومات المحدثة المقدمة من وزارة العدل الضوء على الجهود المبذولة والتقدم المحرز في تعزيز النظام القضائي وسيادة القانون وتوطيد العدالة للقصر والمواءمة مع الصكوك الدولية وتنمية الموارد البشرية.
11. كما هو مذكور في الفقرة 22 من التقرير الأولي لإريتريا، وكما هو مذكور سابقاً في الفقرة 9 من هذا التقرير، فإن المبدأ التوجيهي الذي تسعى إليه إريتريا في تقدمها وإنجازاتها هو المساواة في الحقوق والفرص على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية.

(i) تعزيز النظام القانوني الوطني

12. يشار إلى الفقرات 12-17 من التقرير الأولي لإريتريا فيما يتعلق بالعملية السياسية لبناء الدولة والجهود المتواصلة لتعزيز النظام القانوني الوطني من خلال دعم المبادئ الأساسية لاحترام كرامة الإنسان وحماية الحقوق الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، عزز الميثاق الوطني، كخارطة طريق سياسية، المساواة في الحقوق والفرص كأساس للعملية السياسية الجارية لبناء الدولة.

13. تكثفت الجهود الرامية إلى جعل إريتريا بلداً تسوده العدالة والمساواة، وحيث كرامة النساء والعمال والأطفال واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم ممن يستحقون المساعدة وحقوق الإنسان الخاصة بهم. من الناحية العملية، يكرس القانون المدني الانتقالي لإريتريا (وفقاً للإعلان 1991/2) الحقوق الأساسية للشخص في المواد من 8 إلى 31 ويضمن التطبيق المتساوي لهذه الحقوق دون أي تمييز، سواء على أساس العرق أو الأصل الإثني أو اللغة أو اللون أو الجنس أو الدين أو الإعاقة أو العمر أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو أي عامل آخر غير مناسب. كما أن جميع التشريعات الوطنية القائمة تستند إلى هذه المبادئ وتسمح للنظام القانوني الوطني بضمان احترام حقوق الشعب الإريتري.

14. في هذا الصدد، يحدد القانون المدني الإريتري (2015) وقانون الإجراءات المدنية والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية التدابير القانونية لمنع مختلف أشكال العنف ضد الأطفال والقاصرين والتصدي لها. يعتبر القانون الجنائي العنف الجنسي جريمة خطيرة، مع اعتماد موقف وعقوبات أكثر صرامة تجاه الجرائم الجنسية ضد الأطفال والقاصرين. يرفع القانون الجنائي لعام 2015 الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية إلى 18 عاماً. يطبق مبادئ آليات العدالة المراعية للطفل ويقترح تدابير بديلة لتسهيل إعادة إدماج المجرمين الشباب من خلال تعزيز إعادة الإدماج والنهج التصالحي لقضاء الأطفال. تهدف القوانين المعتمدة حديثاً أيضاً إلى تعزيز هذه الديناميكية وضمان اتخاذ تدابير قانونية لمنع الجرائم والتصدي لها، بما في ذلك الجرائم الجنسية، وكذلك اتخاذ موقف أكثر صرامة بشأن الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال والقاصرين. وبالتالي، فإن حقوق الإنسان الأساسية للسكان، بما في ذلك حقوق الطفل والمرأة، مكرسة في قوانين إريتريا وسياساتها واستراتيجياتها القطاعية، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً.

أسبقية العدالة

15. وفقاً للإعلانات رقم 2012/166 و 2012/167 و 2012/168 والرأي القانوني رقم 2012/120، تم تعزيز وصول المواطنين إلى العدالة. وقد تم ذلك من خلال إسناد النزاعات المدنية البسيطة إلى محاكم ذات مستوى هرمي أدنى تتمتع بتغطية جغرافية أوسع. تم تسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية، وبالتالي ضمان إقامة العدل بشكل أسرع. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل الهيكل الحالي للمحاكم لتعزيز آليات تسوية المنازعات على المستوى المحلي، وضمان الوصول إلى الخدمات القضائية الجيدة، وإنشاء محاكم متخصصة، بما في ذلك محاكم القاصرين ومحاكم الأسرة.

16. فيما يتعلق ببناء القدرات، تنظم وزارة العدل بشكل دوري دورات تدريبية للقضاة والمدعين العامين وموظفي الوزارة وغيرهم من المهنيين المسؤولين عن إنفاذ القانون بشأن منع الجريمة ونظام العدالة الجنائية، والتحقق في الجرائم المالية ومقاضاة مرتكبيها، وتطبيق المعايير الدولية في الحوكمة الوطنية، وسيادة القانون، وإقامة العدل. تهدف مبادرات بناء القدرات التي تنفذها وزارة العدل إلى تزويد الممارسين القانونيين بالمعرفة والمهارات الحديثة في مجال إقامة العدل.

17. نظرًا للإحساس القوي بالمسؤولية المجتمعية في إريتريا والاعتراف بآليات حل النزاعات المجتمعية، تعتزم وزارة العدل إدخال نموذج العدالة التصالحية للأطفال المخالفين للقانون. بناءً على الإحساس المتطور بهيكل المجتمع ومسؤوليته وديناميكيته في إريتريا، سيركز نموذج العدالة التصالحية على إصلاح الأضرار وتعزيز دور المجتمع ومسؤوليته وتعميم العلاقة بين الجاني والضحية وتسهيل إعادة إدماج الجناة الشباب في المجتمع.

توطيد (إدارة) قضاء القاصرين

18. يولي القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الإريتريان اهتمامًا خاصًا للمجرمين الشباب، بهدف رئيسي هو تسهيل إعادة إدماجهم وتمكينهم من أن يصبحوا أعضاء مستقلين ومنتجين في المجتمع. تخصص القوانين ذات الصلة فصولًا محددة للمجرمين الشباب. لا يخضع الجناة الأحداث لحماية خاصة ويتم احتجازهم بشكل منفصل عن البالغين. عندما تتم إدانة القاصرين بارتكاب أعمال إجرامية، يتم تطبيق تدابير تأديبية خاصة عليهم، بما في ذلك القبول في مؤسسة إصلاحية أو برنامج تعليمي خاضع للإشراف.

19. وكجزء من إدارة قضاء الأحداث، أنشأت الحكومة خدمة مراقبة السلوك التي توفر التوجيه وتعمل على إدماج الأطفال المخالفين للقانون في المدارس والأحياء. تتم الإجراءات القانونية المتعلقة بالأطفال المخالفين للقانون بشكل مغلق. يتم تعزيز جهود حماية الطفل هذه من خلال تدريب المتخصصين في مجال العدالة والمسؤولين دون الإقليميين في مجال إقامة العدل وإنفاذ القانون. نظرًا للإحساس القوي بالمجتمع في إريتريا والاعتراف بآليات حل النزاعات المجتمعية، فإن وزارة العدل بصدد إدخال نموذج العدالة التصالحية للأطفال المخالفين للقانون. بالنظر إلى الإحساس العميق بالمجتمع في إريتريا، سيركز نموذج العدالة التصالحية على إصلاح الأضرار، وتعزيز الإحساس بالانتماء إلى المجتمع، وتعميم العلاقة بين الجاني والضحية، ولكن أيضًا ضمان إعادة إدماج الجناة الشباب في المجتمع.

20. يستند قانون الأسرة الإريتري إلى المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات المتعلقة بالزواج والأسرة. وبالتالي، تُحترم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالزواج، وإدارة شؤون الأطفال، والتمتع بالممتلكات وإدارتها، وتحديد مكان الإقامة، والتعامل مع النزاعات الأسرية، وممارسة الحقوق الأخرى المتعلقة بالأسرة والالتزامات المتبادلة المقابلة. بالإضافة إلى ذلك، يتناول القانون المدني الإريتري مسألة قانون الأسرة والميراث، بما في ذلك العلاقات الأسرية والخطوبة والزواج والطلاق وحضانة الأطفال والتبني والنفقة، وفقًا لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من صكوك حقوق الإنسان.

المواءمة مع الصكوك الدولية

21. وفقًا للقررتين 20 و21 من التقرير الأولي لإريتريا ونظرًا لأن إريتريا طرف في العديد من صكوك الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعاهدات الأساسية الست لحقوق الإنسان (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فضلاً عن الاتفاقيات الإقليمية الأخرى. هذه الصكوك معترف بها على النحو الواجب وتتعكس في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية لإريتريا، وبالتالي يتم إنفاذها من قبل المحاكم الإريترية. وبالتالي، يتمتع كل شخص بحقوق الإنسان الأساسية وهو ملزم باحترام الالتزامات المقابلة.

- وفي هذا الصدد، تقدم وزارة العدل الدعم الفني للوزارات المسؤولة عن عمليات صياغة التشريعات القطاعية، لضمان التوافق مع القانون الوطني وكذلك مع الصكوك الدولية والإقليمية التي تعد إريتريا طرفاً فيها.

تنمية القدرات البشرية

22. تسعى وزارة العدل إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة في مجال القانون والعدالة. يتابع 95 من الممارسين القانونيين الشباب حالياً دراساتهم العليا (ماجستير في القانون) في جامعة جنوب إفريقيا. ستواصل وزارة العدل استكشاف سبل ووسائل تعزيز قدرتها في مجال القانون والعدالة من أجل تعزيز النظام القانوني وإقامة العدل في إريتريا.

2.2.2. تطبيق القوانين والتقدم المحرز (المادة 3)

23. تراعي تحقيقات الشرطة على النحو الواجب حقوق المشتبه فيه، وفقاً للمواد من 4 إلى 7 من الميثاق التي تتناول تعزيز الحريات. تحمي المواد الإجرائية المنصوص عليها في الفصل 2 من قانون الإجراءات الجنائية الانتقالي في إريتريا حق المشتبه فيه في إجراء تحقيق دقيق والتعامل مع الاعتراف (المادة 2/27). كما أنه بموجب هذه الأحكام، يُطلب من الشرطة عرض المحتجز على قاضٍ في غضون 48 ساعة من القبض عليه (المادة 29) أو يجوز لها الإفراج عن المشتبه فيه بكفالة وفقاً للإجراء المنصوص عليه (المادة 28)، والذي يمنع استخدام أي طريقة غير مناسبة أثناء التحقيق (المادة 31). في هذا الصدد، تُبذل جهود لاحترام الفترة القصوى البالغة 28 يوماً للتحقيق (المادة 59 من الإجراءات الجنائية الانتقالية الإريترية والإعلان 1.1991).

24. كجزء من الجهود المبذولة لضمان سيادة القانون، يعتبر احترام حقوق المشتبه بهم وكرامتهم أمراً أساسياً في أي تحقيق تجريه الشرطة، وفقاً للمواد من 4 إلى 7 من الميثاق التي تعزز تعزيز الحريات والحقوق. تتناول المواد الإجرائية التي تحمي حقوق المشتبه به وتضمن التحقيق الفوري، على النحو المنصوص عليه في الفصل 2 من قانون الإجراءات الجنائية الانتقالية لإريتريا، مسألة الاعتراف (المادة 2/27). وبالمثل، تقتصر مدة الاحتجاز لدى الشرطة على 48 ساعة (المادة 29)؛ ويجوز للشرطة الإفراج عن المشتبه به بكفالة وفقاً للإجراء المنصوص عليه (المادة 28)، والذي يتجنب أي طريقة غير مناسبة أثناء التحقيق مع المشتبه به (المادة 31). الحد الأقصى للوقت المحدد للتحقيق، بموجب المادة 59 من الإجراءات الجنائية الانتقالية لإريتريا والقانون 1991/1، هو 28 يوماً ويتم احترامه بشكل عام.

25. وبالتالي، سعت الشرطة الإريترية إلى ضمان امتثال تحقيقاتها للإجراءات المعمول بها واحترام الحق في الإفراج بكفالة، بما في ذلك حق المشتبه فيهم، وهو أمر أساسي. في هذا الصدد، ساعد النظر المناسب في القضايا في المرحلة الأولى من الشكاوى أو المعلومات، وفقاً للقانون، على ترسيخ الممارسات التالية:

- تقييم الشكاوى غير الجنائية غير المدعومة بأدلة كافية والتحقق منها
- تشجيع حل المخالفات البسيطة من خلال التحكيم والمصالحة
- جمع الأدلة الكافية قبل اتخاذ تدابير الاعتقال
- تقييم وإنفاذ حق المشتبه بهم في الكفالة بعناية

26. يتضح من الممارسة أن المبادئ المذكورة أعلاه قد تم احترامها جيداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التحديات التي يطرحها كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت الجهود المبذولة لحل القضايا من خلال التحكيم والوسائل السلمية الأخرى أنها مفيدة للغاية (نظر الجدول أدناه). وقد أتاح ذلك زيادة تعزيز القيم الثقافية للمجتمع الإريترى والتركيز على التحقيق في الجرائم الجنائية ذات الأولوية في غضون الحدود الزمنية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

السنة	2017	2018	2019	2020
النسبة المئوية للقضايا التي تمت تسويتها	8.67	10.27	8.79	8.78

الجدول 1: البيانات المتعلقة بتسوية القضايا عن طريق التحكيم

27 بالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود مخططة لتقليل آثار القضايا التي تتجاوز الحدود الإجرائية والقضايا ذات الصلة مثل التأخيرات في الحصول على أدلة مهمة، بما في ذلك أدلة الطب الشرعي، وعدم توفر شهود العيان والمشتبه بهم في الوقت المناسب. في هذا الصدد، تُعقد اجتماعات أسبوعية لتحقيقات الشرطة لتقييم وإدارة التقدم المحرز في القضايا، ويتم تقييم القضايا التي لا تحتوي على أدلة كافية.

28 ويتمثل أحد الجوانب الهامة لتعزيز سيادة القانون في التقدم الملحوظ في أنشطة إنفاذ القانون ذات الأهداف الأوسع نطاقاً المتعلقة بالنظام العام، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي، مع الاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية. يتم ضمان الحفاظ على النظام العام والأمن من خلال 54 مركز شرطة و35 وظيفة إضافية (لجان فرعية) فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والحريات الأساسية. تمت إضافة مركز شرطة واحد فقط، تم افتتاحه في كركبت، في منطقة أنسيبا، منذ التقرير الأخير المقدم في عام 2016. ظلت قدرة الموارد البشرية للشرطة الإريترية كما هي، مع اتخاذ بضع خطوات فقط لسد الثغرات (138 ضابطاً جديداً - 3.4%) لمجموعة متنوعة من الأسباب. ويوجد حالياً 3 902 ضابط شرطة (156 رجلاً و746 امرأة - 19.2 في المائة).

29 في الوقت الحالي، يوجد لدى 1263 مجتمعاً خفارة مجتمعية مع وجود ما مجموعه 8657 ضابطاً في جميع أنحاء البلاد (نظر الجدول أدناه)، مما يعزز النظام العام على المستوى المحلي. تم تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية للشرطة المجتمعية بهدف ضمان الكرامة الإنسانية والأمن العام والنظام العام. تم عقد أكثر من 3865 اجتماعاً تدريبياً وحلقة دراسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعزيز فعالية هذه السياسة ومساهمتها. بالإضافة إلى ذلك، بلغ العدد الإجمالي للجرائم التي تعاملت معها الشرطة المجتمعية خلال الفترة المرجعية حوالي 21730 جريمة. ومن هذا المجموع، تمت تسوية 17,458 حالة (80.34%) على مستوى الشرطة المجتمعية، وأحيل 1,819 حالة (8.38%) إلى مراكز الشرطة، وأحيل 2,453 حالة (11.29%) إلى المحاكم المجتمعية لاتخاذ قرار قضائي بشأنها. تجدر الإشارة إلى أن عدد الحالات في السنة انخفض بنسبة 44.55%، من 5630 في عام 2017 إلى 3122 في عام 2020.

المجموع	جنوب البحر الأحمر	منطقة شمال البحر الأحمر	أنسيبا	جاش بركاء	الجنوب	الوسط
8657	256	765	1865	1865	2846	2051

الجدول 2: توزيع ضباط الشرطة المجتمعية حسب المناطق

30. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الوعي العام والمسؤولية عن منع الجريمة. استمرت الحملات العامة التي تستهدف جميع الفئات الاجتماعية (الطلاب والشباب وسائقي سيارات الأجرة والمسنين وغيرهم حسب الحاجة) في تعزيز المساءلة وضمانها. في ظل جائحة كوفيد-19 والتدابير التقييدية الناتجة عنها، انخفض عدد الاجتماعات/الندوات ولكنها استمرت مع ذلك، مع مراعاة بروتوكولات الإغلاق والمسؤوليات ذات الصلة. وتتعلق هذه الأنشطة بما يلي:

- الجرائم والجرح المرتكبة في مناطق محددة.
- الوعي بالجرائم والمخالفات المرتكبة وآثارها على الأمن والنظام العام،
- تعزيز المساءلة وتبادل الخبرات

31. تم تسهيل الاجتماعات/الندوات المذكورة أعلاه من قبل رؤساء مراكز الشرطة. ونظم قادة قوات الشرطة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك قادة شرطة المرور، أنشطة مماثلة. ركزت الاجتماعات على القضايا العامة والموضوعية التي تتطلب إحساساً بالمسؤولية ومساهمة الجميع في الحفاظ على النظام العام والسلامة، فضلاً عن العلاقات بين الشرطة والمجتمع والتعاون من أجل إنفاذ القانون وحمايته بشكل فعال. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الاجتماعات/الحلقات الدراسية العامة التالية:

السنة	عدد الاجتماعات/الندوات	عدد المشاركين
2017	1835	602701
2018	1876	632677
2019	1369	681161
2020	525	143430

الجدول 3: الاجتماعات/الندوات ومستوى المشاركة العامة

32. ولتعزيز الجهود المذكورة أعلاه، استمر نشر مجلة الشرطة ("الشرطة والجمهور") كل شهرين، على الرغم من عدم إمكانية نشر العديد من الإصدارات خلال فترة الإغلاق في ظل كوفيد-19. يغطي التقرير القضايا المتعلقة بالحريات والنظام العام والمسؤوليات، وكذلك منع الجريمة. كالعادة، تقدم المجلة المشورة العامة للشرطة، وتغطي القضايا القانونية وآثارها وجوانبها وخبراتها المتعلقة بارتكاب الجرائم، والجهود المبذولة لتعقب الجناة، ودور الجمهور، وتحتوي على مقابلات مع رسائل وخبرات أخلاقية مهمة.

33. بالإضافة إلى المجموعة الواسعة من المعلومات العامة المنشورة في وسائل الإعلام العامة الإبريتية، تستضيف الشرطة الإبريتية برامج إذاعية مباشرة (مرتين في الأسبوع لمدة نصف ساعة) بالتعاون مع وزارة الإعلام. تتشابه

الموضوعات التي تمت تغطيتها مع تلك التي تمت مناقشتها في الاجتماعات/الندوات وفي مجلة الشرطة، ولكنها تتضمن أيضاً أخباراً وطنية ودولية مهمة حول إجراءات الشرطة والجريمة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم بث 208 برامج على الهواء مباشرة ولم تتأثر بجائحة كوفيد-19.

2.3 الحريات الأساسية (المواد 4 إلى 8)

2.3.1 كرامة السجناء ونظام السجون

34. كثفت دائرة السجون والتأهيل الإريترية، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية لنظام السجون للفترة 2020-2024، جهودها لضمان إعادة إدماج المدانين ومساءلتهم حتى يصبحوا مواطنين منتجين وملتزمين بالقانون بمجرد عودتهم إلى المجتمع. كما تم تعزيز تنفيذ اللوائح والمبادئ التوجيهية لخدمات السجون وإعادة التأهيل فيما يتعلق باحترام حقوق السجناء وحمايتهم نصاً وروحاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المعرفة بحقوق المحتجزين، والطرائق والضمانات المتعلقة بتقديم الشكاوى من قبل المحتجزين في حالات الانتهاكات المزعومة، وكذلك إدارة الانتهاكات من قبل مراكز الاحتجاز، قد مكن من تعزيز المساءلة المؤسسية.

35. وفي هذا الصدد، يبذل احترام حقوق السجناء وحمايتهم الهدف الرئيسي لخدمات السجون وإعادة التأهيل في مراكز الاحتجاز البالغ عددها 11 مركزاً في البلد (بما في ذلك مركز للنساء يقع في العاصمة). كان الهدف الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو تعزيز الجهود السابقة والحفاظ عليها (انظر الفقرات من 77 إلى 83 من التقرير الأولي)، مع مراعاة حالة وتأثير جائحة كوفيد-19. تُضمن كرامة السجناء وسلامتهم ونموهم الشخصي وفقاً للقوانين الانتقالية الوطنية، ويستمر بذل الجهود للامتثال للمعايير القانونية التي تحمي حقوق السجناء.

36. يتم ضمان صحة وسلامة السجناء وتم اتخاذ الإجراءات الهامة التالية: -

- وفقاً للقواعد والتدابير الصادرة عن فريق العمل الرفيع المستوى التابع للحكومة المعني بكوفيد-19، طبقت جميع السجون بروتوكولات كوفيد-19 القياسية بشكل فعال وصارم. لم يتم تسجيل أي حالات عدوى أو وفاة مرتبطة بالمرض بينهم.

- توجد في جميع السجون مرافق صحية عاملة. يتم ضمان الأمن الصحي للسجناء وتقديم الخدمات التالية:

المجموع	المستشفيات الحكومية		مستوصفات/عيادات السجون		
	حالات	الرعاية الطبية	حالات	الرعاية الطبية	المجموع
المجموع	المستشفى:	الرعاية الطبية	حالات	الرعاية الطبية	المجموع

المرضى الخارجيين			المرضى الخارجيين			
52720	4809	57529	7719	531	8250	65779
%91.64	%8.36	%100	%	%6.44	%100	
النسبة المئوية من المجموع	%87.5	النسبة المئوية من المجموع			%12.5	

الجدول 4: الخدمات الصحية للسجناء التي تقدمها المرافق الصحية في السجون

- أجرت إدارة مكافحة الأمراض المعدية التابعة لوزارة الصحة دراسة متعمقة حول السل وفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً والتهاب الكبد في السجون على عينة من 500 سجين؛ ولم يتم الانتهاء من النتائج والتحليل بعد. وعموماً، كان فحص 2 063 نزيلاً في مرافق مختلفة بحثاً عن الأمراض المعدية مهمة ذات أولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- من ناحية أخرى، تم تنظيم حملات وندوات حول الأمن الصحي، بما في ذلك:

- حول الأمراض المعدية والصرف الصحي والنظافة الصحية في مراكز احتجاز أسمره، وحلقات دراسية مماثلة في مركز احتجاز كيرين،
- بشأن الأمراض المعدية، وبالإضافة إلى ذلك، من قبل جمعية بيدهو المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أسمره وكيرين،
- بمناسبة اليوم الدولي للأمراض المعدية، ولا سيما السل، في جميع مراكز الاحتجاز.

- بالإضافة إلى ذلك، أجرت حافلة العيادة المتنقلة التابعة لوزارة الصحة فحوصات الأنف والأذن والحنجرة والعين والجلد وحصل 26 شخصاً (من أصل 60 شخصاً خضعوا لفحوصات العين) على نظارات. استفادت 67 سجيناً من الفحوصات المتعلقة بصحة الأم وفحص السرطان. كما تم تقديم علاجات الوقاية من التراخوما في مراكز الاحتجاز في مصوع وعصب.

37. كما استمر العرض التعليمي واستمر 3741 سجيناً (2529 مسجلاً في الصفوف من الأول إلى الثاني عشر) في 10 مراكز احتجاز في تلقي التعليم العام. من بين السجناء الذين يتابعون التعليم العالي، حصل 6 منهم على درجة البكالوريوس و/أو الماجستير، وحصل 12 منهم على دبلوم من المستوى الأدنى (المرحلة الجامعية) وحصل 8 منهم على شهادة. هناك أيضاً عروض تدريبية في 12 مجالاً تقنياً. وهكذا، تم تسجيل 1212 سجيناً في برامج التدريب المهني (526 في علوم الكمبيوتر، و40 في النسيج، و131 في المحاسبة، و189 في التركيبات الكهربائية، و71 في تركيب أطباق الأقمار الصناعية، و78 في تركيب الإضاءة الشمسية، و33 في التصميم الجرافيك، و52 في ميكانيكا السيارات، و17 فوتوشوب، و30 في الآلات الموسيقية، و27 في الأدب و21 في الرسم).

38. يجب إيلاء الاهتمام الواجب لإعادة تأهيل السجينات. يتم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة كل عام وتلعب السجينات دوراً رائداً في تنظيم هذا الحدث. بالإضافة إلى ذلك، في مركز احتجاز أسمره (هزاز)، قدمت شركة تطوعية دروساً في التجميل والمكياج لـ 26 متدربة. تم تقديم تدريب مماثل لمدة ثلاثة أشهر لـ 25 متدربة من قبل مدرب متطوع.

39. من أجل توفير معلومات عامة ومحددة تهدف إلى تعزيز مساهمة السجناء، لا تزال مجلة خدمات السجون وإعادة التأهيل (تيهادسو - التي تعني إعادة الإدماج، والتي تنشر كل 3 أشهر) تظهر وتم نشر العدد الخامس عشر. مشاركة السجناء في كتابة المقالات والقصص كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق كتاب بلغة التغرينية كتبه متدرب تحت عنوان هيايب إيما المجموع (هبة الإيمان) في مركز احتجاز تسيرات (في مدينة أسمره). كما استمرت الأنشطة الرياضية والثقافية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. بالإضافة إلى ذلك، توضح البيانات الواردة أدناه الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي نظمها المهنيون للسجناء خلال الفترة قيد الاستعراض.

القطاع	الصحة	العدالة	التربية الوطنية	علم النفس الاجتماعي	الفنون	بناء الدولة	المجموع
العدد	15	5	15	10	5	5	55

الجدول 5: ندوات ومؤتمرات مهنية للسجناء

40 يتم تنفيذ حق الفرد في اعتناق المعتقدات الدينية وممارسة شعائره الدينية بحرية في مراكز الاحتجاز وفقاً للمادة 2 (2) إلى (9) من لوائح خدمات السجون وإعادة التأهيل. يتم ضمان الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك الأخبار الوطنية والدولية، وتضمن جميع المراكز الوصول إلى الإذاعة والتلفزيون عبر الأقمار الصناعية ووسائل الإعلام المطبوعة. الزيارات الشهرية من أفراد الأسرة والأصدقاء، وكذلك الزيارات الإضافية الممنوحة عند الطلب، وتبادل المراسلات في أي وقت هي من بين حقوق السجناء المطبقة بحكمة. بينما في معظم المراكز، يمارس المحتجزون طقوسهم بحرية في مهجعهم، في وسط سيمبل، الواقعة في العاصمة، يمكنهم الوصول إلى كنيسة صغيرة ومسجد.

2.3.2. حرية الدين (المادة 8)

41. يشار إلى الفقرات من 65 إلى 68 من التقرير الأولي، ولا تزال حرية الدين، على النحو المنصوص عليه في المادة 8 من الميثاق الأفريقي، محمية بموجب القانون وفقاً للقانون الانتقالي والإعلانات المعمول بها. وهو مكفول كجزء لا يتجزأ من الثقافة ويحظى باحترام جميع المواطنين. يحظر أي تمييز أو اضطهاد على أساس المعتقدات، بما في ذلك المعتقدات الدينية.

42. المؤسسات الدينية مستقلة بموجب القانون الوطني وتنتخب قادتها، مثل أعضاء السينودس ودار الإفتاء، وكذلك هيئات صنع القرار الأخرى، دون أي تدخل خارجي. يتم تنظيم انتخاب البطريرك من قبل المجمع الكنسي ويتم الاحتفال المقدس تحت إشراف النظام الديني ووفقاً لإجراءات الكنيسة الأرثوذكسية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إنشاء

لجنة انتخابية على مستوى كل دير على أساس القواعد والمبادئ المقدسة للكنيسة الأرثوذكسية. يتم انتخاب مفتي إريتريا أيضًا وفقًا للقواعد والتوجيهات الدينية الصادرة عن دار الإفتاء، المجلس الأعلى المسؤول عن تقييم واستكمال القواعد والإجراءات المتعلقة بانتخاب المفتي. يجتمع ممثلون من جميع المناطق لانتخاب مفتي إريتريا الجديد.

43. وكما لوحظ في التقرير الأولي، تواصل المؤسسات الدينية والقادة الدينيون الاضطلاع بدور هام في تعزيز الوثام والتماسك الاجتماعي. وفي إطار هذا الفصل، لا تزال آلية التنسيق المشتركة بين الأديان للزعماء الدينيين تؤدي دوراً قيماً. وقد تجلى ذلك مرة أخرى إبان جائحة كوفيد-19. وبما أن اللائحة العامة للاحتواء الوطني تنص على تعليق الاحتفالات والخدمات الدينية، فقد تشاورت الحكومة مع الزعماء الدينيين قبل اتخاذ هذه الخطوة، من أجل التمكن من تنفيذ إعلان الاحتواء. وبناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه، أصدرت المؤسسات الدينية، من خلال قادتها، مبادئ توجيهية لتنفيذ الإغلاق الوطني في جميع الكنائس والمساجد.

44. ومن التدابير الأخرى التي يتناولها هذا التقرير تنفيذ القرار 1995/73، ولا سيما الجزآن 1 و2 من المادة 6، المتعلقان بمشاركة المؤسسات الدينية في إدارة الخدمات الاجتماعية والأنشطة الإنمائية. بموجب هذا الإعلان، فإن الرقابة الوظيفية والإدارية على هذه الأحكام هي مسؤولية الحكومة ويتم تنفيذها على أساس المساواة في الحقوق والفرص على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا الإجراء القانوني بالكامل لأسباب وظروف وحالات مختلفة. ومع ذلك، في مايو 2019، أصدرت الحكومة مبادئ توجيهية للتنفيذ الكامل للإعلان، ونتيجة لذلك، تم نقل المدارس والخدمات الصحية على جميع المستويات التي تديرها المؤسسات الدينية إلى القطاعات الحكومية ذات الصلة ودمجها في نظام الصحة والتعليم في البلاد. وقد رحبت جميع المؤسسات الدينية بهذا القرار بحماس، باستثناء الكنيسة الكاثوليكية التي أعربت عن استيائها وحاولت شن حملة تضليل عقيمة ضد هذا الإجراء.

2.3.3. حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع

45. تضمن المادة 14 من القانون المدني الانتقالي حق الفرد في التعبير عن أفكاره الخاصة، والتي لا يمكن تقييدها إلا باحترام حقوق الآخرين والأخلاق والقانون. وإذا لم يتم التسامح مع أي تدخل في ممارسة هذا الحق، فلا يجوز استخدامه لأغراض سياسية أو على حساب الأخلاق والنظام العام.

(1) وسائل الإعلام والوصول إلى المعلومات (المادة 9)

46. أحد الركائز الأساسية للميثاق الوطني لإريتريا لعام 1994 والقوانين المدنية والإعلانات ذات الصلة في البلاد هو احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للمواطنين في التعبير المشروع عن آرائهم والوصول إلى المعلومات، دون أي تدخل. وتعتبر المواطنين جهات فاعلة ومستفيدة من تدفق المعلومات والأفكار. ومع ذلك، فإن هذا ينطوي على مسؤولية كل مواطن ويتطلب أيضًا حماية مصلحة الأمة والمجتمع ككل. كما أن هناك بنود قانونية محددة تحدد

الحدود المطبقة على حرية التعبير من أجل الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام وتجنب الأعمال التشهيرية التي قد تشوه سمعة شرائح أخرى من المجتمع.

47. تستند مساهمة وسائل الإعلام الإريترية في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، على النحو المبين في التقرير الأولي (الفقرات 72-76)، إلى نهج تشاركي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، تم ضمان الوصول إلى المعلومات من حيث المحتوى والعرض والتنظيم. تعزز وسائل الإعلام العامة المشاركة العامة على نطاق أوسع وتشجع المشاركة المسؤولة في التنمية الوطنية، على النحو التالي:

- إن بث البرامج الإذاعية بجميع لغات البلاد، وكذلك البرامج التلفزيونية والصحف المحلية بأربع لغات (التغرينية والعربية والإنجليزية) يعزز المشاركة العامة.
- تم توحيد الموائد المستديرة ومنصات المناقشة، بما في ذلك برامج الاتصال، لتشجيع المواطنين على التعبير عن وجهات نظر نقدية بشأن السياسات والقضايا الوطنية والحقوق ذات الصلة، بما في ذلك تعميم مراعاة حقوق الإنسان.
- تم تعزيز البرامج التلفزيونية والإذاعية للأطفال، وكذلك الأعمدة والمقالات في الصحافة المكتوبة العامة، مع محتوى أوسع وتوزيع أسبوعي منتظم. الطبيعة التشاركية لهذه البرامج مهمة. في معظم الحالات، يكون الأطفال والشباب هم الجهات الفاعلة الرئيسية والأبطال. تأخذ برامج الشباب في المقام الأول شكل حلقات نقاش حول قضايا متنوعة وذات صلة ويتم إنتاجها حصريًا من قبل الشباب، بما في ذلك الطلاب.
- عززت مختلف الوزارات ومنظمات المجتمع المدني مساهمتها من خلال الفترات المتاحة في وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات) حول القضايا القانونية الموضوعية والأمن الغذائي والبيئة والصحة والحماية الاجتماعية والمساواة للمرأة وتمكين الشباب وحقوق العمل وما إلى ذلك. تقود مختلف الوزارات والجمعيات الوطنية المعنية إعداد وتقديم البرامج/الرسائل التي يتم بثها في وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات).

48. يتم بث برامج التلفزيون الإريترية في جميع أنحاء العالم عبر منصتي عرب سات ونايل سات من أجل الوصول إلى جمهور أوسع، بما في ذلك المهجر الإريترية الكبير. بالإضافة إلى ذلك، تم تحرير قطاع التلفزيون، مما يضمن تنوع الوصول إلى المعلومات. تشتري الأسر أطباق الأقمار الصناعية وتتلقى عادة ما يصل إلى 1310 قناة واضحة (بعضها يتكرر على ترددات مختلفة) يمكن التقاطها بواسطة عرب سات ونايل سات. أثبت المسح الوطني الذي أجري في نوفمبر 2017 أن 91% من الأسر في 20 مدينة حضرية وشبه حضرية لديها أطباق الأقمار الصناعية وأجهزة استقبال ولا يزال الجمهور الإريترية يتمتع بإمكانية الوصول إلى أكثر من 1000 قناة تلفزيونية (بي بي سي، سي إن إن، الجزيرة، سي جي تي إن، إم بي سي، القنوات الرياضية، إلخ)، بما في ذلك بعض القنوات التخريبية

الموجودة في لندن وباريس وما إلى ذلك.

49. من أجل تعزيز المشاركة والتحليل النقدي، تجري وزارة الإعلام استطلاعات دورية لجمع التعليقات من جمهورها الوطني من خلال مكالمات هاتفية مجهولة المصدر. في نوفمبر 2017، أطلقت مسكًا وطنيًا مكثفًا لجميع برامجها باستخدام الخدمات المهنية لقسم التسويق في كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال. تم تمويل هذه العملية جزئيًا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كانت ردود الفعل من مجموعة واسعة من الجماهير (الريفية/الحضرية، وجميع الفئات الاجتماعية والنوع الاجتماعي) بناءة وإيجابية. كانت ردود الفعل المقدمة في المقام الأول من قبل الآباء وغيرهم من البالغين إيجابية، مما يدل على شعبية البرامج.

50. تمتلك العديد من الوزارات والمنظمات المدنية الوطنية منافذ في وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات). يتم نشر المجالات المتخصصة التي تستهدف الجمهور المستهدف من قبل مختلف الوزارات والوكالات والمنظمات المدنية الوطنية. كما أن إنتاج ونشر الأعمال الثقافية المتنوعة يتطور ويساهم في تعزيز حرية التعبير، وكذلك في الوصول إلى المعلومات.

51. في حين ساهمت الجهود المذكورة أعلاه في تعزيز ثقافة حرية التعبير، فإن الندوات والمناقشات المنظمة من القرية إلى المستوى الوطني لأغراض مختلفة تستمر في ضمان الوصول إلى المعلومات وتعزيز التفكير النقدي والمشاركة المسؤولة في بناء الدولة.

52. لا تزال خدمة الإنترنت بطيئة، كما هو مبين في التقرير الأولي، ولكن لا تزال الجهود تبذل لتحسين الوضع. تواصل مقاهي الإنترنت تقديم الخدمات للجمهور وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها وأصبحت وسيلة مفيدة للوصول إلى المعلومات وتبادلها.

حرية تكوين الجمعيات والتجمع (المادتان 10 و11)

عموميات

53. تشير الدولة الطرف إلى الفقرات 69-71 من التقرير الأولي فيما يتعلق بالأساس القانوني لحرية تكوين الجمعيات والتجمع، ونطاق الأنشطة المنفذة، والشبكة الواسعة من المنظمات الموجودة في البلد. كما تشير إلى الفقرات من 258 إلى 269 من التقرير الأولي فيما يتعلق بالمواد من 10 إلى 11، وكذلك المادة 13 من الميثاق الأفريقي. كما أن أحد المبادئ الأساسية للقوانين والإعلانات الانتقالية هو احترام وحماية حقوق المواطنين في حرية التعبير والتجمع والرأي وتكوين الجمعيات دون تدخل، وفقًا للقانون. وهذا يتطلب مسؤولية جماعية عن الأمن القومي والقيم الوطنية والنظام العام واحترام الآخرين.

54 ونتيجة لذلك، فإن جميع الجمعيات هي هيئات مستقلة مسجلة. لديها قوانينها الخاصة، وتنتخب قاداتها وتنظم المؤتمرات والاجتماعات وغيرها من الأنشطة. لديها شبكات على جميع المستويات في البلاد وفي المهجر وتواصل المشاركة في جهود التنمية الوطنية في مختلف القطاعات. تنفذ الجمعيات برامج توعية من خلال وسائل الإعلام وتعمل على تمكين أعضائه من خلال التعليم والتدريب المهني وبرامج القروض الصغيرة وزيادة الأعمال.

55 يتم تمثيل منظمات الشباب والنساء والعمال والأشخاص ذوي الإعاقة في الهيكل المسؤول عن تنسيق وتعبئة الجهات الفاعلة لرصد حقوق الإنسان على مختلف المستويات. واصلت الدعوة إلى إدماج حقوق الإنسان في التنمية الوطنية والمساهمة في ذلك، فضلاً عن تنفيذ مختلف التزامات الدولة بتقديم التقارير على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك بموجب الميثاق الأفريقي. دون التقليل من دور ومساهمة مختلف الجمعيات الأخرى (المئات من الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والثقافية والمجتمعية الموجودة في جميع أنحاء البلاد)، يركز هذا التقرير على الشباب/الطلاب والنساء والعمال والأشخاص ذوي الإعاقة كرموز للجهد المبذول من حيث حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

تعبئة وتنظيم الشباب والطلاب

56. **المنظمة:** - يضم الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين بصفته منظمة طلابية وشبابية (تتراوح أعمارهم بين 14 و40 عاماً) أعضاء حتى على مستوى القرى. لديها شبكة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي، وتظهر البيانات التالية التقدم المحرز حتى الآن: -

- تضم الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين حاليًا 22000 عضو أساسي وأكثر من 302000 عضو فردي في المناطق الإدارية الست في البلاد.. تمثل النساء 51 % من الأعضاء الأساسيين و52 % من الأعضاء غير المتزوجين، في حين أن معدل تمثيلهن على مستويات مختلفة من المسؤولية هو 42 %.
- مع زيادة عدد المدارس ومؤسسات التعليم العالي، وسع الاتحاد أنشطته وزاد عدد أعضائه الطلاب من 415 قسماً في عام 2016 إلى 478 قسماً في عام 2020.
- كما ارتفع عدد أقسام الشباب غير الملتحقين بالمدارس في الاتحاد من 52 في عام 2016 إلى 60 في عام 2020. وبالتالي، ارتفع عدد الأعضاء المنفردين والأعضاء الأساسيين (الشباب والطلاب) بنسبة 32 % و13 % على التوالي. كما واصلت جمعيات الأطفال والأندية الإعلامية أنشطتها في المدارس.

57. **التعبئة والحملات:** - خلال الفترة قيد الاستعراض، قام الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين بتوسيع وتعزيز أنشطته في مجال التوعية (على الرغم من القيود المفروضة في البداية على التجمعات الكبيرة خلال جائحة كوفيد-19)، على النحو التالي: -

• استمر البث التلفزيوني والإذاعي بجميع لغات البلاد وتم نشر 38 عدد من مجلة "سباب" بست لغات محلية (1170 مقالة). بالإضافة إلى ذلك، تم نشر الرسائل على الموقع الإلكتروني www.eri youth.org، وكذلك على منصات التواصل الاجتماعي. تم بث الرسائل من خلال عشرة برامج إذاعية للشباب بثماني لغات محلية (تم بث 1690 حلقة و164 حلقة تلفزيونية).

• يتم تنظيم "أسبوع الشباب والطلاب" سنويًا في كل منطقة فرعية، بالإضافة إلى مهرجان مشترك بين الكليات والجامعات، بينما يتم تنظيم يوم وطني للشباب كل عامين. تعزز هذه الأحداث التنوع الثقافي والقدرة على الابتكار بالإضافة إلى المواهب التعليمية والرياضية. على مدى السنوات الأربع الماضية، تم تنظيم 225 نسخة من أسبوع الشباب، و3 نسخ من المهرجان المشترك بين الكليات، ونسخة واحدة من اليوم الوطني للشباب والطلاب.

• تعزيز إجراءات التوعية العامة بشأن القضايا الجنسانية والدعوة إلى اتخاذ موقف إيجابي تجاه مشاركة المرأة على قدم المساواة (1659 حدثًا بمشاركة 395,048 شابًا).

• تم عقد 409 فعالية، بما في ذلك دورات التدريب على القيادة وحملات المساواة بين الجنسين والموارد المستديرة والحلقات الدراسية العامة، بمشاركة 109,786 شابًا في جميع أنحاء البلاد.

58. **التدريب المهني وريادة الأعمال** - يعمل الاتحاد على تمكين الشباب من خلال التدريب المهني وبرامج القروض الصغيرة وتعزيز ريادة الأعمال. بين عامي 2008 و2010، استفاد 6711 شابًا (من بينهم 4858 امرأة - 72.4%) من الأسر المحرومة اقتصاديًا من 230 دورة تدريبية مهنية، استمرت من ثلاثة أشهر إلى عام واحد. كما تم تقديم منح وقروض صغيرة لبدء التشغيل إلى 134 شابًا محرومًا اقتصاديًا بما يتماشى مع خطة أعمالهم لإنشاء المشاريع الصغيرة.

59. في إطار مواجهة **كوفيد-19**، قام الاتحاد بتعبئة الشباب في مكافحة الجائحة، وذلك بشكل أساسي من خلال نشر المتطوعين وإجراء حملات التوعية. تم استخدام ما يقرب من 2000 متطوع شاب بشكل أساسي لمراقبة الحركات العامة وقواعد التباعد الاجتماعي والأقنعة الإلزامية، بعد تلقي تدريب أولي على الحماية الذاتية وحماية الآخرين.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

60. يشار إلى الفقرات 296-323 من التقرير الأولي بشأن الجهود المبذولة والتحديات التي تواجهها الدولة الطرف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية أنشطته الرامية إلى تعزيز وتوسيع المكاسب في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو التالي:

61. **المنظمة** - يضم الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية أكثر من 342,096 امرأة إريترية تزيد أعمارهن عن 16 عامًا حاليًا إلى، 31.1% منهن تتراوح أعمارهن بين 16 و65 عامًا. خلال الفترة قيد الاستعراض، ركز الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية بشكل أكبر على الطالبات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16 و20 عامًا، ويضم حاليًا 1975 عضوًا مسجلًا. بالإضافة إلى ذلك، دعم الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية توجيه 35 فتاة محترفة يناضلن من أجل تمكين أقرانهن والتأثير عليهن. نظمت الجمعية المهنية اجتماعات على مستوى المدارس الثانوية والكليات ومركز تدريب الخدمة الوطنية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية اجتماعات سنوية للتوجيه والتنظيم والتقييم، بما في ذلك اجتماعان على مستوى اللجنة المركزية، و4 اجتماعات للمجلس التنفيذي واجتماعات شهرية لرؤساء الإدارات.

62. **الأنشطة السياسية والاجتماعية** - بُذلت جهود لتعزيز المهارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنظيمية للأعضاء مع زيادة التركيز على ما يلي:

- في عام 2017، أنشأت وزارات الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية والاتحاد الوطني للمرأة الإريترية، بالتعاون مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لجنة توجيهية وطنية مؤلفة من كبار المسؤولين. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لجنة فنية وطنية تضم المديرين العاملين للوزارات الثلاث. تقدم اللجنة الفنية الدعم الوظيفي والتنظيمي للجان الإقليمية ودون الإقليمية النشطة في مكافحة الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. ويستند هذا الدعم إلى تقييم متعمق وخطة العمل الاستراتيجية الوطنية للفترة 2020-2024 لزيادة الوعي وتوحيد الجهود المجتمعية ضد الممارسات الضارة ضد النساء والأطفال.

- استنادًا إلى نتائج ندوة الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية لعام 2017، والتقييم المتعمق والقرارات المتخذة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نظم الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية أيضًا اجتماعات وحملات وأنشطة تنظيمية في جميع أنحاء البلاد حول مختلف القضايا بما في ذلك،

- 11764 اجتماعًا عامًا (بمشاركة 1617453 شخصًا)، 6901 اجتماعًا محددًا حول قضايا سياسية وقانونية مختلفة (620455 مشاركًا)،
- حملات المناصرة بشأن الصحة والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر (حضرها 437001 شخصًا في جميع أنحاء البلاد).
- أنشئت لجان للمساواة بين الجنسين في جميع المدارس واستكملت الحملة ضد الزواج المبكر، التي شارك فيها 289 684 طالبًا.
- تنفيذ برنامج محو الأمية لعدد 402,531 مشارك (77% منهم من النساء).

➤ بالإضافة إلى ذلك، في إطار تشجيع تعليم الفتيات وبمناسبة احتفالات 8 مارس، تلقت 5573 من أئمع الطالبات دعماً مالياً بمبلغ إجمالي قدره 780002، 21 إيرلندياً) وحصلت 1240 فتاة محرومة على مواد مدرسية ومواد صحية ودعماً للرسوم الدراسية، بمبلغ 757.5،264 إيرلندياً.

- كما تم اتخاذ تدابير اجتماعية وثقافية مختلفة لتحويل النماذج الاجتماعية والثقافية، وإنشاء نوادي لأصدقاء الاتحاد الوطني للمرأة الإيريتية في كل منطقة، بمشاركة نشطة من الشيوخ والزعماء الدينيين والشباب وغيرهم من الأشخاص المؤثرين، بهدف مكافحة التحيزات الثقافية. تم استدعاء عدد متزايد من الفنانات والموسيقيين والمخرجين المسرحيين والممثلات والشعراء والكتاب وراكبي الدراجات ولاعبى كرة القدم والقذوة والمواطنين للمساعدة في تغيير الممارسات والمواقف التقليدية داخل المجتمعات.
- علاوة على ذلك، فإن أحد التحديات الرئيسية التي يجب التغلب عليها، والتي تعزى إلى أسباب مختلفة، هو مشكلة الناسور. تم علاج 261 حالة في مستشفى ميديفيرا للإحالة لمعالجة الناسور. قدم الاتحاد الوطني للمرأة الإيريتية اللوازم الأساسية التي بلغت 400,000.00 ناكفا للنساء أثناء دخولهن المستشفى.

63. الاقتصاد: - الأنشطة الاقتصادية للاتحاد الوطني للمرأة الإيريتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي كما يلي.

- استلمت التعاونيات الزراعية النسائية (النشطة في إنتاج الخضروات والحبوب مع 1447 امرأة) في 100 محلية إدارية 5 مضخات مياه.
- تم توزيع 30928 موقداً محسناً موفراً للطاقة في 3 من 6 مناطق (شمال البحر الأحمر وغاش بركاء ووسط).
- تم تركيب 10 مطاحن حبوب تعمل بالطاقة الشمسية في منطقة جنوب البحر الأحمر.
- من أجل إنتاج أكثر كفاءة للفوط الصحية، تم إدخال الأجهزة الآلية في مصنع الاتحاد الوطني للمرأة الإيريتية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

64. التركيز على القضايا الاجتماعية - بعد ندوة عام 2017، كان أحد الأهداف الرئيسية التي حددها الاتحاد النسائي الوطني هو تعزيز دور المرأة داخل الأسرة وفي الأوساط الاجتماعية. كما أن الإجراءات التي تم تنفيذها في هذا الاتجاه خلال الفترة قيد الاستعراض هي كما يلي: -

- أنشأت المناطق الست مراكز لتقديم المشورة للأسرة، وعولجت 1 655 حالة ومشاكل بالتعاون مع الوكالات الاجتماعية والقانونية ووكالات إنفاذ القانون. تتعلق الحالات الرئيسية التي تم التعامل معها، والتي تمثل 83.5 % من الإجمالي، بالأراضي الزراعية (4354 أو 37.4 %)، والطلاق/الانفصال (3017 أو 25.9 %)، والبدلات العائلية/الدعم المالي (1704 أو 14.6 %)، وقضايا الملكية (501 أو 4.3 %). وتشمل البقية 830 حالة أخرى غير مصنفة (7.12 %). بالإضافة إلى 148 حالة زنا (1.3 %)، و131 حالة ميراث (1.12 %)، و250 حالة من الجنس غير القانوني والخيانة (2.15 %)، و235 حالة زواج مبكر (2.02 %)، و445 حالة اغتصاب مزعوم (3.8 %).

- تم افتتاح حضانات نهائية على أساس تجريبي بالقرب من المدارس والمؤسسات من أجل تخفيف عبء النساء العاملات والمهنيات في المنطقة الوسطى. خلال الفترة 2017-2019، أنشأت 105 مدرسة من أصل 169 مدرسة مراكز للرعاية النهارية.

65. التدابير القانونية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحيلت 147 حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في منطقة أنسيبا إلى المحاكم للبت فيها. وبالمثل، تم إلغاء 55 حالة زواج أطفال، وواصلت جميع الطالبات تقريباً تعليمهن. لم يتم الإبلاغ عن أي حالات لاتخاذ إجراءات قانونية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المناطق الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

66. المشاركة والاحتفالات على المستوى الدولي/الإقليمي

- المشاركة النشطة في دورات لجنة وضع المرأة (الدورة الحادية والستون للجنة وضع المرأة، 2017 - التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم متغير من العمل؛ الدورة الثانية والستون للجنة وضع المرأة، 2018 - التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات؛ الدورة الثالثة والستون للجنة وضع المرأة، 2019 - نظم الحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ الدورة الرابعة والستون للجنة وضع المرأة، 2020 - حيث تم تقديم رسالة مسجلة بالفيديو بسبب جائحة كوفيد-19).

- قدم الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية التقرير السادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مارس 2019 وسافر وفد برئاسة رئيس الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية إلى جنيف لتقديم عرض وحوار بناء مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (14 فبراير 2020) وقدم تفسيرات وإجابات على الأسئلة التي طرحتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

- كان اليوم الدولي للفتاة، الذي يحتفل به الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية سنويًا، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واليونيسيف، بمثابة منصة لتعزيز تعليم الفتيات. وبالمثل، يتم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة سنويًا.

الحركة العمالية والمنظمات العمالية

67. يشار إلى الفقرات من 229 إلى 238 من التقرير الأولي، المادة 10 (القسمان 1 و2) والمادة 11 من الميثاق الأفريقي، القسم 1. يستند الأساس القانوني للاتحاد الوطني للعمال الإريترين إلى أحكام المادتين 86 و89 من قانون العمل الإريترى رقم 2001/118. وقد تعززت علاقات العمل الجيدة بالفعل باتفاق ثلاثي يضم الاتحاد الوطني للعمال الإريترين والاتحاد الإريترى لأرباب العمل ووزارة العمل والحماية الاجتماعية. يشارك المجلس بنشاط في المشاورات الثلاثية حول القضايا المتعلقة بعمل وصحة وسلامة العمال وكذلك النهوض بالشباب والنساء العاملات. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون الاتحاد مع منظمات العمل الإقليمية والدولية كجزء من التضامن الدولي.

التعزيز التنظيمي

68. عقد الاتحاد الوطني للعمال الإريترين مؤتمره في الفترة من 27 إلى 29 مارس 2017 وانتخب قيادة جديدة. كما عقدت الاتحادات الخمسة لهذا المؤتمر (وهي اتحادات الأغذية والمشروبات، والكيمويات وأنشطة التعدين، والخدمات، والنقل والاتصالات، والمنسوجات والجلود) مؤتمراتها الخاصة. على مدى السنوات الأربع الماضية، ركز المجلس الوطني للمرأة الإريترية على زيادة مستوى عضوية المرأة وتمثيلها في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وحاليًا هناك 21 امرأة من أصل 55 عضوًا في المجلس المركزي. أنشأ المؤتمر السابع للمجلس الوطني للمرأة الإريترية "إدارة العاملات" ويشجع النساء على تولي مناصب قيادية في النقابات. بشكل عام، تم تعزيز الحق في التنظيم بحرية، ويبلغ عدد النقابات المجمعة في الاتحادات الخمسة حاليًا 164 (4 أقل مما كان عليه في عام 2015). يضم المجلس الوطني للمرأة الإريترية حاليًا 21245 عضوًا (40.4% منهم من النساء).

69. يعد وضع اتفاقيات جماعية جديدة وتجديد الاتفاقيات القديمة جزءًا أساسيًا من أنشطة النقابات. حتى ديسمبر 2020، بلغ عدد الاتفاقيات الجماعية في النقابات الشعبية في الاتحادات الخمسة 104. تتم إدارة النزاعات الاجتماعية على مستوى الشركات بمسؤولية من قبل الإدارة وممثلي العمال. يحال أي نزاع لم يتم حله إلى مجلس علاقات العمل (المكون من ممثلين اثنين عن المجلس الوطني للمرأة الإريترية، وممثلين اثنين عن اتحاد أصحاب العمل وممثل عن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، الذي يرأسه). وفي هذا الصدد، يواصل المجلس القيام بدوره كمدافع عن حقوق العمال وفقًا للقانون والإجراءات القانونية، مع النتائج التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

إجمالي القضايا/النزاعات	القضايا التي لم يبت فيها حتى الآن	تم البت فيها	المصالحة التوفيق؛	المرفوضة	تم حسمها

59	20	7	15	5	9
----	----	---	----	---	---

الجدول 6: القضايا والإجراءات المتعلقة بالدفاع عن حقوق العمال

الصحة والسلامة المهنية

70. في إطار أجندة العمل اللائق، يتم إعطاء أهمية كبيرة لظروف السلامة والصحة في مكان العمل بهدف تعزيز السلامة الصحية والإنتاجية للموظفين. يراقب المجلس باستمرار أنشطة الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل التابعة للاتحادات الخمسة من خلال 45 لجنة للصحة والسلامة تم تأسيسها في النقابات العامة.

تيسير النظراء لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل بين العمال

71. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الميسرين والمنسقين الذين يلعبون دورًا نشطًا في تثقيف نظرائهم في مكان العمل حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل 300. كما يعمل المجلس الوطني للمرأة الإيرتيرية، بالتعاون مع وزارة الصحة، بنشاط على تثقيف العمال بشأن حماية صحتهم من الأمراض المعدية، وفي الآونة الأخيرة، بشأن الوقاية من كوفيد-19.

أنشطة التدريب والتعليم المستمر

72. على مدى السنوات الثلاث الماضية، بذل الاتحاد جهودًا كبيرة لتكثيف تدريب العمال وإعادة تدريبهم. طور المركز دورة تدريبية موحدة لجميع برامج التدريب المهني بالتعاون مع التعليم والتدريب الفني والمهني. بالإضافة إلى ذلك، أدخل المركز مستوى متقدمًا من التدريب في مجال شبكات الكمبيوتر. كما عمل المجلس على إنشاء مراكز للتدريب الفني والمهني مع برامج مدفوعة بالطلب في جميع أنحاء البلاد، مع مراعاة مبادرات الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية. ومن الأمثلة على ذلك مركز مصوغ للتدريب المهني للعمال. يقدم المجلس دورات تدريبية مهنية للعاملين.

- شهدت الدفعتان الأولى والثانية تخرج حوالي 350 عاملاً في مجالات تطبيقات الكمبيوتر والكهرباء والإلكترونيات والنجارة والتعدين والتبريد وتكييف الهواء. في الآونة الأخيرة، قام المركز بتغيير مناهجه بحيث يتم تقديم المهارات كمجموعة من الدورات ويمكن لكل متدرب يلتحق ببرنامج تدريبي تأهيلي الاستفادة من التدريب على الصحة والسلامة المهنية والتدريب الأساسي على الإدارة.

- في إطار الدفعة الثالثة (2019-2020)، قام المركز بتدريب 175 عاملاً في 7 قطاعات. يتم تصنيف جميع الدورات إلى مجموعات من الوحدات مقسمة إلى مستويات ويتم تصنيف كل مهارة إلى 3 مستويات. بالإضافة إلى ذلك، أكمل المجلس إنشاء مركز التدريب في أسمره (في المنطقة الوسطى) وسيوفر التدريب في مجال الفندقة والتموين. ومن المتوقع بناء مركز آخر في بارنتو (في منطقة قاش بركة).

أنشطة أخرى:

73. توفير معدات وخدمات القروض الصغيرة في إطار برنامج توكومبيا: قدم المجلس الوطني للمرأة الإريترية، بالتعاون مع SUKE (مجموعة الدعم السويسرية لإريتريا)، خطة للائتمان الصغير والادخار، بالإضافة إلى برنامج لتوفير الحمير وخزانات المياه والدراجات للعمال في منطقة توكومبيا، منطقة غاش بركاء.

74. كوفيد-19 ركزت معظم جهود الاتحاد الوطني للعمال الإريترين بعد عام 2019 على منع انتشار مرض كوفيد-19 في مكان العمل وضمان سلامة العمال من آثاره. لم يدخر الاتحاد الوطني للعمال الإريترين أي جهد للتخفيف من تأثير الجائحة على العمال وأسره في جميع أنحاء إريتريا. وقد تصرفت بسرعة كبيرة بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك توزيع المطهرات والأقنعة والمنظفات على العديد من أماكن العمل. كما أنتجت ووزعت ملصقات حول وسائل الوقاية والمكافحة التي أوصى بها فريق العمل الحكومي ووزارة الصحة في دولة إريتريا. والأهم من ذلك، أن الاتحاد اغتتم الفرصة لتعزيز هدفه الطويل الأجل المتمثل في إرساء ممارسات النظافة السليمة في مكان العمل من خلال إنتاج وتوزيع أحواض الدوايات المحمولة على شركات مختلفة في جميع أنحاء البلد.

75. ورشة عمل مبادرة الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية حول مستقبل العمل: وسجلت ورشة العمل التي استمرت يومين والتي تم تنظيمها بالاشتراك مع المجلس الوطني للمرأة الإريترية في أسمره يومي 30 و31 مايو 2019 بمناسبة الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية مشاركة رفيعة المستوى من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسلط الحدث الضوء على مجالات التركيز الرئيسية والحاجة إلى بناء القدرات وزيادة التقاني من أجل مستقبل العمل. كما سلطت ورشة العمل الضوء على أهمية التدريب والتعليم المستمر، بدعم من التكنولوجيا المتطورة، لسلسلة توظيف العمال. وبصفة عامة، أثرت أيضا أهمية السلام والتعاون الإقليميين القادرين على البقاء من أجل التنمية المستدامة ومن أجل المنفعة المتبادلة للدول. وتم تسليط الضوء على موقف إريتريا وجهودها في تحقيق الديناميات الإقليمية والتعاون القائم على المصلحة المشتركة والثقة المتبادلة، فضلاً عن احترام سيادة البلدان وخياراتها السياسية.

العلاقات والقضايا الدولية والإقليمية

76. بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، صدقت إريتريا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال). وقد اضطلع الاتحاد الوطني للعمال الإريترين بدور هام في هذه الجهود. صدقت إريتريا على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية الثماني.

77. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الاتحاد جهوده لإقامة علاقات شراكة وتعاون ثنائية وإقليمية جيدة مع النقابات العمالية في المنطقة والحفاظ عليها. في عام 2018، شارك الاتحاد الوطني للعمال الإريترين في تأسيس اتحاد نقابات عمال القرن الأفريقي، الذي يجمع اتحادات من ثمانية بلدان (إريتريا وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان وكينيا

وجيبوتي وأوغندا والصومال). يتأسس الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين حالياً اتحاد نقابات العمال في القرن الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، على مدى السنوات الثلاث الماضية، نشط الاتحاد داخل منظمة الوحدة النقابية الأفريقية.

78. كان من بين النقاط البارزة في هذا الصدد زيارة اتحاد النقابات العمالية الإثيوبية إلى إريتريا في الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر 2018. قضى وفد رفيع المستوى مكون من 44 عضواً 5 أيام في زيارة أماكن العمل ومواقع التطوير في جميع أنحاء إريتريا. وقام وفد إريتري رفيع المستوى بزيارة مماثلة إلى إثيوبيا.

79. دوائر الدراسة: تم تقديم برنامج دوائر الدراسة (الأساليب المبتكرة للتوعية) بالتعاون مع وحدة مناهضة التعذيب واتحاد النقابات الأفريقي، والتي تنشط في دوائر الدراسة التي تضم العديد من العاملين في المناطق الست في البلاد. والهدف من ذلك هو إنشاء دوائر دراسة تضم 15-20 عاملاً لزيادة الوعي بواجباتهم وحقوقهم، والمفاوضة الجماعية، وحقوق المرأة، والسلامة والصحة المهنية. تم توزيع 2000 كتاب مدرسي مطبوع حول تشغيل دوائر الدراسة على مجموعات دوائر الدراسة المختلفة. بدأت المرحلة الثانية من هذا البرنامج في فبراير 2018. نجح برنامج دوائر الدراسة في رفع مستوى الوعي بين العاملين في المناطق المستهدفة، مما ساعد على الحد من النزاعات الاجتماعية.

80. أنشطة أخرى ذات صلة

- قام ممثلون عن المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية ومقرها الرئيسي بزيارة عمل في الفترة من 23 إلى 28 يوليو 2018 إلى عدة مواقع في إريتريا، بما في ذلك موقع التعدين في بيشة للتحقق من احتمال وجود أي شكل من أشكال عمل الأطفال أو العمل القسري.
- كما حضر ممثلو المجلس المؤتمر الـ 108 لمنظمة العمل الدولية، والمؤتمر الـ 42 لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، والمؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للنقابات العمالية في أفريقيا.
- تم الحفاظ على هذه العلاقات الثنائية مع النقابات العمالية والمنظمات الدولية الأخرى، كما هو موضح في التقرير الأولي.

منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة

81. يشار إلى الفقرات 342-357 و360-365 من التقرير الأولي فيما يتعلق بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، التي نشطت في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يوجد في البلاد أربع جمعيات للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي:

(1) الجمعية الوطنية الإريترية للمحاربين القدامى المعاقين

(2) الجمعية الإريترية للمكفوفين

(3) الجمعية الوطنية الإريترية للصم و

(4) الجمعية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية واضطرابات النمو.

82. وقد عززت هذه الجمعيات دورها في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تعمل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ استراتيجياتها وبرامجها بشكل مستقل وفقاً لأهداف ومصالح الأمة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت هذه المنظمات الدعم إلى 3 854 أسرة فقيرة من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من خلال تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، وتوفير وسائل المساعدة المناسبة على الحركة، والتصحيحات البصرية، ووسائل المساعدة على السمع، من أجل تحسين الظروف المعيشية للأطفال ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون تحديات هائلة.

(3) حرية التنقل: المادة 12

83. لا يتم فرض أي قيود على حركة المواطنين داخل الحدود الإريترية، باستثناء فترات معينة، لا سيما في تطبيق توجيهات كوفيد-19 وتدابير الاحتواء، ولكن تم رفعها.

84. كما هو مذكور في التقرير الأولي، وكذلك في التوضيحات اللاحقة رداً على ملاحظات اللجنة، لكل إريترى الحق القانوني في العودة إلى البلاد دون أي قيود. تم العفو عن المواطنين الذين غادروا البلاد بشكل غير قانوني من خلال تجار البشر والمهربين، في انتهاك لقوانين وإجراءات الهجرة. تم اتخاذ هذا الإجراء في ضوء مؤامرات الاتجار بالبشر وسياسة الهجرة المفروضة على إريتريا لتحويل جيل الشباب عن الخدمة الوطنية وجهود التنمية الوطنية في سياق وضع صعب من التهديدات الخارجية الوجودية لما يقرب من عقدين من الزمن. تم اتخاذ ترتيبات مؤسسية لأصحاب البيانات لاستكمال نموذج طلب العفو (النموذج ب. 4) على مستوى البعثات الدبلوماسية الإريترية في الخارج، وقد أدى ذلك إلى حل المشكلة.

حرية المشاركة في الشؤون العامة - المادة 13

85. يشار إلى التقرير الأولي فيما يتعلق بالمشاركة في الشؤون العامة. لا يزال الميثاق الوطني للجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، بصفتها خارطة طريق سياسية، يوجه رؤية وممارسة بناء الدولة من خلال تعزيز رابطة المشاركة

الشعبية والسلطة، كمحرك رئيسي للعملية السياسية لبناء الدولة، وبالتالي المساهمة في تعزيز المشاركة العامة في جميع جوانب الحياة العامة.

86. تقع المهام والمسؤوليات الوظيفية للتوجيه والرصد والتدريب وتنمية الموارد البشرية في المقام الأول على عاتق الوزارات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الإدارات الإقليمية تحمل مسؤوليات الحوكمة وتنظيم التنفيذ. تستمر الجمعيات المحلية والإقليمية المنتخبة (المنشأة بموجب الإعلان 1996/86) في تزويد المواطنين والمجتمعات بآليات للسيطرة والمشاركة في الشؤون العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل السلطات المحلية (المنتخبة) (في 2862 قرية، 751 محلية) كأدوات للحكم الرشيد، ولكن أيضًا كإطار لضمان ممارسة الحقوق والمسؤوليات من حيث المشاركة في الشؤون العامة. كما تجسد مبدأ حرية المشاركة في الشؤون العامة على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من الميثاق الأفريقي.

87. وفي هذا الصدد، تواصل إريتريا الاعتماد على التعبئة الاجتماعية الواسعة، ومزيد من التنظيم، وبناء القدرات الكافية من خلال وضع الاستقلال الذاتي في صميم ديناميات المشاركة العامة على جميع المستويات. تضمن المنظمات والجمعيات المختلفة، بجميع فئاتها ومستوياتها، أدوارًا ووظائف مهمة في هذا الصدد.

ثالثًا. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية

3.1 مقدمة موجزة

88. يستند تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إريتريا إلى المبادئ والأهداف الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الوطني للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وبالتالي في خطة التنمية الوطنية لإريتريا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدف برنامج وارسى بيكيلو الإنمائي لما بعد النزاع الحدودي تسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي والقضاء على الفقر في سياق مليء بالتحديات يتسم بتهديدات وجودية خارجية. كما بُذلت استثمارات كبيرة للنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي مع التركيز على الفئات والمناطق الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمجتمعات الريفية. بالإضافة إلى ذلك، استمرت مبادرات التخفيف من حدة الفقر (انظر الفقرات 255-257، 273-275، 241-245 من التقرير الأولي والتقرير الأولي) من خلال تعزيز وتوسيع نماذج التحول الزراعي، والخطة الزراعية الدنيا المتكاملة للأسر المعيشية، وتحويل الحياة اليومية للمستوطنات والقرى المعزولة، وإنشاء برامج للادخار والائتمان البالغ الصغر للفقراء وغيرهم من المستضعفين.

89. تم تعزيز أعمال الحقوق الثقافية المنصوص عليها في جميع القوانين الوطنية والميثاق الوطني ومبادئ الاقتصاد الكلي وجميع الصكوك القانونية والمؤسسية الأخرى، وكذلك الممارسات. كثفت مختلف المجموعات الثقافية والفولكلورية والغنية والمسرحية والأدبية من مختلف المجموعات العرقية جهودها على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. تقام المهرجانات السنوية بانتظام في البلاد وفي مجتمعات المهجر الإريتري من أجل الحفاظ على القيم الوطنية كتراث

ثقافي وضمن نقلها إلى الجيل الجديد. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل الجهود السياسية والثقافية للحكومة، تم إدراج مدينة أسمره في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بسبب هندستها المعمارية المستقبلية والحديثة.

3.2 رفع الرواتب في الخدمة المدنية لتحسين الظروف المعيشية

90 بالنظر إلى النمو البطيء للاقتصاد وتماشياً مع الجهود المبذولة لضمان مناخ من الاستقرار الاقتصادي الكلي، تم وضع نظام جديد للأجور ينص على زيادة كبيرة في الرواتب في الخدمة المدنية في عام 2017. إن تطبيق هذا النظام على أعضاء الخدمة الوطنية عملية تستغرق وقتاً طويلاً، ولكنها أولوية. وتتميز هذه المبادرة أساساً بما يلي:

- على مدى عقدين من الزمن، حصل الموظفون الحكوميون على راتب رمزي. بعد الإصلاح النقدي لعام 2015، أدخلت الحكومة جدول رواتب جديدًا بعد 20 عامًا من الأوقات الصعبة التي اتسمت بحالة حرب وعقوبات ظالمة وسرية وعلنية مفروضة على البلاد. في ذلك العام، شهد 70% من موظفي الخدمة الوطنية والخدمة العامة زيادة في رواتبهم وتستمر هذه الزيادة بالنسبة للموظفين الآخرين.
- أدى هذا الإجراء الجديد إلى الضغط على النظامين الضريبي والنقدي، ولكن كان له تأثير إيجابي على الظروف المعيشية للسكان. يهدف هذا الإجراء، الذي تم اتخاذه للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية في البلاد، إلى زيادة الإنتاجية والمساهمة في زيادة الابتكار، إلى جانب زيادة رواتب موظفي الدولة. كما أن أحد الأهداف الرئيسية للقرار هو ضمان توزيع أفضل للثروة، خاصة بالنسبة للموظفين الأقل أجرًا. بالنظر إلى أن الزيادات في الأجور وحدها لا يمكن أن تحسن الظروف المعيشية ومستوى المعيشة للسكان، فقد عملت الحكومة أيضًا على ضمان توافر المنتجات الأساسية بأسعار عادلة ووضع آلية للتحكم في الأسعار في السوق.

3.3 الحق في العمل - المادة 15

91. لكل إنسان الحق في العمل في ظروف مرضية تكفل له المساواة بما في ذلك الأجر المتساوي لقاء عمل متساوي القيمة. كما ذكرنا سابقاً، يتم تسجيل النقابات العمالية وإبرام الاتفاقيات الجماعية وفقاً للقانون.

تماشياً مع التزامها بالعمل اللائق وخلق فرص العمل والعدالة الاجتماعية، وبناءً على الخبرة المكتسبة خلال العقدين الماضيين، تقوم الدولة بتنفيذ التدابير التالية:

• كان قانون العمل رقم 2001/118، قيد المراجعة حاليًا، موضوع مناقشة ثلاثية، في انتظار الانتهاء منه في المستوى الثالث القادم من المناقشة.

• كما أن عملية صياغة اللوائح المتعلقة بوكالات التوظيف الخاصة في مراحلها النهائية وسيتم تقديم النص قريبًا لاعتماده.

92. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الحكومة الآن طرفًا في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني، بعد التصديق على الاتفاقية رقم 182 المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال (الانضمام في عام 2019)، مما ساهم في تحقيق هدف التصديق الشامل على هذه الاتفاقية.

93. كجزء من الجهود المبذولة لضمان إدارة العمل بفعالية وكفاءة، أجرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية دراسة استقصائية للقوى العاملة في 2016/2015 لتحديد هيكل عرض العمالة ومؤشرات سوق العمل الرئيسية بوضوح. يوضح الجدول أدناه حجم القوى العاملة للفترة 2016-2019 والمعدلات المصنفة حسب الجنس والسنة. ارتفع عدد السكان في سن العمل من 1921000 في عام 2016 إلى 2084000 في عام 2019 وارتفع معدل استيعاب العمالة من 74.7% إلى 74.8%.

94. عملاً بالمادة 143(1) من قانون العمل، ترصد دائرة تفتيش العمل أماكن العمل، وترصد الامتثال لأحكام القانون، وتفرض التدابير التصحيحية، وتقدم الجناة إلى العدالة. يوجد حاليًا 45 مؤسسة وشركة لديها لجان للصحة والسلامة المهنية. تم دمج تدابير احتواء الجائحة في قواعد السلامة والصحة المهنية.

95. عمل الاتحاد على إنجاح الاتفاقيات الجماعية بين النقابات وأصحاب العمل القابلة للتنفيذ بموجب قانون العمل. وفي هذا الصدد، احترمت جميع الشركات التي أبرمت اتفاقات جماعية مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة. يأخذ هذا المبدأ في الاعتبار الظروف والممارسات الوطنية، وكذلك المادة 102 (3) من قانون العمل، وهو منصوص عليه في الاتفاقيات الجماعية. وفقًا لوثائق وزارة العمل، كان هناك 136 اتفاقية جماعية في عام 2016، ولكن تم تخفيضها إلى 98 اتفاقية في عامي 2019 و2020.

96. يتم توسيع فرص العمل لتشمل الوافدين في حالة نقص المهارات في بعض المهن. وبذلك، تشجع الحكومة على نقل المعارف والمهارات والقدرات المهنية إلى الموظفين المحليين العاملين مع الأجانب. على الرغم من الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19 وحظر السفر، فإن العدد الإجمالي للمغتربين في إريتريا في عام 2020 هو 463 (89 تصريح عمل جديد و374 تجديدًا). وبالمثل، في المهن التي لا يفتقر فيها سوق العمل إلى القدرة، يُسمح للمواطنين الإريتريين بالعمل في الخارج لاكتساب المهارات والحصول على منافع اقتصادية (انظر الجدول أدناه).

تم الامتثال الصارم لمتطلبات المادة 23 من قانون العمل 2001/118 ورصدها بفعالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم يلاحظ أي تمييز بين المواطنين والعمال المهاجرين في مكان العمل.

السنة	ذكر	أنثى	المجموع
2017	2	86	88
2018	59	530	589
2019	65	503	568
2020	26	195	221
المتوسط/السنة	38	329	367

الجدول 7: بيانات عن الإريتريين الباحثين عن عمل في الخارج

97. تم التركيز على مراقبة الامتثال لتكافؤ الفرص في التوظيف والأجور، وحظر عمل الأطفال، وضمان الصحة والسلامة في مكان العمل، والحفاظ على الحد الأدنى من ظروف العمل، والحق في تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، ولكن أيضًا بناء القدرات لتحسين المهارات. ومع ذلك، فإن متطلبات العمل هذه ليست سوى الحد الأدنى من المعايير، ويتم تشجيع كل من صاحب العمل والموظف على الاتفاق على ظروف عمل أكثر ملاءمة للعامل. ويحدد المتعاقدون في هذا الشأن مقدار الراتب الذي لا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر باتفاق جماعي في أي شركة.

98. وفقًا للأحكام ذات الصلة من قانون العمل، تضمن دائرة تفتيش العمل مراقبة ظروف العمل لضمان الامتثال للحد الأدنى من ظروف السلامة والصحة والبيئة، فضلًا عن توفير معدات الحماية في مكان العمل. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك 35 مفتشًا مدربًا ومؤهلًا في الخدمة. تم تقديم أصحاب العمل الذين انتهكوا مبادئ وشروط العمل الأساسية إلى العدالة، كما هو موضح في الجدول أدناه. تم إجراء عدد قليل من عمليات التفتيش في عام 2020 بسبب الإغلاق الناجم عن كوفيد-19 ولم تغطي سوى الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

السنة	عدد المنشآت التي تم تفتيشها	نتائج التفتيش		
		تم استيفاء الشروط	تم توجيه تعليمات	إبلاغ السلطة القضائية:
2017	1.019	220	660	4
2018	1.304	119	137	1
2019	1.166	306	463	41

2020	536	153	147	86	150
المتوسط/السنة	1.006	200	352	190	49
المتوسط % سنة		19.88	34.99	18.89	4.87

الجدول 8: بيانات عن عمليات تفتيش العمل والتدابير المتخذة

99. تضطلع الهيئة الثلاثية المعنية بعلاقات العمل التابعة للمجلس بدور هام. ويتألف من ممثلين اثنين عن العمال وممثلين اثنين عن أرباب العمل وممثلين اثنين عن الحكومة ويغطي المناطق الإدارية الست. تستمر المحاكم (محاكم العمل الابتدائية ومجلس علاقات العمل الثلاثي)، التي تضم المحاكم والهيئات القضائية العادية، في التعامل بشكل مستقل مع قضايا العمل. يعرض الجدول أدناه الوضع فيما يتعلق بتسوية نزاعات العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما يجري إنشاء مجلس استشاري عمالي.

السنة	تسوية النزاعات العمالية بالوسائل والناتج القانونية					
	تمت تسويته من قبل	المصالحة؛	تمت تسويته من قبل	نزاع	التوصيف	المجموع
	المصالحة؛	لم تقبل	القرار المتخذ:	رُفضت	تم	
2017	3013	169	71	15	27	3646
2018	1891	80	99	8	34	2228
2019	3013	177	73	17	28	3675
2020	781	82	-	8	34	994
المتوسط/السنة	2175	127	61	12	31	2.636

100. إن تحديث قانون العمل رقم 1991/8 لعام 1991، الوارد في الإعلان رقم 2001/118، يوضح ويعزز الحق في التنظيم ووضع اتفاقات جماعية في مكان العمل. بموجب قانون العمل رقم 2001/118. في عام 2017، كان هناك 154 نقابة تضم 19123 عضوًا. ارتفع عدد العضوات إلى 42.75 % في عام 2020. ويلخص الجدول التالي الوضع العام.

عدد النقابات الشعبية حسب عدد العمال حسب الجنس

الجدول 10: عدد النقابات الشعبية حسب عدد العمال وحسب الجنس

السنة	الذكور؛	النساء	المجموع	عدد النقابات
2017	10960	8163	19123	154
2018	11868	8470	20338	155
2019	12028	8611	20639	159
2020	11375	8495	19870	156
المتوسط / السنة	11558	8435	19993	156

101. يحق للنقابات وضع اتفاقيات جماعية خاصة بها من خلال التفاوض مع أصحاب العمل وتجديدها سنويًا إذا لزم الأمر.

عدد الاتفاقيات الجماعية المسجلة/عدد العمال

السنة	الذكور؛	النساء	المجموع	العدد الإجمالي للاتفاقيات الجماعية
2017	9400	6600	16000	95
2018	9442	6672	16114	96
2019	10498	7096	17594	98
2020	10499	7099	17598	98
المتوسط/السنة	9960	6867	16827	97

الجدول 11 - بيانات الاتفاقية الجماعية حسب عدد العمال

102. عملت النقابات العمالية على تنفيذ وتعزيز أحكام المادة 90 من قانون العمل رقم 2001/118. امتنعت السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه تقييد أو إعاقة الممارسة القانونية للحقوق الأساسية. لم يتم حل أو تعليق أي نقابة عمالية من قبل أي سلطة أو قرار إداري. تتشاور الحكومة بانتظام مع شركائها الاجتماعيين وتحافظ على حوار اجتماعي معهم حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة والتنفيذ والتقدم، لا سيما في سياق مراجعة تشريعات العمل وتنفيذ سياسات العمل. وفي محاولة لتعزيز هذا الحوار الاجتماعي، تقوم وزارة العمل والحماية الاجتماعية حاليا بوضع مبادئ توجيهية لإنشاء مجلس استشاري يتألف من ممثلين عن الحكومة وأرباب العمل والعمال.

103. الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين هو المنظمة الشاملة للنقابات العمالية الإريتيرية المنظمة في خمسة اتحادات (انظر التفاصيل في القسم المتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتجمع). تتمثل رؤية المجلس، الذي يقود الحركة

النقابية، في المساهمة في إنشاء قوة عاملة عالية الانضباط والتنظيم والتعليم والمهارة، وكذلك في تعزيز ظروف العمل والمعيشة اللائقة في إريتريا.

3.4 استراتيجية القطاع الاجتماعي: الضمانات والحقوق الأساسية

3.4.1. الحق في الأمن الغذائي والتغذوي

104. يشار إلى الفقرات 88-139 من التقرير الأولي المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي. وظلت واحدة من الأولويات الوطنية العليا، وحجر الزاوية في جهود إريتريا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر في البلاد. ظل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى الوطني ومستوى الأسرة هدفاً رئيسياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تم اتخاذ التدابير العملية التالية:

- واصلت وزارة الزراعة سياستها المتمثلة في تحويل النظام الزراعي التقليدي إلى زراعة تجارية حديثة، مع تطوير اقتصاد السوق المدعوم بمجموعة كاملة من الخدمات التي تقدمها الحكومة، بما في ذلك أنشطة البحث والإرشاد والخدمات الاستشارية والتنظيمية والتدريب والتعليم.
- ظل الحفاظ على التربة والمياه تديبياً إلزامياً وأساسياً للحفاظ على صحة التربة وخصوبتها، مما أدى إلى النتائج المهمة التالية:

➤ حتى الآن، تم بناء العديد من البنى التحتية لتخزين المياه في جميع أنحاء البلاد: 9 سدود استراتيجية و3 سدود كبيرة و747 سدًا صغيراً و206 سدًا متوسطاً و7 مشاريع تحويل في شمال البحر الأحمر وغاش وبركاء والمناطق الجنوبية.

➤ في الوقت الحالي، يتم ري 030,60 هكتاراً من الأراضي (تبلغ إمكانات الأراضي القابلة للري حوالي 000,600 هكتار)، بما في ذلك 400,23 هكتار عن طريق الانتشار، و500,32 هكتار عن طريق المزاريب، و1,450 هكتاراً بالتقريب و680,2 هكتاراً عن طريق الرش.

➤ تمت معالجة 374,895 هكتاراً من الحاويات و51,000 هكتاراً من الغابات المحمية و165,231 أرضاً زراعية للحفاظ على التربة والمياه وتحسين الغطاء النباتي. في هذا الصدد، تم توحيد التدخلات الاستراتيجية التي تركز على المحاصيل ومنتجات الألبان وتربية النحل والدواجن واللحوم لجعل الغذاء متاحاً وفي المتناول وبأسعار معقولة.

- في هذا السياق، تم تعزيز وتوسيع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، التي تعزز الأمن الغذائي والتغذوي والحق في الغذاء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز على ركيزتين، هما تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك وتعزيز الإنتاجية الوطنية.

(1) تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية في قطاعي الزراعة والثروة السمكية

105. في عام 2020، بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب 500,091 هكتار (تم حرق 37 % من الأراضي بالجرارات و63 % بالوسائل التقليدية). لا تزال نسبة المناطق المزروعة بالحبوب والبقول والبنور الزيتية 90 % و6 % و4 % على التوالي. ومع ذلك، فإن الهدف هو تحقيق نسب 50 % و25 % و25 %، ويستمر بذل الجهود لسد الفجوات. وفي هذا الصدد، استمرت وزارة الزراعة في توزيع البذور المحسنة.

106. بلغ الإنتاج الزراعي 312,786 طنًا في عام 2020. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط الإنتاج السنوي 278,605.5 طن (من متوسط مساحة 448,087 هكتار). كان ضعف المحاصيل المسجلة في عام 2017 بسبب هطول الأمطار الضعيف وغير المنتظم؛ والسبب في انخفاض العائد قليلاً في عام 2020 هو أن الأمطار بدأت في نهاية يوليو وكانت غزيرة. وخلال الفترة نفسها، تم إنتاج ما متوسطه 276,540.8 طنًا من الخضروات (من متوسط مساحة 18,915 هكتارًا من الأراضي سنويًا) و89,578 طنًا من الخضروات (من متوسط مساحة 4,902 هكتارًا سنويًا) في جميع أنحاء البلاد. بلغ إنتاج الخضروات والفواكه 225,490 و94,479 طنًا على التوالي في عام 2020 وزادت المساحة المغطاة.

107. استفاد المستهلكون من الوصول إلى الخضروات والفواكه على مدار العام في السوق وزاد توافر الحمضيات والبطاطم والبطاطس بشكل حاد. في المتوسط، كان المزارع العادي قادرًا على إنتاج 150 قنطارًا من البطاطم و350 قنطارًا من البطاطم لكل هكتار. يبلغ الاستهلاك السنوي للفرد من الخضروات والفواكه 64 كجم و27 كجم على التوالي (يبلغ الاستهلاك الموصى به من منظمة الأغذية والزراعة 43.8 كجم و36.5 كجم على التوالي). ولتحفيز الإنتاج، تمت مضاعفة شتلات أشجار الفاكهة وتوزيعها على المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، تم الحصول على نتائج مشجعة مع إدخال شتلات أشجار الفاكهة الخاصة بالمناطق المعتدلة (أشجار التفاح وأشجار الخوخ وأشجار الزيتون). كما أسفرت زراعة أشجار النخيل عن نتائج واعدة على طول ساحل البحر الأحمر.

108. تم توزيع خلايا النحل والمعدات الملحقة وتم توفير التدريب على تربية النحل للمزارعين من أجل زيادة إنتاج العسل والوصول إلى متوسط 2970 قنطارًا سنويًا. إذا تحسن توافر العسل وإمكانية الوصول إليه في السوق، فستبدل جهود لزيادة إنتاجه وتجنب التقلبات التي ترجع أساسًا إلى سوء الأحوال الجوية. ومع ذلك، زادت كمية العسل التي تم جمعها في عام 2020 بنسبة 75 % مقارنة بالعام السابق.

109. كان إنتاج الدواجن مجالاً آخر تم إيلاء اهتمام كبير له، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنتاج ما متوسطه 193,546 دجاجة عمرها يوم واحد وتوزيعها على 7,742 أسرة كل عام. تلقت 5256 أسرة تعيلها نساء 25 فرخاً لكل منها في عام 2020.

110. في مجال إنتاج الألبان، ارتفع عدد الأبقار الحلوب التي يتم تربيتها بشكل مكثف إلى 20,560 بقرة في عام 2020. في الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في معالجة منتجات الألبان، في المناطق المخصصة لمحاصيل الأعلاف، ولكن أيضاً في استخدام آلات الألبان. ونتيجة لذلك، وصل إنتاج الحليب في عام 2020 إلى 11,787,137 لتراً ونشطت فيه 12 شركة صغيرة أو كبيرة لتصنيع الألبان. ازدادت المساحة المخصصة لمحاصيل الأعلاف. تم إدخال معدات الألبان، وهي آلات الحلب المحمولة، وعلب الحليب الغذائية، ومخثرات الزبدة، وما إلى ذلك، وتوزيعها على مزارعي الألبان. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط عدد الأبقار الحلوب في السنة 22,538 بقرة، تنتج في المتوسط 15,729,104 لتراً من الحليب في السنة.

111. كما تحسن إنتاج اللحوم. تم تنفيذ أنشطة تنمية الثروة الحيوانية والمراعي، مثل ترسيم الحدود، وتطوير نقاط المياه والسدود الصغيرة، واستيراد وتوزيع بذور الأعلاف عالية الجودة لتشجيع الاستيطان الدائم (عدم الرعي) أو إعادة البذر، لتحسين إنتاجية المراعي والثروة الحيوانية. بالإضافة إلى ذلك، تبذل جهود لزيادة توافر اللحوم الصحية وبأسعار معقولة من مصادر اللحوم غير التقليدية مثل لحم الخنزير والأرانب. وهكذا، في عام 2020، تم بيع حوالي 671 خنزيراً و171 أرنباً للمستهلكين وللتربية، على التوالي.

(2) تنمية القدرات المؤسسية وتعزيزها

112. بالإضافة إلى الإنجازات المذكورة أعلاه، حققت وزارة الزراعة نتائج وظيفية وفنية من خلال إدارتها وخدماتها المختلفة، فضلاً عن هياكلها الأخرى. وتتمثل أبرز هذه الإنجازات فيما يلي:

- أجرى المعهد الوطني للبحوث الزراعية أبحاثاً تكيفية مكثفة في جميع المناطق الزراعية الإيكولوجية، وتم تطوير وتوزيع أنواع محسنة مختلفة من محاصيل الحبوب والفواكه والخضروات. وأجريت بحوث على موارد الأعلاف الحيوانية، وأنشئ مختبر لزراعة الأنسجة، وأجريت دراسات وبحوث في التربية.
- قامت إدارة الإرشاد الزراعي، بالتعاون مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية وغيرها من وكالات التكنولوجيا الزراعية الإقليمية والدولية، بعمل مكثف لزيادة وعي المزارعين وإدخال تقنيات زراعية جديدة. كان هذا العمل بمثابة جسر بين البحث والمزارعين. تم تعزيز خدمات الإرشاد من خلال نشر 75 % من خريجي المعاهد الزراعية في البلديات الإدارية، وتدريب المدربين الذين يستهدفون وكلاء الإرشاد، وإنتاج المواد التدريبية، وتوفير المدخلات الزراعية وآلاف مجموعات التكنولوجيا (الحد الأدنى من الحزمة الزراعية المنزلية المتكاملة، تربية النحل، وما إلى ذلك) لتحفيز الإنتاج، ولكن أيضاً لضمان مراقبة ومكافحة الآفات المهاجرة (الجراد الصحراوي، دودة الحشد، الحمى المالطية، كيانا كيانا، إلخ).

- التطعيم الإلزامي ضد الأمراض المعدية الرئيسية مثل جدري الأغنام، والجدد العقدي، وطاعون المجترات الصغيرة، ومرض الحمى القلاعية، والسل، وداء البروسيلات، وداء الكلب، وأمراض الدواجن، وما إلى ذلك. وهكذا، تم تطعيم أكثر من 2.7 مليون من المجترات والدواجن والإيكويدا والكلاب والقطط ضد الأمراض المختلفة في عام 2020.
- بالإضافة إلى ذلك، أجرت إدارة الإرشاد الزراعي، بالتعاون مع المختبر الوطني للصحة الحيوانية والنباتية، اختبارات لداء البروسيلات والسل لمنع انتشار هذين المرضين الحيوانيين للمستهلكين.
- كما تعمل مع الشركاء الإقليميين للقضاء على طاعون المجترات الصغيرة، وهو مرض شديد العدوى وفتاك للحيوانات المجترة الصغيرة.
- كما قدمت مديرية التنظيم خدمات تنظيمية، ووضعت وأصدرت معايير ولوائح معترف بها دولياً، وكفلت حماية ومراقبة المبيدات المتقدمة، ووضعت وأصدرت قوانين تتعلق بمعايير الحجر الصحي والغابات والحياة البرية والغذاء. تم إنشاء مختبر وطني للصحة الحيوانية والنباتية يعمل بكامل طاقته مع مجموعة متنوعة من المعدات والأدوات المتقدمة تكنولوجياً للتشخيص والاختبار وإنتاج اللقاحات.

3.4.2. الحق في الصحة (والرعاية) - المادة 16

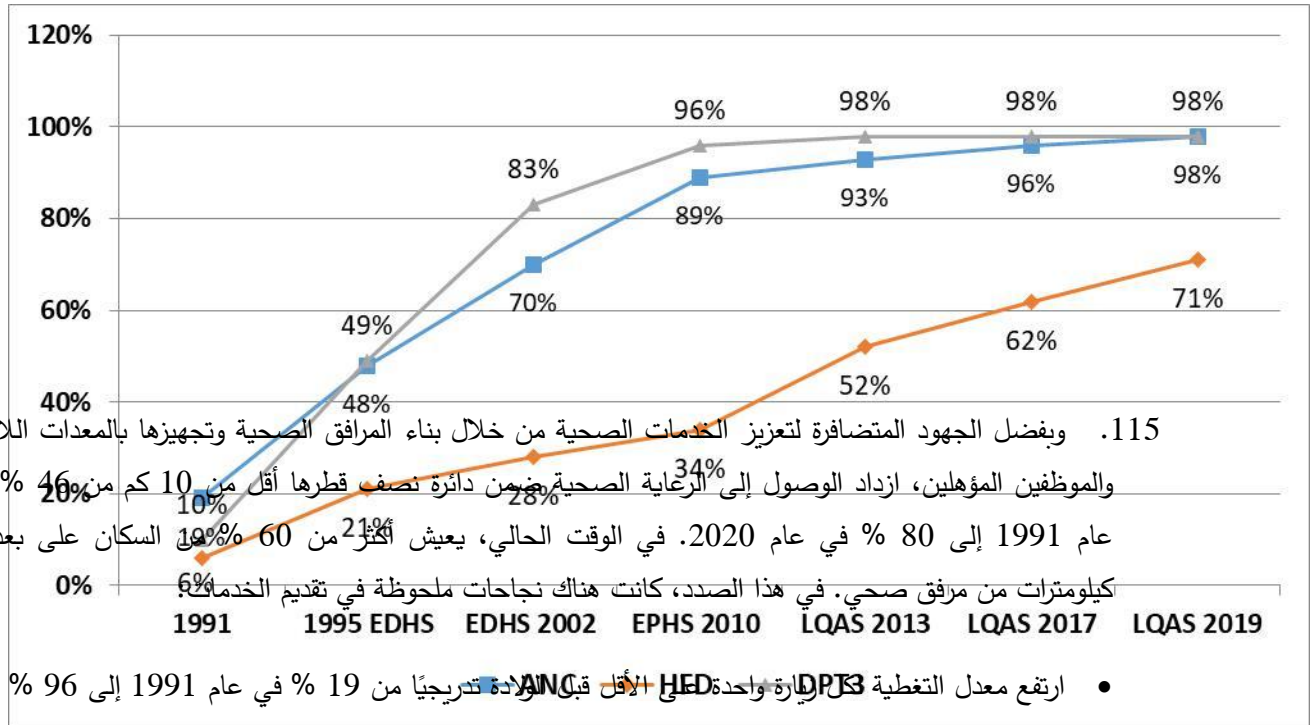
(i) تعزيز السياسات والتدابير البراغمة القائمة

113. يشار إلى الفقرات 140-143-157 من التقرير الأولي والمادة 16 من الميثاق الأفريقي. في إريتريا، استمر توفير الرعاية الصحية المجانية أو بتكلفة رمزية، على جميع المستويات، لأي شخص يقدم شهادة عوز صادرة عن الحكومة المحلية، خلال الفترة 2017-2020. توفر الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية الصحية للفترة 2017-2021 توجيهات سياسية واستراتيجية، وعلى هذا الأساس، وضعت جميع البرامج الصحية (مثل صحة الأسرة والمجتمع، ومكافحة الأمراض المعدية، ومكافحة الأمراض غير المعدية، وما إلى ذلك) وكذلك الإدارات الإقليمية خططها الاستراتيجية الخمسية وخططها التشغيلية السنوية.
114. استمر التركيز على الأمراض المعدية مع تعزيز مكافحة الأمراض غير المعدية والإصابات. ظل الصرف الصحي البيئي (بما في ذلك بناء المراحيض في المجتمعات الريفية)، وزيادة تقديم المرافق الصحية، واستمرارية الخدمات خلال جائحة كوفيد-19 أهدافاً ذات أولوية. تم تطوير السياسة الصحية الوطنية لعام 2020، التي حلت محل السياسة الصحية الوطنية لعام 2010، مع مراعاة السياق الصحي الوطني والإقليمي والعالمي المتغير، وتتماشى مع التزام البلاد بتعزيز صحة ورفاهية جميع الإريتريين والمقيمين الإريتريين في جميع الأعمار، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما ستواصل السياسة الصحية الوطنية (2020) توجيه البلاد في تعزيز أنظمتها الصحية نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة وهدف

التمية الصحية المستدامة (الهدف الثالث). وبذلك، فإنها تجدد التزام الحكومة بالرعاية الصحية الأولية باعتبارها الاتجاه والاستراتيجية الشاملين لسياستها الصحية.

(ii) تحسين تقديم الخدمات الصحية

الشكل 12: تغطية التحصين ((DPT3/MCV1)، استشارة واحدة على الأقل قبل الولادة، الولادات في المرافق الصحية 1991-2019 (HFD)،



115. وبفضل الجهود المتضافرة لتعزيز الخدمات الصحية من خلال بناء المرافق الصحية وتجهيزها بالمعدات اللازمة والموظفين المؤهلين، ازداد الوصول إلى الرعاية الصحية ضمن دائرة نصف قطرها أقل من 10 كم من 46% في عام 1991 إلى 80% في عام 2020. في الوقت الحالي، يعيش أكثر من 21% من 60% السكان على بعد 5 كيلومترات من مرافق صحي. في هذا الصدد، كانت هناك نجاحات ملحوظة في تقديم الخدمات الصحية.

- ارتفع معدل التغطية لكل زيارة واحدة على الأقل قبل الولادة تدريجيًا من 19% في عام 1991 إلى 96% في عام 2017، وإلى 98% في عام 2019.

- تلقت 64% من أمهات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-11 شهرًا 4 أطفال دون سن الرشد أو أكثر.
- ارتفع معدل الولادات الطبية (الولادات في مرافق صحي) اثني عشر ضعفًا، من غير موجود تقريبًا (6% في عام 1991)، إلى 62% في عام 2017 و 71% في عام 2019؛
- زادت تغطية التطعيم من 10% لستة مستضدات في عام 1991 إلى جميع أنحاء العالم تقريبًا (98%) في عام 2013 وتم الحفاظ على هذا المستوى المرتفع لـ 12 مستضدًا، بما في ذلك الجرعة الثالثة من لقاحات الخماسي التكافؤ والمكورات الرئوية المترافقة والحصبة الألمانية وما إلى ذلك.

(3) إنجازات ملموسة في مجال الأمن الصحي

116. ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بشكل كبير، من 48 عامًا في عام 1991 إلى 66 عامًا في عام 2018. خلال الفترة قيد الاستعراض، ارتفع من 65.5 سنة في عام 2017 إلى 67 سنة في عام 2020.

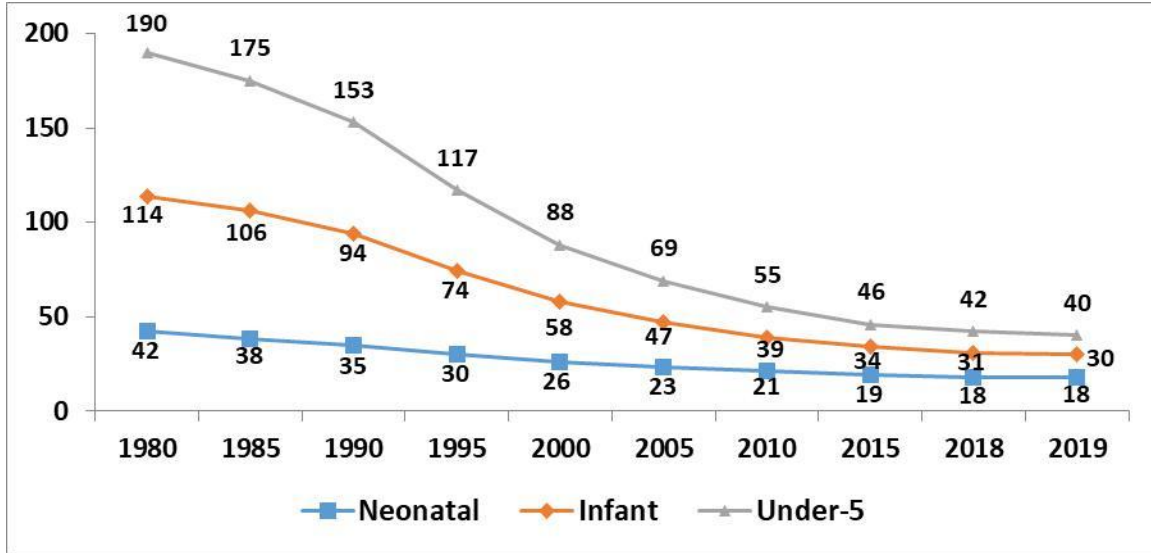
انخفض معدل الإصابة بالأمراض المعدية وانتشارها والوفيات الناجمة عنها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. انخفض معدل الإصابة بالملاريا بشكل حاد من 1000/157 نسمة/سنة في عام 1998 إلى حوالي 10 في عام 2018، في حين انخفض معدل الوفيات المرتبطة بالملاريا أيضًا من 0.186 لكل 1000 نسمة في عام 1998 إلى 0.0015 في عام 2018. انخفض عدد وفيات الملاريا بشكل كبير من 405 في عام 1998 إلى 5 في عام 2018. ولا يزال المعدل المنخفض للإصابات الجديدة (حالات الإصابة) والوفيات قائمًا. لوحظ انخفاض معدل الإصابة بالملاريا على مدى السنوات العشرين الماضية على المستوى الوطني في المناطق الست من البلاد، ولكن مع وجود اختلافات واسعة بين المناطق المختلفة وداخلها، من صفر لكل 1000 نسمة/سنة إلى 1000/33.1 نسمة/سنة. تم الإبلاغ مؤخرًا عن معدلات الإصابة التي تقل عن 5 لكل 1000 نسمة/سنة، والتي تفي بمعايير الإزالة، في المرتفعات الوسطى والمنخفضات الشرقية للبلاد.

117. منذ عام 2011، توقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عند مستوى منخفض، أقل من 1%. وفقًا لنمذجة سيبكتريوم 2019، انخفض إجمالي الانتشار المقدر لفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين من ذروة بلغت 1.6% في عام 1996 إلى 0.60% في نهاية عام 2019. انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان البالغين من 0.72% في عام 2017 إلى 0.6% في عام 2019.

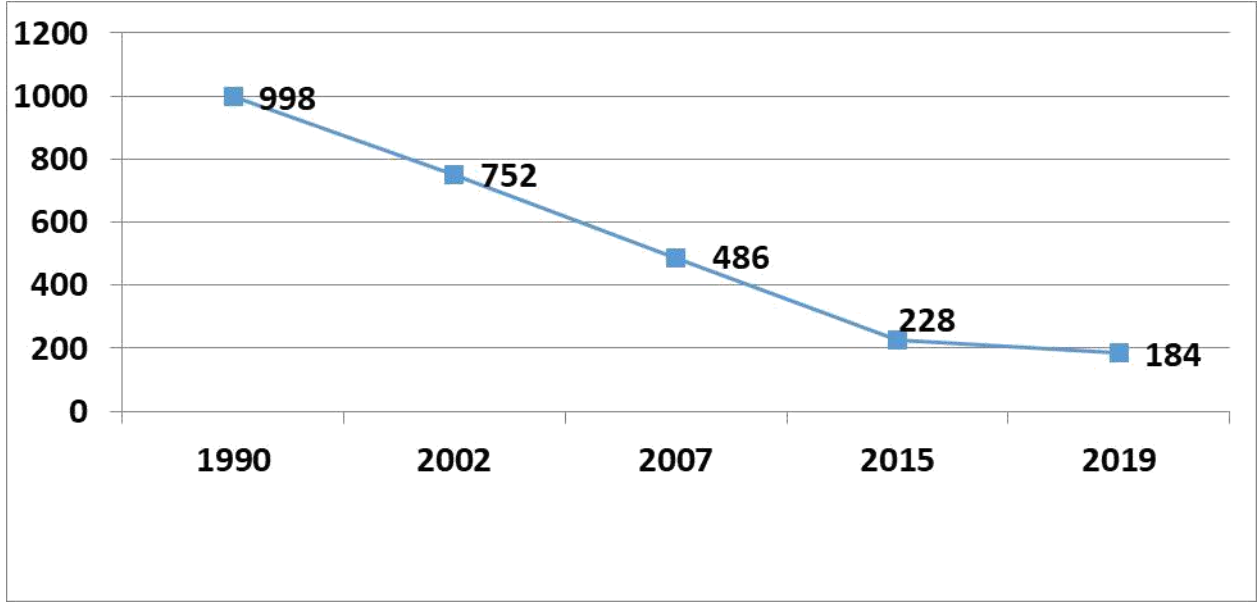
118. بناءً على نمذجة منظمة الصحة العالمية وطرق تقديرها، انخفض معدل الإصابة بالسل بشكل ملحوظ من 484 في عام 1990 إلى 86 لكل 100000 من السكان في عام 2018. وفقًا لطرق تقدير منظمة الصحة العالمية، انخفض معدل وفيات السل (باستثناء وفيات السل وفيروس نقص المناعة البشرية) بشكل مطرد من 36 لكل 100000 نسمة في عام 2001 إلى 16 لكل 100000 نسمة في عام 2019، بمتوسط انخفاض سنوي قدره 6.9%.

119. انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 74%، من 153 لكل 1000 مولود حي في عام 1991 إلى 40 في عام 2019. انخفض معدل وفيات الرضع بنسبة 68% من 94 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1991 إلى 30 حالة في عام 2019؛ وانخفض معدل وفيات المواليد بنسبة 49% من 35 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1991 إلى 18 حالة في عام 2019. تم تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 43 لكل 1000 مولود حي في عام 2017 إلى 40 في عام 2019. ارتفع معدل وفيات الرضع من 32 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2017 إلى 30 حالة في عام 2019؛ وارتفع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 19 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2017 إلى 18 حالة وفاة في عام 2019.

الشكل 13: تطور وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة



120. وفقاً لتقديرات وزارة الصحة، انخفض معدل وفيات الأمهات من 998 لكل 100000 مولود حي في عام 1990 (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، 1995) إلى 484 في عام 2007 (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، 2010) وإلى 184 لكل 100000 مولود حي في عام 2019 (وزارة الصحة، تقدير). ومع ذلك، وفقاً لمجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقدير وفيات الأمهات، ارتفع معدل وفيات الأمهات من 1590 لكل 100000 مولود حي في عام 1990 إلى 480 في عام 2017. لذلك، فإن تقدير الأمم المتحدة لمعدل الوفيات النفاسية لعام 2017 (480 لكل 100000 مولود حي) أعلى بمقدار 2.6 مرة من تقدير حكومة (وزارة الصحة) لعام 2019 (184 لكل 100000 مولود حي).



الشكل 14: تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي

121. وجد المسح الصحي والسكاني الإريتري لعام 1995 أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ممارسة شبه عالمية في البلاد، حيث خضع لها 95% من النساء في الفئة العمرية 15-49 عامًا. وانخفض هذا الرقم إلى 89% في عام 2002 و83% في عام 2010. تظهر البيانات المستمدة من دراسات رسم الخرائط التي أجريت في عامي 2016 و2018 أن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بين الفتيات قد انخفضت بشكل أكبر، حيث وصلت إلى 3.8% بين الفتيات دون سن 15 عامًا. انخفض معدل الانتشار بشكل ملحوظ، من 9.5% بين الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 و14 عامًا إلى 3.3% في الفئة العمرية 5-9 سنوات و1.1% فقط بين الفتيات دون سن الخامسة.

122. يقدر المكتب الوطني للإحصاء نسبة المراهقين المتزوجين في الفئة العمرية 15-19 عامًا بنسبة 1.2% بين الرجال و16.9% بين النساء في عام 2018. الحمل المبكر غير شائع في إريتريا، حيث تصبح غالبية النساء أمهات بعد سن العشرين. تقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة 6% (6 ولادات لكل 100 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا) النسبة المئوية للولادات بين النساء دون سن 20 عامًا، للسنوات من

2015 إلى 2020. تعمل حكومة إريتريا، من خلال وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ووزارة الصحة والاتحاد الوطني للمرأة الإريترية وأصحاب المصلحة الآخرين، على إنهاء الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

123. تم تطوير الخطة الاستراتيجية الوطنية 2020-2024، التي تهدف إلى ضمان حقوق المرأة والطفل والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والممارسات التقليدية الضارة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع دليل وطني بشأن حماية حقوق المرأة والطفل والقضاء على الممارسات التقليدية الضارة (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والتمييز بين الجنسين وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة)، فضلاً عن نماذج للإبلاغ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. بناءً على دراسات مماثلة سابقة، أجرت وزارة الصحة ووزارة العمل والحماية الاجتماعية والاتحاد الوطني للمرأة الإريترية دراسة مسح للمجتمعات المتضررة من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في عام 2020. بلغ معدل انتشار ختان الإناث بين الفتيات دون سن 15 عامًا ودون سن الخامسة 2.3% و0.54% على التوالي، في حين أن معدل الانتشار المقابل وفقًا للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2010 كان 33.2% و12%.

124. ولمكافحة الأمراض غير المعدية الرئيسية، وهي أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، وضعت إريتريا سياسة وخطة استراتيجية خمسية. تهدف هذه الخطة إلى الحد من عوامل الخطر للأمراض المزمنة. وإلى جانب أنشطة الوقاية من الأمراض المزمنة، ينصب التركيز على تشخيص الأمراض المزمنة وعلاجها. في عام 2019، أنشأت إريتريا 251 مركز لمعالجة الأمراض غير المعدية، متجاوزة هدفها في منتصف المدة البالغ 130 وضمان قدرة المرافق الصحية في كل مركز على توفير فحص الأمراض المزمنة وخدمات الدعم ذات الصلة. في عام 2020، ارتفع عدد مراكز الأمراض غير المعدية إلى 351. في عام 2019، أجرت إريتريا دراسة استقصائية سريعة حول العمى الذي يمكن الوقاية منه، والتي وجدت أن 6.7% من السكان يعانون من العمى و9.4% من ضعف البصر الشديد.

125. أحرزت إريتريا تقدمًا كبيرًا في تحسين الصرف الصحي والنظافة الصحية. لتقييم الوضع، تم إجراء تحليل المشاكل في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. تم تنفيذ عدد من الإصلاحات بناءً على هذا التحليل، والذي استرشد به في وضع استراتيجية واحدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لخطة استثمارية واحدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفترة 2019-2030. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الملكية المحلية لتدخلات النظافة والصرف الصحي من خلال وضع خارطة طريق لإنهاء التغوط في العراء في إريتريا. تعتمد الخطة على نهج الصرف الصحي الشامل بقيادة المجتمع لإنهاء التغوط في العراء. من بين 2837 قرية في إريتريا، كانت 1311 (40%) خالية من التغوط في العراء في عام 2019، مقارنة بـ 21% في عام 2016، وهو نجاح ملحوظ في الجهود المبذولة لتحسين الصرف الصحي في المناطق الريفية.

126. ولزيادة تعزيز التأهب لحالات الطوارئ، وضعت إريتريا العديد من برامج الأمن الصحي والتدريب والأدوات. ويشمل ذلك وضع خطة عمل وطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، ومبادئ توجيهية بشأن التأهب للكوارث، وتقييم مخاطر التهاب السحايا ورسم الخرائط في عام 2017. بعد نتائج تقييم مخاطر التهاب السحايا، نفذت إريتريا برنامج

تطعيم واسع النطاق ضد التهاب السحايا للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1-3 سنوات، مما يدل على التزام البلاد باستخدام البيانات للاسترشاد بها في تصميم البرنامج.

(4) الأمن الصحي والآفاق المستقبلية

127. بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه، يتم إعادة تصميم الخدمات الصحية كجزء من الخطة الصحية الوطنية لعام 2020، من أجل تقديم هيكل أكثر مرونة يأخذ في الاعتبار تطور البيئة ويسمح للسكان الإريتريين بالتمتع بأفضل حالة صحية يمكن تحقيقها. إن تحسين الأمن الصحي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة بالخدمات الأساسية المطلوبة هما الآن أولويتان للبلاد. من المتوقع أن تغطي السياسة الصحية الوطنية 2020 العقد المقبل (2021-2030). وتهدف إلى:

- الاستجابة للنداءات المتزايدة لتعزيز النظم الصحية وتجديد الرعاية الصحية الأولية: التغطية الصحية الشاملة، والرعاية التي تركز على الناس، والأمن الصحي، وزيادة التركيز على الصحة العامة والصحة في جميع السياسات؛
- إرشاد وتوجيه جميع الإجراءات التي يتعين القيام بها في القطاع الصحي؛
- تجاوز حدود النظم الصحية، لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة والتفاعل بين القطاع الصحي والقطاعات الاجتماعية الأخرى؛ و
- تلبية الحاجة الملحة لبناء نظام صحي مرن وبناء القدرات في مجال الأمن الصحي، فضلاً عن نظام التأهب للطوارئ والاستجابة لها.

3.4.3. الحق في التعليم - المادة 17

توسيع الفرص التعليمية

(i) زيادة معدلات الالتحاق

128. بلغ عدد الملتحقين بنظم التعليم قبل المدرسي والتعليم الرسمي على جميع المستويات حتى المرحلة الثانوية 670,174 طالبًا (54.03% من الفتيات و45.97% من الفتيات)، بزيادة قدرها 5.3% (5.2% من الفتيات و6.1% من الفتيات) مقارنة بالعام 2016-2017 (انظر الجدول أدناه). يمثل التعليم الابتدائي 53.2% من إجمالي الالتحاق بالنظام المدرسي (54.5% في 2017/2016). على الرغم من هذا التقدم، لا يزال ما يقرب من

17 % من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادات كبيرة في رياض الأطفال والمدارس المتوسطة.

المستوى	2019.20			2016.17			% زيادة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
تمهيدي	44898	23196	21702	50958	26244	24714	13.9	6.54	13.5
الابتدائية،	347009	90231	56778	356252	94948	161304	2.9	2.5	2.7
الوسائل	158123	85628	72495	175581	94712	80869	11.6	10.6	11.0
التعليم الثانوي	86621	45387	41234	87383	46203	43180	4.7	1.8	0.9
المجموع	636651	344442	292209	670174	362107	310067	6.1	5.1	5.32

الجدول 15 - بيانات النمو الفعلي

129. تعتبر الأنشطة الترفيهية والثقافية جزءًا لا يتجزأ من نظام التعليم الوطني في إريتريا. يتم توفير التربية البدنية على جميع المستويات. يتم إضفاء الطابع المؤسسي على المسابقات الرياضية والألعاب والأنشطة الثقافية على المستوى الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والمدرسي. يتم تعيين مسؤول صحي مسؤول عن التحقق من الحالة الصحية للطلاب في كل مدرسة. تُقدم الإسعافات الأولية للطلاب الذين يعانون من أمراض طفيفة. من ناحية أخرى، يتم إحالة أولئك الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة إلى العيادات والمستشفيات لمزيد من العلاج.

(2) زيادة الاستثمار في المعلمين والمدارس

130. تطلب التقدم المذكور أعلاه استثمارات كبيرة، خاصة للمعلمين والمدارس. ارتفع عدد المعلمين بنسبة 7.7 % (6 % رجال و10.4 % نساء). وبالمثل، ارتفع العدد الإجمالي للمدارس بنسبة 12.42 %. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد المدارس بنسبة 12.42 % على الصعيد الوطني. ارتفع عدد رياض الأطفال على وجه الخصوص بشكل حاد (25.38 %). بشكل عام، زاد عدد المدارس بشكل حاد، لا سيما في مرحلة ما قبل المدرسة (25.38 %) والمرحلة الابتدائية/المتوسطة (19.26 %) ويعكس الأولوية العالية الممنوحة للاستثمار في التعليم الأساسي.

الجدول 16: عدد المعلمين ونسبة الزيادة على مختلف المستويات

% الزيادة			20/2019			17/2016			
أند	الم	ج	أند	نكر	ال	أند	نكر	ال	المستوى
ث	ج	مو	ث	مو	ع	ث	مو	ع	ع
14.6	76.3	16.1	1722	67	1789	1503	38	1541	تمهيدي
2.6	3.3	3.0	3508	5602	9110	3418	5424	8842	الابتدائية،
30.6	15.1	18.4	1113	3530	4643	852	3068	3920	المتوسط
15.1	1.9	2.0	680	1919	2599	591	1956	2547	التعليم الثانوي
10.4	6.0	7.7	7023	11118	18141	6364	10486	16850	المجموع

الجدول 17: عدد المدارس على مختلف المستويات

	2/2019	17/2016	المستوى
% الزيادة	0		
25.38	657	524	تمهيدي
7.11	1039	970	الابتدائية،
12.13	416	371	المتوسط
1.85	106	108	التعليم الثانوي
12.42	2218	1973	المجموع

(3) التركيز على الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة

131. بلغ إجمالي الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة (ما قبل المدرسة) للعام الدراسي 2019-2020 50985 طالبًا وزاد بنسبة 13.5 % خلال الفترة المشمولة بالتقرير (6.54 % للفتيان و13.9 % للفتيات)، حيث يمثل الأطفال الريفيون 46.95 % من الإجمالي. وخلال الفترة نفسها، ارتفع معدل الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة بنسبة 15.9 % في المناطق الريفية، مقارنة بنحو 1 % في المناطق الحضرية. بشكل عام، إذا تم أخذ التوقعات الديموغرافية في الاعتبار، فإن توفير التعليم قبل المدرسي منخفض للغاية، وبالتالي هناك حاجة إلى تقييم أكثر تعمقًا ونهج قابل للتطبيق للمساعدة في تقليل هذا العجز. يتمثل النهج الانتقالي الملحوظ في دمج مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المدارس الابتدائية.

(4) التعليم باللغة الأم كحق أساسي

132. تم تعزيز الحق في التعليم الأساسي من خلال إدخال تعليم اللغة الأم (اللغات العرقية التسع في إريتريا). مقارنة بالعام الدراسي 2017/2016، كانت هناك زيادة بنسبة 7.11 % في عدد المدارس التي تقدم التعليم باللغة الأم للأطفال خلال الفترة قيد الاستعراض. بالنسبة للعام الدراسي 2020/2019، بلغ عدد المدارس 1060 (مقارنة بـ 993 للعام الدراسي 2017/2016) ويعكس التكوين الديموغرافي الأوسع والتوزيع الجغرافي للسكان. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الالتحاق بنسبة 2.7 % في المجموع (2.5 % للفتيان و2.9 % للفتيات) - انظر الجدول أدناه.

السنة	اللغة	عفر	العربية	بيلين	بداويت	كوناما	نارا	ساهو	تيغري	تيغرينيا	المجموع
17/2016	المدرسة	61	81	31	5	28	20	56	210	501	993
	طالب	5456	30509	6639	137	4468	3340	7206	47697	240451	345903
20/2019	المدرسة	65	82	32	6	32	21	57	237	528	1060
	طالب	5818	31324	6934	426	6463	4521	7972	53451	238699	355608

الجدول 18: عدد مدارس اللغة الأم ومستويات التعليم

(v) فرص مستمرة على المستويين المتوسط والثانوي

133. ارتفع معدل الالتحاق في المستوى المتوسط/المتوسط بنسبة 11 % (11.6 % للفتيات) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أرسى أساسًا متينًا لتعليم أساسي مدته سبع سنوات. بُذلت جهود متواصلة خلال نفس الفترة لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الثانوي. وفي هذا الصدد، اتبعت الحكومة بشكل فعلي تدابير لإنشاء مدارس ثانوية جديدة في المناطق الريفية، ولا سيما للفتيات التي يصعب الوصول إليها. على وجه الخصوص، أعطى هذا المزيد من الفرص للفتيات. ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة 0.9 % بين عامي 2017/2016 و20/2019 ويبلغ 87987 طالبًا (51.66 % من الفتيان و48.34 % من الفتيات)، مع زيادة كل من المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم وصافي معدل الالتحاق بشكل طفيف للفتيان والفتيات. كما ارتفع معدل التحاق الفتيات إلى 4.7 % في 20/2019، مقارنة بـ 1.8 % للفتيان.

اعتبارات الإنصاف وتدبير التعزيز

(i) مشاركة البنات في التعليم

134. تعد الزيادة في النسبة المئوية للفتيات على جميع المستويات خطوة هامة إلى الأمام. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت المشاركة الإجمالية للفتيات في النظام المدرسي بأكمله 46.3 % وزاد الالتحاق بالمدارس بنسبة 6.1 % مقارنة بالعام الدراسي 2017/2016 (زيادة بنسبة 5.1 % للفتيان)، في حين بلغت الزيادة في إجمالي عدد تلاميذ المدارس 5.3 %. يتم وصف مشاركة الفتيات في كل مستوى أدناه بعبارات عامة (يظهر صافي معدل التحاق الفتيات أيضًا اتجاهًا واعدًا، كما هو موضح في الجدول أدناه).

✓ في مرحلة ما قبل المدرسة، زيادة بنسبة 13.9 % في معدل التحاق الفتيات، اللواتي يمثلن 48.5 % من إجمالي عدد تلاميذ المدارس. وفي المرحلة الابتدائية، لوحظت زيادة بنسبة 2.9 في المائة في التحاق الإناث، حيث بلغت مشاركة الفتيات 45.3 في المائة.

✓ في المستوى المتوسط، ارتفع عدد الطالبات بنسبة 11.6 % ليصل إلى 46.1 %.

✓ في المدرسة الثانوية، ارتفع معدل التحاق الفتيات بنسبة 4.7 % ويمثل التحاق الإناث 49.4 % من الإجمالي.

التعليم الثانوي			المتوسط			الابتدائية،			السنة الأكاديمية
% صافي الالتحاق بالمدارس	العدد	% صافي الالتحاق بالمدارس	العدد	% صافي الالتحاق بالمدارس	العدد	% صافي الالتحاق بالمدارس	العدد	السنة	
الفتيات	المجموع	الفتيات	المجموع	الفتيات	المجموع	الفتيات	المجموع		
19.2	29244	45.3	41468	80.4	134886	289174	1/2016	7	
18.3	28449	47.0	43884	81.2	157758	349753	1/2017	8	
19.6	30650	46.3	43602	81.5	156980	347482	1/2018	9	
19.4	30.559	44.0	41783	80.8	161304	356252	2/2019	0	

الجدول 19: مستويات مشاركة الفتيات والتحاقهن بالمدارس

135. يوضح مؤشر التكافؤ بين الجنسين، كما هو موضح في الجدول أدناه، التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تحقيق مؤشر التكافؤ بين الجنسين بنسبة 1 (المشاركة المتساوية بين الجنسين) في جميع مستويات التعليم.

المستوى الدراسي	تمهيدي	الابتدائية،	المتوسط	التعليم الثانوي
العام الدراسي 17/2016	0.93	0.82	0.85	0.91

0.94	0.86	0.83	0.94	العام الدراسي 20/2019
------	------	------	------	-----------------------

الجدول 20: مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب المستوى

136. تم نشر عدد من الاستراتيجيات والتدخلات لمعالجة التفاوتات بين الجنسين الموجودة في التعليم. وفيما يلي عرض الأمثلة:

- خلال الفترة الموضحة، اتسع نطاق الوصول العادل إلى التعليم وزاد عدد المدارس على جميع مستويات النظام.
- واستناداً إلى الدراسات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على تعليم الفتيات، أعدت وزارة التعليم استراتيجية اتصال وطنية بشأن تعليم الفتيات، 2010. الهدف الرئيسي من الاستراتيجية هو تحسين فرص حصول الفتيات والفئات المحرومة الأخرى على التعليم. تتضمن هذه الاستراتيجية ست توصيات، وهي إطلاق حركة وطنية، وحملة إعلامية، وحشد ائتلاف من أجل التغيير، والتعبئة الاجتماعية وبناء القدرات، وخلق بيئة إعلامية، وإنشاء جوائز ومكافآت.
- نُظمت حملات توعية مكثفة بشأن تعليم الأطفال بشكل عام والفتيات بشكل خاص بالتعاون مع مختلف الشركاء، بما في ذلك قادة المجتمعات المحلية والحكومات المحلية والاتحاد الوطني للمرأة الإريترية والاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريترين ومنظمات غير حكومية أخرى.
- تم إجراء دراسة حول إدارة النظافة الشهرية في المدارس الثانوية الإريترية بالتعاون مع اليونيسف (2017). كان الهدف الرئيسي هو تحديد التحديات التي تواجهها الفتيات في المدرسة خلال فترات الحيض وتقديم توصيات لمعالجتها. وكجزء من مشروع تجريبي، بدأت بعض المدارس في منطقة مايكل (الوسطى) بالفعل في توفير المرافق/المواد الصحية للفتيات. ومن المتوقع أن يمتد هذا المشروع إلى مناطق أخرى في المستقبل.
- أجرت وزارة التعليم دراسة شاملة عن الأطفال غير الملحقين بالمدارس في عام 2016. كانت الأهداف العامة للدراسة هي تحديد التوزيع (الجغرافي) للأطفال غير الملحقين بالمدارس والعوائق الرئيسية التي تحول دون استبعادهم من المدرسة، وتقليل عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في البلاد. تتمثل إحدى النتائج الرئيسية في استبعاد عدد كبير من الأطفال من المدرسة، لا سيما في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وأن العديد منهم من الفتيات والأطفال الريفيين والأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض.
- يجري توسيع برنامج التعليم الابتدائي التكميلي. الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو توفير ثلاث سنوات من التعليم الابتدائي للأطفال غير الملحقين بالمدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و14 عامًا. من المفترض أن يكون هذا العرض مكافئاً تقريباً لخمس سنوات من التعليم الابتدائي الرسمي. المستفيدون من هذا البرنامج هم بشكل رئيسي الأطفال المحرومون في المناطق الريفية النائية.

- لضمان المساواة في الحصول على التعليم، تم توفير الحوافز المالية والمادية للطلاب، بما في ذلك اللوازم المدرسية والمواد الصحية. وكانت الفتيات في المناطق المحرومة المستفيدات الرئيسيات.
- تعليم الأقران، ومهرجانات الطلاب، والحوافز المختلفة، بما في ذلك اللوازم المدرسية المجانية، وإعفاء الطلاب المحتاجين من الرسوم المدرسية الاسمية (الرسوم الدراسية، وما إلى ذلك)، وغيرها من التدابير لتصحيح أوجه عدم المساواة القائمة وبالتالي توفير الفرص لأكثر عدد ممكن من الأطفال.

(2) الواقع الريفي والتقدم المحرز

137. وكجزء من استراتيجية القطاع الاجتماعي وهدف ضمان التوزيع العادل للفرص والموارد، تمثلت إحدى الحقائق المهمة في توسيع نطاق توفير التعليم في المناطق الريفية والمحرومة من البلد وفي مجتمعات البدو الرحل (انظر الجدول أدناه). ارتفع عدد طلاب المدارس الريفية من 53.25 % إلى 56.1 % من إجمالي عدد طلاب المدارس على جميع مستويات النظام. ارتفعت معدلات الالتحاق في المناطق الحضرية في كل مستوى، باستثناء المستوى الثانوي حيث لوحظ انخفاض طفيف، من 41.43 % في 2017/2016 إلى 40.56 % للعام الدراسي 2020/2019. شكلت المدارس الريفية 75.2 % من إجمالي عدد المدارس في النظام، مقارنة بـ 73.14 % سابقاً.

2/2019		1/2016		
0		7		
مدرسة	طلاب	مدرسة	طلاب	المستوى
70.6	47.05	64.88	40.55	تمهيدي
81.33	64.08	80.72	60.47	ابتدائي
73.1	48.78	71.7	47.48	الوسائل
51.9	40.56	50	41.43	التعليم الثانوي
75.2	56.1	73.14	53.25	المجموع

الجدول 21: المدارس الريفية وعدد الطلاب حسب المستوى

(3) الأطفال المحرومون

138. **التعليم في المجتمعات البدوية:** حظي تعزيز حق الأطفال الرحل في التعليم بمزيد من الاهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. اتخذت الحكومة خطوات مهمة لتحسين الوضع التعليمي لسكان الرحل. خلال الفترة 2019-2020، خدمت 65 مدرسة، 10 منها مدارس داخلية، مجتمعات البدو في إريتريا. وبلغ مجموع الملحقين بهذه المدارس 7 528، 46 في المائة منهم من الفتيات.

139. **مساهمة المدارس الداخلية في الإنصاف:** - بذلت الحكومة الإريترية جهودًا متضافرة لضمان الوصول إلى التعليم في جميع مناطق البلاد. وبالتالي، تم توفير الفرص لأطفال المدارس في المناطق الريفية والناحية من خلال فتح مدارس داخلية وبيوت شباب. وقد مكنت هذه الهياكل الأطفال المحرومين في المناطق الريفية والناحية، ولا سيما الفتيات، من الوصول إلى تعليمهم ومواصلته. ارتفع معدل التسرب الابتدائي بشكل طفيف، ولكن على المستوى المتوسط/المتوسط، انخفض في 19/2018 مقارنة بعام 18/2017. ويرجع ذلك جزئيًا إلى المدارس الداخلية الإضافية والمدارس شبه الداخلية التي تم افتتاحها في العديد من مناطق البلاد. بشكل عام، كانت معدلات التسرب والرسوب أقل بالنسبة للفتيات منها بالنسبة للفتيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

140. **الأطفال غير الملحقين بالمدارس والتعليم الابتدائي التكميلي -** تدير وزارة التعليم برنامجًا تكميليًا للتعليم الابتدائي للأطفال غير الملحقين بالمدارس. الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو توفير ثلاث سنوات من التعليم للأطفال غير الملحقين بالمدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و14 عامًا. ويعادل هذا البرنامج السنوات الخمس من التعليم الابتدائي الرسمي الذي يتبعه الأطفال الأصغر سنًا. المستفيدون الرئيسيون من البرنامج هم الفتيات من المناطق الريفية المحرومة والناحية. في العام الدراسي 20/2019، التحق ما مجموعه 11,690 طفلًا، 46% منهم من الفتيات.

السنة الأكاديمية	العدد		نسبة التسرب (%):		معدل إكمال الدراسة (%)	
	المجموع	الفتيات	المجموع	الفتيات	المجموع	الفتيات
17/2016	6.538	2.930	18	17	82	83
18/2017	8589	3994	15	15	85	85
19/2018	13286	6002	14	13	86	87
20/2019	11690	5347	15	15	85	85

الجدول 22: برنامج التعليم الابتدائي التكميلي: الالتحاق والتسرب والإكمال حسب السنة والجنس

(iv) الأطفال ذوي الإعاقة والتعليم الخاص

141. منذ البداية، من الضروري ملاحظة أن الأولوية الممنوحة للتدخلات المتكاملة للطفولة المبكرة تجعل من الممكن اكتشاف أي مشكلة أو إعاقة في مرحلة مبكرة وتقليل أثارها وشدتها. يتم دمج التدخلات المبكرة في برامج الصحة المدرسية كجزء من الجهود المشتركة بين وزارتي الصحة والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد الأطفال من خدمات فحص العين والأذن والأسنان التي يقدمها معلمو الصحة، بدعم من العيادات المتنقلة.

142. في هذا السياق، تعمل وزارة التربية والتعليم باستمرار على حل مشاكل الأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما من خلال:

- سياسة تعليمية شاملة، توفر المرافق والموارد للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس؛
- الجهود المبذولة لتعزيز تعليم الأطفال ذوي الإعاقة، مثل ضعاف البصر والسمع في المدارس الابتدائية الخاصة، والأطفال المصابين بالتوحد ومتلازمة داون؛ و
- ضمان استمرارية التعليم للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس الثانوية وكلليات التعليم العالي؛ استمرت المدارس الابتدائية الخاصة الثلاث (مدرسة ابتدائية عامة ومدرستان ابتدائيتان غير حكوميتين للأطفال ذوي الإعاقات البصرية والسمعية على التوالي) في العمل، ولكن بنفس القدرة. ومع ذلك، فإن أعمال البناء جارية لتوسيع مدرسة الصم في مدينة كيرين (منطقة أنسيبا)، من أجل استيعاب المزيد من الأطفال. كالعادة، يتم دمج الطلاب الذين يكملون دراستهم في هذه المدارس الثلاث في المستويات التالية ويتلقون مساعدة خاصة. بالإضافة إلى ذلك، خلال العام الدراسي 2018/2019، تم تسجيل 6,835 طالباً من ذوي الإعاقات البصرية، و2,553 من ذوي الإعاقات السمعية، و1,508 من ذوي الإعاقات العقلية، و840 من ذوي الإعاقات الجسدية في الفصول الدراسية العادية، ويتلقون مساعدة خاصة إذا لزم الأمر.

السنة الأكاديمية	مدرسة أبرهة بهتا للمكفوفين		كلتا المدرستين للصم	
	المجموع	النساء	المجموع	النساء
17/2016	35	15	145	40
18/2017	33	15	144	66
19/2018	33	15	144	66

143. وفقاً لتقرير الجمعية الوطنية للإعاقة الذهنية التنموية، ارتفع عدد مدارس الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية والتنموية من 8 في عام 2014 إلى 9 في عام 2019 وارتفع عدد طلاب المدارس من 255 إلى 646 في عام 2019. يوضح الجدول التالي عدد الطلاب ذوي الإعاقات التنموية الذهنية (من بينهم 210 أطفال ضعاف البصر تتراوح أعمارهم بين 7 و17 عامًا مسجلون في كل من المدارس الشاملة والخاصة). بالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشاريع نموذجية في بعض مناطق البلاد للأطفال المصابين بالتوحد ومتلازمة داون (للتثليث الصبغي 21).

طلاب الإعاقة الذهنية أو التنموية في						عدد المدارس		الأقاليم
201 9			201 4			2019	2014	
المجموع	الصبيان	الفتيات	المجموع	الصبيان	الفتيات			
410	264	146	216	93	123	11	7	الوسط
74	53	21	39	18	21	2	1	أنسيبا
51	31	20				1		جنوب البحر الأحمر
20	11	9				1		جاش بركاء
56	30	26				3		منطقة شمال البحر الأحمر
35	21	14				1		الجنوب
646	410	236	255	111	144	19	8	المجموع

الجدول 24: التحاق الطلاب بالإعاقة الذهنية أو التنموية

144. **التعليم الشامل في المدارس الابتدائية العادية** - تم بناء فصول متخصصة وهي تعمل في المدارس الابتدائية العادية في بعض أجزاء البلاد بهدف الحد من العجز والقضايا الحرجة في توفير التعليم. ويجري اتخاذ إجراءات لإنشاء فصول متخصصة وظيفية ذات تعليم مؤهل من أجل تحسين وتعزيز الإدماج المدرسي. يوجد حالياً عدد من الفصول المتخصصة الملحقة بالمدارس الابتدائية في بعض أنحاء البلاد. ومن المقرر توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل مناطق أخرى. تم وضع برامج التعليم المستمر لبناء قدرات المعلمين في مجال التربية الخاصة. بشكل عام، لا

يزال ضمان الوصول إلى جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أحد أكبر التحديات التي تواجه نظام التعليم الإريتري.

(v) الكفاءة الداخلية للنظام المدرسي

145. في حين تهدف سياسة التعليم والجهد الوطني في هذا المجال إلى توفير تعليم جيد، وعلى الرغم من الاستثمارات والجهود الكبيرة المبذولة، لا تزال الكفاءة الداخلية للنظام المدرسي مصدر قلق على جميع المستويات وتعاني الجودة الشاملة. كما هو موضح في الجدول الخاص بمعدلات التدفق المدرسي (مقارنة بالعام 17/2016 إلى العام 29/2018، حسب السنة الدراسية والجنس على جميع المستويات)، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية على المستوى النظامي للحد من التسرب وزيادة الكفاءة الداخلية للنظام، لا سيما في المرحلتين المتوسطة والثانوية، من خلال الحد من معدلات التسرب والرسوب. زادت معدلات التسرب والرسوب، مما أدى إلى انخفاض هامشي في معدلات الانتقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكل من الفتيان والفتيات. ومع ذلك، وعلى جميع المستويات المدرسية، فإن هذه المعدلات أعلى بكثير بالنسبة للفتيات منها بالنسبة للفتيان. من المهم توسيع وتعزيز استراتيجيات التدخل المقدمة كما هو موضح في الفقرة 113 لمواصلة إحراز التقدم.

السنة الأكاديمية	المستوى	% التسرب			% الرسوب			% النجاح	
		الصبيان	الفتيات	المجموع	الصبيان	الفتيات	المجموع	الصبيان	الفتيات
17/2016	الابتدائية،	6.3	4.4	5.5	10.4	7.9	9.3	83.3	87.6
	الوسائل	9.5	5.1	7.5	20.2	12.3	16.5	70.3	82.7
	التعليم الثانوي	14.5	10.8	12.8	20	11	15.5	65.6	78.1
-2018 : 19	الابتدائية،	7.1	5	6.1	10.9	8.4	9.8	82.1	86.6
	الوسائل	12.7	7.2	10.1	21.5	13.7	17.6	65.9	79.1
	التعليم الثانوي	14.8	12	13.4	16.4	8.9	12.8	68.8	79.1

الجدول 25 - معدل التدفق المدرسي (مقارنة بين 17/2016 و29/2018، حسب السنة الدراسية والجنس، جميع المستويات مجتمعة)

(6) التركيز على التعليم الفني والمهني

146. بذلت وزارة التعليم جهوداً كبيرة لتدريب العمال المهرة وشبه المهرة، بهدف خلق فرص عمل مربح. يتم توفير أنواع مختلفة من التدريب في مراكز التعليم والتدريب الفني والمهني. يخضع المتعلمون لعامين من التدريب بعد الانتهاء من السنة العاشرة أو عام واحد بعد الانتهاء من السنة الثانية عشرة في عام 20/2019، التحق ما مجموعه 4911 متعلماً (46 % من الفتيات) بمؤسسات التعليم الفني المختلفة.

السنة الأكاديمية	المدارس الثانوية التقنية		المركز الوطني للتدريب المهني		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء
17/2016	1416	1264	2680	978	1089
18/2017	1505	1317	2822	غير متاح	غير متاح
19/2018	1525	1310	2835	1144	932
20/2019	1525	1310	2835	1144	932

جدول 26 - عدد مؤسسات التدريب الفني والمهني

(6) محو أمية الكبار والتعليم المستمر

147. في 20/2019، التحق ما مجموعه 42,962 مشاركاً بالبرنامج الوطني لمحو أمية الكبار. 88 % منهم من النساء، 76 % منهم أكملوا البرنامج. تم نشر ما مجموعه 2844 معلماً، 25 % منهم من النساء، في إطار هذا البرنامج (انظر الجدول أدناه). كما يقدم برنامج محو أمية الكبار تدريباً مهنيّاً قصير الأجل لتعزيز القابلية للتوظيف وزيادة الأعمال.

السنة الأكاديمية	العدد الإجمالي المشاركات	النساء	%	النساء أكملن البرنامج	النسبة المئوية للنساء أكملن البرنامج
17/2016	40.203	35.690		27.183	76
20/2019	42.962	37.706		28.821	76

جدول 27 - عدد الملتحقين ببرامج محو أمية الكبار والتعليم المستمر

148. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير فرص التعليم المستمر في المرحلتين المتوسطة والثانوية للبالغين والشباب الذين توقفوا عن الدراسة لأسباب مختلفة. في العام الدراسي 2018/2019، التحق ما مجموعه 2458 شخصًا بهذا البرنامج، 46 % منهم من النساء. من ناحية أخرى، بُذلت جهود متضافرة لتقديم برامج لمحو الأمية وما بعد محو الأمية ومستويات مختلفة من الفرص التعليمية كجزء من البرامج الوطنية في السجون ومراكز إعادة التأهيل. ودعمت وزارة التعليم هذه المؤسسات من خلال تدريب المعلمين وتوفير مواد التدريس والتعلم، فضلاً عن أشكال أخرى من المساعدة الفنية.

السنة الأكاديمية	المجموع الكلي	عدد الإناث
17/2016	6.034	2.167
18/2017	4.087	1.562
19/2018	2.458	1.131

الجدول 28 - الالتحاق ببرامج التعليم/التدريب المستمر للكبار

(vii) التقدم في التعليم العالي والآفاق المستقبلية

نتائج امتحان الشهادة الثانوية (مقارنة بين 2017-2019 و2018-2019)

149. خلال العام الدراسي 2019-2020، شارك 14642 طالبًا (حوالي 50 % من النساء - مؤشر التكافؤ بين الجنسين=1.0) في امتحان شهادة الثانوية وحصل ما مجموعه 6207 (42.4 %) على نتائج تمنحهم الفرصة لمتابعة التعليم العالي، بما في ذلك 2379 (38.33) بهدف الحصول على درجة الماجستير/البكالوريوس، 1950 (31.3 %) على دبلوم أساسي (جامعي) و1878 (30.3 %) على شهادة. على سبيل المعلومات، من الضروري ملاحظة أنه في بداية العام الدراسي 2020/21، بلغ عدد المسجلين في برامج درجة البكالوريوس/الماجستير والدرجة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي الست في البلاد 9,125 (45.7 % من النساء و54.3 % من الرجال).

أعداد التعليم العالي والتقدم المحرز

150. تعد المساواة في الحقوق والفرص، فضلاً عن الوصول المجاني إلى التعليم العالي وتعليم الفنون التطبيقية جانباً أساسياً من جوانب خلق رأس المال البشري، وقد تم إحراز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم ترسيخ استمرارية التعليم والحق في الحصول على التعليم العالي، كما يتضح من الآتي:

- بلغ إجمالي عدد الطلاب في جميع مؤسسات التعليم العالي الإريترية خلال الفصل الدراسي الأول (العام الدراسي 2018/2017) 818,10 طالبًا، (58.2 % في درجة البكالوريوس؛ 41 % في برامج الدرجات الأساسية؛ و0.8 % في برامج الدراسات العليا على مستوى الماجستير. ومن بين جميع الطلاب الملتحقين، كانت نسبة النساء حوالي 43.8%. ارتفع عدد الطالبات بشكل طفيف بنسبة 1.8%. (ملحوظة: لا يشمل هذا التقرير الإحصائي كلية أورتا للطب وطب الأسنان.

- وبالمقارنة، بلغ إجمالي عدد الطلاب في جميع مؤسسات التعليم العالي في إريتريا، في نهاية الفصل الدراسي الثاني (2020/2019) 8006، منهم 64.05 % مسجلين في درجة البكالوريوس؛ 35.8 % في برامج درجة البكالوريوس و10 (0.12 %) في الدراسات العليا. بالنسبة للفصل الدراسي الحالي، من بين إجمالي الطلاب المسجلين، ما يقرب من 45.2 % من النساء. يتم عرض التسجيلات حسب مجال الدراسة والجنس في بداية العام الدراسي 2020/2019، وكذلك حسب مستوى الدراسة في الجداول أدناه. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلاب انخفض بنسبة 26 % ولكن التحاق الإناث زاد بنسبة 1.8 نقطة مئوية.

		النساء		الرجال	
		س	ع	س	ع
م					
و					
س					
س					
ة					
ا					
ل					
ت					
ع					
ل					
ي					
م					
	المجموع				
	% ع	% العدد	% العدد	% العدد	% ع

						ا ل ع ا ل ي
21	1.722	50.6	871	49.4	851	كلية ماي نيفهي للعلوم
21	1649	69	1138	31	511	كلية ماي نيفهي للهندسة
3.5	279	73	203	27	76	كلية أسمرة للتربية
32	2.537	52.3	1328	47.7	1209	كلية إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية
3.5	924	39.5	365	60.5	559	كلية هاملمالو الزراعية
11	895	54	480	46	415	كلية أورتا للطب والعلوم الصحية كلية أورتا للطب والعلوم الصحية
100	8006	54.8	4385	45.2	3.62 1	مجموع عدد الطلاب في 2020/2019
						مجموع عدد الطلاب في 2018/2017
	10818	56.2	6080	43.8	4738	

الجدول 29 - عدد الطلاب حسب مجال الدراسة والجنس في بداية العام الدراسي 2020/2019

النسبة المئوية المجموع	المجموع	الماجستير	الليسانس	الشهادة الرئيسية	الدراسات العليا	مؤسسة التعليم العالي
21	1722	-	1722	-	-	كلية ماي نيفهي للعلوم
3.5	1649	-	743	906	-	كلية ماي نيفهي للهندسة كلية ماي نيفهي للهندسة
3.5	279	-	134	145	-	كلية أسمرة للتربية
32	2537	-	1581	956	-	كلية إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية كلية إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية
11.5	924	-	523	401	-	كلية هاملمالو الزراعية
11	895	-	425	460	10	كلية أورتا للطب والعلوم الصحية العلوم (كلية أورتا للطب والعلوم الصحية)
%100	8006	-	5128	2868	10	إجمالي عدد الطلاب
	10818	0	64.05	35.8	0.125	النسبة المئوية حسب مستوى التعليم 21/2020

100%	0.8	58.2	41	0	% في العام الدراسي 18/2017
------	-----	------	----	---	----------------------------

ملحوظة: لا يشمل التقرير الإحصائي للفترة 2021/2000 مدرسة أورتا للطب وطب الأسنان (كلية الطب وطب الأسنان) الجدول 30 - عدد الطلاب حسب مجال الدراسة والمستوى في بداية العام الدراسي 2020/2019

نسبة الجنسين في التعليم العالي

151. أظهر مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مؤسسات التعليم العالي اتجاهاً ونموً إيجابيين. معدل مشاركة الإناث الحالي البالغ 41 % في التعليم العالي هو خطوة ملحوظة إلى الأمام. علاوة على ذلك، فإن الحقوق والفرص المتاحة للطالبات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصحة والطب والزراعة والعلوم والتكنولوجيا البحرية هي انعكاس آخر للجهود الجارية لخلق رأس مال بشري موثوق به للنمو المتنوع للاقتصاد الإريتري (انظر الجدول أدناه). بلغ متوسط التحاق الإناث بجميع مؤسسات التعليم العالي خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2020/2019 ما نسبته 45.2 % (0.1 % من برامج الدراسات العليا، و64 % من برامج البكالوريوس، و35.8 % في برامج الدرجات الأساسية (الجامعية)). على الرغم من أن القوى العاملة النسائية تنمو باطراد كل عام، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتعزيز المساواة بين الجنسين.

		مرأة؛		مرأة		
%	المجموع	%	العدد	%	العدد	مؤسسة التعليم العالي
21	1722	50.6	871	49.4	851	كلية ماي نيفهي للعلوم
21	1649	69	1138	31	511	كلية ماي نيفهي للهندسة
3.50	279	73	203	27	76	كلية أسمرة للتربية
32	2537	52.3	1328	47.7	1209	كلية إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية
11.5	924	39.5	365	60.5	559	كلية هاملمالو الزراعية
11	895	54	480	46	415	كلية أورتا للطب والعلوم الصحية (كلية أورتا للطب والعلوم الصحية)
10	8006	54.8	4385	45.2	3.621	ملخص التكوين حسب الجنس (18/2017)
	10818	56.2	6.076	43.8	4.742	ملخص التكوين حسب الجنس (20/2019)

الجدول 31 - تمثيل الجنسين في الالتحاق بالتعليم العالي

الكفاءة الداخلية في التعليم العالي

152. متوسط معدلات التسرب والتسرب أعلى في برامج الدرجات الأساسية منها في برامج البكالوريوس/الماجستير. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الخسارة والتخلي أعلى مقارنة بعام 2019/2020.

معدل التسرب (%)		معدل التسرب (%)		السنة الأكاديمية
الدبلوم الأساسي	الليسانس	الدبلوم الأساسي	الليسانس	
1.4%	0.7%	21.7%	19.3%	18/2017
0.5%	0.37%	6.4%	8.3%	20/2019

الجدول 32 - الكفاءة الداخلية في التعليم العالي

153. تألف أعضاء هيئة التدريس في 20/2019 من 344 مواطناً (42 امرأة) و170 مغترباً (13 امرأة). على سبيل المقارنة، كان هناك 636 من أعضاء هيئة التدريس في نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2018/2017. ومن بين هؤلاء، كان 457 (72%) من المواطنين (68 امرأة) والباقي 179 (28%) من المغتربين (20 امرأة). في هذا الصدد، بُذلت جهود كبيرة للاستثمار في قدرات الموظفين وكفاءتهم، وفي عام 2017، بلغ عدد المعلمين الوطنيين 457 (69 امرأة)، منهم 1.7 في المائة من الأساتذة المتفرغين، و3 في المائة من الأساتذة المساعدين، و7 في المائة من الأساتذة المساعدين، و26 في المائة من المحاضرين، و12.3 من المحاضرين المساعدين/مساعدتي الماجستير، و50 في المائة من المساعدين العامين (أجريت مقارنة لفترة قيد الاستعراض - انظر الجدول أعلاه). هذا الوضع له تأثير كبير على عملية التدريس والتعلم وعلى تطوير البحوث. ومن المتوقع أن تساعد خطة تطوير الموظفين وتعزيز وتنفيذ برامج التعليم العالي المحلية في مؤسسات التعليم العالي على تقليل هذه النسبة.

مؤسسة التعليم العالي	هيئة التدريس	الطلاب	نسبة المعلم/الطالب
18/2017	636	10.818	17/2016
20/2019	514	8.006	1281

الجدول 33 - مستوى وتكوين هيئة التدريس في التعليم العالي

3.4.4. الحماية والضمان الاجتماعي

154. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي محور تركيز استراتيجي رئيسي (انظر التقرير الأولي، الفقرات 198-202 بشأن الضمان الاجتماعي، و210 بشأن الأسرة، و258-268 بشأن التعليم، و324-341 بشأن الحماية الاجتماعية).

(i) مسح/جرد برامج الحماية الاجتماعية في إريتريا

155. في عام 2018 وأوائل عام 2019، أجرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية دراسة لمسح وجرد برامج الحماية الاجتماعية في إريتريا لتقييم نهج الحماية الاجتماعية وتدخلات جميع القطاعات ومنظمات المجتمع المدني. وأتاحت العملية تحديد طبيعة التدخلات والأهداف والفئات المستهدفة ومستوى تعبئة الموارد والمنفذين ومعايير الأهلية وأثر البرامج. تشير الدراسة إلى أنه تم تنفيذ 114 برنامجًا للحماية الاجتماعية منذ عام 1992 والاستنتاجات الرئيسية المستخلصة هي كما يلي:

- 24 % من البرامج كانت للأطفال والنساء والفتيات المستضعفين والأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي
- 19 % استهدفت الأشخاص ذوي الإعاقة
- والباقي يخص عوائل الشهداء وكبار السن والمشتغلين بالجنس والمزارعين
- ساعدت البرامج على تعزيز قدرة غالبية الفئات الضعيفة على الصمود بل وحسنت الظروف المعيشية لبعضها

156. بناءً على توصيات الدراسة، تقوم وزارة العمل والحماية الاجتماعية بصياغة سياسة وطنية للحماية الاجتماعية وخطة استراتيجية خمسية للفترة 2020-2021. الهدف هو تحسين/تعزيز الاستراتيجية الوطنية للقطاع الاجتماعي. تحدد السياسة الوطنية والخطة الاستراتيجية شبكة أمان اجتماعي وطنية وتوجه تنفيذ الحماية الاجتماعية الشاملة. وهم يدركون أهمية تدابير الحماية الاجتماعية ويدعمون القيم الاجتماعية للمجتمع التي تقدم المساعدة للفئات الضعيفة داخل المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تقدم حكومة إريتريا خدمات طبية وتعليمية مجانية، ومساعدات مالية وغذائية للأشخاص المستضعفين، واستحقاقات (صناديق استئمانية) لأسر الشهداء. كما يضمن الوصول إلى المنتجات الأساسية بأسعار عادلة من خلال المتاجر المدعومة، خاصة بالنسبة للضروريات الأساسية مثل الخبز والحبوب وزيت الطهي والسكر.

(ii) التدخلات في مجال الضمان/ الحماية الاجتماعية

157. تركز التدخلات الاجتماعية المجتمعية لوزارة العمل والحماية الاجتماعية على الأسر الحاضنة للأطفال الأيتام والضعفاء، وأسر الشهداء، وأطفال الشوارع الضعفاء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي تعيلها نساء، من خلال الأنشطة المدرة للدخل. كما يساهم التدريب المهني وتوفير أجهزة تقويم العظام في مشاركة الفئات الضعيفة في تنميتها وتحسين الظروف المعيشية لأسرتها وفئاتها الاجتماعية.

158. أيضًا، خلال الفترة قيد الاستعراض (2017-2020)، دعمت وزارة العمل والحماية الاجتماعية:

- 605 أسرة حاضنة مع أطفال أيتام
- 4449 طفلاً ضعيفاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مساعدة نقدية)
- 27,061 من قدامى المحاربين المهمين
- 240 أسرة لديها أطفال من ذوي الإعاقة (توريد الحمير والعربات والوسائل الرئيسية لنقل البضائع والبضائع ومصدر الدخل في المناطق الريفية وشبه الحضرية)
- 210 أسرة تعيلها امرأة و46 مسناً (أنشطة مدرة للدخل)
- 2206 أسرة ضعيفة في خمس إدارات إقليمية (توفير عربات لمساعدتهم على توليد الدخل وتحسين سبل عيشهم).

التخفيف من آثار الكوارث والجفاف

159. خلال الفترة المشمولة بالتقرير (2017-2020)، لم يتم الإعلان عن حالة طوارئ أو أزمة إنسانية كبيرة. ومع ذلك، كانت هناك مناطق متأثرة بالفيضانات خلال موسم الأمطار، والمناطق المنكوبة بالجفاف في إدارات المناطق الجنوبية للبحر الأحمر بسبب نقص الأمطار، وانتشار الجراد، ووباء فيروس كورونا. تم احتواء آثار الفيضانات من خلال تعبئة موارد المجتمع من حيث الإمدادات الغذائية. وزعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية الفرش والبطانيات والمواد الصحية، مثل الصابون وأواني الطهي على المتضررين. تم تخفيف العجز الغذائي في المنطقة الجنوبية المعرضة للجفاف من خلال توزيع الحصص الغذائية من مخزونات الطوارئ الحكومية. تمت السيطرة على آثار جائحة فيروس كورونا من خلال نهج عملي من قبل الحكومة، مع درجة عالية من الانضباط والمساءلة من جانب جميع السكان. بالإضافة إلى ذلك، تم احتواء تفشي الجراد من خلال الجهود المنسقة لوزارة الزراعة، بمشاركة قوية من المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة وبدعم من قوات الدفاع الإريتيرية.

خطة المعاش التقاعدي

160. تشير حكومة إريتريا إلى الفقرة 201 من التقرير الأولي فيما يتعلق بالآليات الحكومية الموضوعة لتحصيل الاشتراكات وكذلك الإدارة المحتملة لخطة المعاشات التقاعدية بمجرد تحصيل هذه الاشتراكات. تماشياً مع سياسة الاقتصاد الكلي للبلاد، فإن الهدف من الضمان الاجتماعي هو "إدخال نظام ضمان اجتماعي وطني شامل تدريجياً وفقاً لوتيرة التنمية الاقتصادية في البلاد. سيتم إدخال أنظمة المعاشات التقاعدية لموظفي القطاع العام وسيتم تشجيع أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية". وتحقيقاً لهذه الغاية، صدرت القوانين ذات الصلة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2017-2020، تم تحصيل مبلغ 97385447 من أصحاب العمل (7%) والعمال (5%).

161. تم دفع معاشات تقاعدية لـ 22,956 متقاعدًا من الحكومة الإثيوبية السابقة بمبلغ 27,771,862 ناكفا إريتيرية.

نظام التأمين الجماعي على الحياة كوسيلة للحماية الاجتماعية

162. منذ عام 2018، نفذت شركة التأمين الوطنية الإريتيرية نظام تأمين جماعي واحد على الحياة، والذي يأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي وبسعر تغطية مخفض بشكل كبير لكبار السن. تمتد خطة التأمين الجماعي على الحياة هذه لتشمل الأفراد والموظفين المرتبطين بهم الذين شكلوا مجموعات: المهنيين؛ زملاء العمل السابقين؛ الجمعيات التعاونية؛ جمعيات المجتمع المحلي في مختلف القطاعات والمنظمات والمجتمعات. الهدف الأساسي من هذه الخطة هو تقديم المساعدة في حالة العجز الدائم والمرض الخطير، وعند وفاة المؤمن عليه، وتوفير تغطية تأمينية ضد الوفاة الطبيعية والحوادث وللناجين من هذه الحوادث. حتى الآن، تم تسجيل حوالي 9 مجموعات من قطاعات مختلفة وأكثر من 45 جمعية، تمثل ما مجموعه 18267 شخصاً لديهم تغطية تأمينية جماعية على الحياة. حتى الآن، تم جمع أكثر من 8 ملايين مكافأة واستفادت حوالي 120 أسرة بالفعل من البرنامج.

(3) حقوق الطفل ونمائه

التنظيم والتعبئة

163. تمشيا مع التزامها بتعزيز واحترام الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي والاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى التي تعد إريتريا طرفاً فيها، تسعى حكومة إريتريا، في حدود إمكانياتها، إلى تعزيز حقوق الطفل ورفاهيته. وتخصص بانتظام ميزانية سنوية لتنفيذ مختلف البرامج الوطنية، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الطفل. وتستكمل ميزانية الدولة ببرامج شراكة مختلفة. تحت إشراف المكاتب دون الإقليمية التابعة لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية، يراقب الأخصائيون الاجتماعيون واللجان المحلية لحقوق المرأة والطفل باستمرار لضمان حصول الأطفال على الاهتمام والمساعدة اللازمين.

العمر	المجموع	الصبيان	الفتيات
4-0	468612	247326	221286
9-5	449151	231430	217721

212203	220650	432853	14-10
148388	157956	306344	18-15
799598	857362	1656960	18-0

الجدول 34: - التوزيع الاجتماعي للأطفال حسب العمر والجنس

164. خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2017-2020، أجرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية حملات تعبئة مجتمعية من خلال 400 من الأخصائيين الاجتماعيين في جميع الإدارات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الأبوة والأمومة الإيجابية ومنع العنف وسوء المعاملة ضد الأطفال، ووصلت إلى 411,308 شخصًا (بما في ذلك 230,686 امرأة)، بما في ذلك الأطفال والمراهقين والأخصائيين الاجتماعيين والآباء/الأوصياء. تمت مناقشة القضايا المتعلقة بالعنف ضد الأطفال بشكل علني بهدف كسر حاجز الصمت حول هذه القضية.

165. ويساعد اليوم العالمي للطفل، الذي يُحتفل به على الصعيد الوطني، على زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأطفال، بشأن إعمال حقوق الطفل. كما يتم بث هذا الحدث في وسائل الإعلام في البلاد. في هذا الاحتفال السنوي، يشارك أكثر من 1000 طفل في احتجاجات الشوارع، ويقدمون قصائد وأغاني ومسرحيات للحديث عن حقوقهم. وبهذه المناسبة، يقدم وزير العمل والرعاية الاجتماعية وممثل اليونسيف رسائل رئيسية تؤكد التزامهما بدعم حقوق جميع الأطفال ورفاهيتهم.

166. ولإعمال حقوق الطفل ورفاهه، عُزز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين وأنشئت لجان تعمل بشكل جيد لضمان حقوق المرأة والطفل والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة على جميع مستويات التنفيذ. تم إنشاء خمسة أنواع من اللجان، وهي اللجنة التوجيهية الوطنية، واللجنة الفنية الوطنية، ولجنة التنسيق والتنفيذ الإقليمية، واللجان دون الإقليمية، واللجان الإدارية المحلية. ويبين الجدول أدناه اللجان الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية التي أنشئت حتى الآن. وتتألف جميع اللجان من ممثلين عن الحكومة، والرابطة النسائية، ورابطة الشباب والطلاب، والأطفال. 22.4% من أعضاء اللجان المنشأة على المستوى دون الإقليمي هم من النساء.

م	الإقليم	عدد اللجان دون الإقليمية التي تم إنشاؤها		
		أعضاء اللجان	ذكور	أنثى
		المجموع		

159	56	103	16	ميكيل	1
198	39	159	12	ديبوب	2
181	44	138	9	أنسيبا	3
246	40	206	16	جاش بركاء	4
145	27	118	10	جنوب البحر الأحمر	5
55	14	41	4	جنوب البحر الأحمر	6
984	220	765	67	المجموع	

الجدول 35 لجان حماية حقوق المرأة والطفل

167. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت اللجان على مختلف المستويات بأنشطة التنظيم والتوعية وتغيير السلوك بين السكان لحماية حقوق الطفل والمرأة والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والممارسات التقليدية الضارة الأخرى. على سبيل المثال، أعلنت منطقتان فرعيتان، عصمت وهابورو، بإجمالي 70 قرية، أن المناطق الفرعية خالية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر، والعديد من القرى في طريقها إلى أن تحذو حذوها.

168. فيما يتعلق بالزواج المبكر، بالإضافة إلى القوانين الوطنية التي تحظر هذه الممارسة، تجدر الإشارة إلى أن بعض المجتمعات على مستوى المنطقة الفرعية تطبق لوائح لضمان عقد الزواج بعد سن 18 عامًا. هذه المجتمعات تقرّ وتوافق على الزيجات وفقًا للإجراءات التالية: (1) تطلب الأسرة الموافقة على الزواج من مدير القرية (2) يتحقق المسؤول من العمر في السجل المحفوظ في المكتب الإداري ويحيل خطاب تغطية إلى أقرب مركز صحي لطلب إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (3) يقوم المركز الصحي بإجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويرسل النتيجة إلى الشيخ أو الكاهن (4) يفرض الشيخ أو الكاهن عقوبات على الزواج (5) لا يوافق الشيخ أو الكاهن على الزواج دون التحقق من العمر. وقد أثبتت هذه اللوائح المجتمعية فعاليتها وسيتم توسيعها لتشمل مجتمعات أخرى.

169. تم إعداد التقريرين الدوريين المجمعين الخامس والسادس لإريتريا والتقريرين المجمعين الثاني والثالث بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، والذي يعكس التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، بتنسيق من وزارة العمل والحماية الاجتماعية وبمشاركة كافة الشركاء الوطنيين (المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تقدم هذه التقارير معلومات مستكملة عن الفترة التي تلت التقرير الوطني الرابع الذي يغطي السنوات 2014-2019، فضلاً عن الردود على الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل

وتوصياتها بشأن التقرير الدوري الرابع لإريتريا، وكذلك إلى لجنة الخبراء الأفريقيين لحقوق الطفل ورفاهيته في سياق التقرير الأولي لإريتريا.

الأطفال الضعاف

170. تشير الدولة الطرف إلى الفقرات 331-332 من التقرير الأولي فيما يتعلق بالأطفال الضعفاء. لضمان رفاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية، تم تعزيز العديد من البرامج والآليات، وهي (1 برنامج لم الشمل، 2 بيوت المجتمع، 3 التبني، 4 إيداع الأيتام في دور الأيتام، واستقبال الأطفال في أسر الناجين من الشهداء، 5 دعم الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى أسر الأيتام (في دور الأيتام) وأطفال أسر الشهداء دعماً مالياً. يهدف هذا بشكل أساسي إلى جعل لم شمل الأسرة مع الأسرة الممتدة أكثر استدامة وتجنب المشاكل النفسية والاجتماعية التي تنشأ مع نموها.

• برنامج لم شمل الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء

171. خلال الفترة 2017-2020، وضعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية 1882 يتيمًا (882 فتاة) في 627 أسرة، مما يوفر لهم المساعدة والحماية في بيئة أسرية. قدمت حكومة إريتريا الدعم للأسر المضيفة في شكل مساعدة مالية مدرة للدخل. وتشمل المساعدات الثروة الحيوانية والأنشطة التجارية الصغيرة والعربات التي تجرها الحيوانات والمدخلات الزراعية. هذه المنحة عبارة عن مبلغ مقطوع لمرة واحدة بقيمة 667.00 دولارًا أمريكيًا لكل أسرة. أظهر الرصد والمتابعة المستمران على أرض الواقع أن الأنشطة المدرة للدخل قد حسنت وصول الأسر الضعيفة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية، مع المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي للأطفال وحالتهم التغذوية. ومع ذلك، فإن الوسائل المالية تفتقر إلى القدرة على تغطية الأطفال والأسر الضعيفة التي تحتاج إلى المساعدة والتي تم تحديدها بالفعل.

• دور مجتمعية للأطفال الأيتام

172. تشير الدولة الطرف إلى الفقرة 333 من التقرير الأولي فيما يتعلق بالدور المجتمعية للأطفال اليتامى. تستمر هذه الهياكل، التي تستوعب عددًا محدودًا من الأطفال، في تزويدهم بالمساعدة والحماية الأسرية، التي يوفرها آباؤهم البديلون. كما تنمي الدور المجتمعية الشعور بالانتماء إلى المجتمع وتمكن للأطفال الأيتام بتقاسم موارد المجتمع. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم وضع الأيتام في دور مجتمعية واستمروا في تعليمهم مع أقرانهم في البلديات الإقليمية. يوجد حاليًا خمسة دور مجتمعية تضم ما مجموعه 40 طفلًا. لدى وزارة العمل والرعاية الاجتماعية آلية منظمة ذات مبادئ توجيهية وتوجيهات واضحة لرصد حالة الأطفال الذين يعيشون في دور مجتمعية.

• الأطفال الأيتام المودعون في دور الأيتام

173. إيداع الأيتام في دور الأيتام هو الملاذ الأخير وتبذل جهود مستمرة لإخراجهم من المؤسسات. في هذا الصدد، بلغ العدد التراكمي للأيتام الذين تتم رعايتهم في دور الأيتام بين عامي 2017 و2020، 1132 (54.15 % من الفتيات).

- 3 - تؤكد من جديد الأهداف العالمية المشتركة التالية والمتعلقة بالغابات والتي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 42/2006 وتوافق على العمل على الصعيدين العالمي والوطني لإحراز التقدم نحو تحقيقها بحلول عام 2015؛ من الفقرة 3 من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/2006/42.

174. بلغ إجمالي عدد الأيتام المودعين لدى الآباء بالتبني الطوعي خلال الفترة 2017-2020 (28 فتاة). كشفت المراقبة اللاحقة للتبني التي أجرتها شعبة رعاية الطفل والأسرة التابعة لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية في المنطقة الوسطى بناءً على المبادئ التوجيهية التي وضعتها الوزارة أن الأيتام المتبنين يتمتعون بصحة جيدة ويذهبون إلى المدرسة ويعيشون حياة أكثر إشباعًا، مقارنةً بأولئك الذين تتم رعايتهم في دور الرعاية الجماعية ودور الأيتام.

• فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأسر المتضررة

175. استجابة للاحتياجات العاجلة للأطفال والأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واصلت وزارة العمل والحماية الاجتماعية، بالتعاون مع شركائها، العمل على التخفيف من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال والأسر على الرغم من الموارد المحدودة المتاحة. ساهم توفير التحويلات النقدية الاجتماعية في تحسين قدرتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية. قدمت وزارة العمل والحماية الاجتماعية المساعدة العامة للأسر والأطفال المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية من حيث الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات وتيسير المساعدة النقدية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى 4937 يتيمًا مصابًا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومتأثرًا به ويعيشون في أسر مساعدات (انظر الجدول أدناه).

العمر السنوات	2017			2018			2020		
	المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر
0-4	146	66	80	150	76	74	138	44	38
5-9 :	337	165	172	348	160	188	252	97	99
10-	496	222	274	625	305	320	450	145	170

												14 :
												-15
395	179	216	400	219	181	317	150	167	290	145	145	: 17
988	465	523	1.240	666	574	1.440	691	749	1.269	598	671	المجموع

الجدول 36: الأيتام المصابون والمتضررون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يعيشون في أسر ويتلقون المساعدة.

(4) الأسرة والضمان الاجتماعي - (المواد 16-18، 16.2)

حماية الأسرة كمؤسسة اجتماعية

176. تشير الدولة الطرف إلى الفقرة 210 من التقرير الأولي فيما يتعلق بحماية الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية بتوعية المجتمعات المحلية بممارسات الأبوة والأمومة الجيدة. يعد النهج المجتمعي أحد رأس المال الاجتماعي الذي يتم الحفاظ عليه كجزء من الجهود المبذولة لإيجاد حلول للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الأسر المحرومة. القيمة والممارسة السائدة هي أن المجتمعات تساهم في التخفيف من المشاكل الاجتماعية وأن الأفراد المحرومين يتقاسمون أيضًا موارد المجتمع. يعمل أفراد الأسرة الأوسع والمجتمع المحلي أيضًا كمصادر لتنشئة الطفل اجتماعيًا، حيث يلعب جميع أفراد المجتمع دورًا حاسمًا. كما يتوقع منهم رعاية الأيتام في غياب أفراد أسرهم المباشرين. بالإضافة إلى ذلك، يتم رعاية الأطفال الضعفاء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين ليس فقط من قبل أسرهم المباشرة، ولكن أيضًا من قبل أفراد المجتمع. كما يتم دعم أفراد المجتمع المحرومين من خلال موارد المجتمع.

الحماية الاجتماعية

177. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية تدخلات للحماية الاجتماعية استفادت منها (1) 605 أسر حاضنة للأيتام (2) الأطفال الضعفاء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (بمجموع 449 4 منحة نقدية) (3) ما مجموعه 27 061 من قدامى المحاربين في الحالات الحرجة (4) 240 أسرة تستقبل أطفالاً معوقين يحملون حمير وملحقاتها؛ وفي المناطق الريفية وشبه الحضرية، تشكل العربات التي تجرها الحمير الوسيلة الرئيسية لنقل السلع والبضائع ومصدرًا للدخل. وعلى هذا الأساس، وزعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية 2206 عربة على الأسر الضعيفة في خمس إدارات أقاليمية لتوليد الدخل وتحسين ظروفهم المعيشية، (5) 210 أسرة معيشية تعيلها نساء و46 مسنًا من ذوي الإعاقة.

178. تحت رعاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية، استمر تخصيص جزء كبير من الأموال العامة لدعم الحماية الاجتماعية لعدد كبير من أسر الشهداء (22,000,000 مليون دولار أمريكي سنويًا). بالإضافة إلى ذلك، عزز المواطنون الإريتريون المقيمون في البلاد وفي المهجر هذا الجهد من حيث الدعم المادي والمالي والنفسي

والاجتماعي. يتم توفير الأموال للأسر الضعيفة على أساس شهري في شكل تحويلات مالية نقدية اجتماعية من خلال نقاط التوزيع المجتمعية المعينة والبنوك ومكاتب الإدارة الإقليمية/دون الإقليمية. شهد أفراد أسر الشهداء تحسن ظروفهم المعيشية وحصولهم على الخدمات الاجتماعية بشكل أفضل بفضل المساعدة المالية المقدمة من صندوق الشهداء الحكومي (الصندوق الاستئماني). كما يساعد الدعم المجتمعي لأسر الشهداء لتجديد منازلهم المتضررة وحرث مزارعهم ومساعدتهم أثناء الحصاد على تعزيز حمايتهم الاجتماعية.

179. في عام 2018، أعادت شركة التأمين الوطنية الإريترية إطلاق خطة تأمين على الحياة لمجموعة واحدة، والتي مددت التغطية العمرية، مع مراعاة الوضع الاقتصادي الحالي وتقدم أسعارًا مخفضة بشكل كبير لكبار السن. حتى الآن، تم الاشتراك في حوالي 9 مجموعات من قطاعات مختلفة وأكثر من 45 جمعية، تمثل ما مجموعه 18267 شخصًا لديهم تغطية تأمينية جماعية على الحياة. حتى الآن، تم جمع أكثر من 8 ملايين مكافأة واستقادات حوالي 120 أسرة بالفعل من البرنامج.

(5) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاهيتهم

180. يشار إلى الفقرات 342-357 و360-365 من التقرير الأولي، بما في ذلك الأسس القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحدد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يشير ELFS 2015/16 إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون 7% (225,156) من إجمالي السكان، منهم 13% من الأطفال في الفئة العمرية 0-17. وفي هذا الصدد، عجلت الحكومة بنشر نظم المعلومات الإدارية في الوزارات ومنظمات المجتمع المدني لجمع البيانات وتصنيفها والتحقق منها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأطفال الضعفاء والمعوقين. تُستخدم البيانات والمعلومات التي يتم جمعها للاسترشاد بها في عمليات صنع القرار وصياغة السياسات، ولكن أيضًا لضمان فعالية عملية الرصد والإبلاغ بموجب الالتزامات الإقليمية والدولية للدولة بهذا الخصوص.

التشخيص المبكر

181. وفي هذا الصدد، وضعت وزارة الصحة استراتيجية للمهنيين الصحيين لتحديد اضطرابات النمو في السنوات الأولى من الحياة، والتي تم دمجها في الإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال حديثي الولادة والطفولة. نظمت وزارة الصحة تدريبًا للعاملين الصحيين في مرافق الرعاية الصحية الأولية الذين سيستخدمون المهارات المكتسبة عند عودتهم إلى مراكز عملهم للكشف عن اضطرابات النمو واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فتحت وزارة الصحة أجنحة في بعض المرافق الصحية حيث يتم علاج الإعاقات الخلقية والمكتسبة مثل أمراض القلب التاجية وحنف القدم والحنك المشقوق واضطرابات الأطفال الحركية، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، يتم الحفاظ على حالة "صفر شلل الأطفال" من خلال تطعيم جميع الأطفال من 0 إلى 50 شهرًا.

برنامج إعادة التأهيل والتنمية المجتمعية وأثره

182. واصلت وزارة العمل والحماية الاجتماعية أنشطتها في مجال الدعوة والتوعية الرامية إلى تعزيز تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في إجراءات الوقاية من الإعاقة. يتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال هيكل الوزارة الموسع وبرنامج إعادة التأهيل والتنمية المجتمعية. خلال الفترة قيد الاستعراض، تم توسيع برنامج إعادة التأهيل والتنمية المجتمعية ليشمل 67 إدارة دون إقليمية وإدارات مقاطعات (تسمى إدارات الكبابي/القرى). يمكن للعديد من الأشخاص ذوي الإعاقة الآن الاستفادة من الرعاية الطبية المبكرة، والوصول إلى مراكز إعادة التأهيل، والتعليم والتدريب، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والحياة اليومية. أدخل برنامج إعادة التأهيل والتنمية المجتمعية تغييرا كبيرا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث الدعم النفسي والاجتماعي، والوصول إلى التعليم، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة التأهيل في مجتمعاتهم. كما ساعدت جهود التوعية والدعوة على تغيير تصورات الناس. بالإضافة إلى ذلك، لدعم الأطفال ذوي الإعاقة من الأسر الفقيرة، تخصص الحكومة 60,000,000.00 ناكفا إرتيرية في شكل مساعدة نقدية سنوياً.

183. الجمعيات الأربع للأشخاص ذوي الإعاقة: (1) الرابطة الوطنية الإرتيرية للمحاربين القدامى المعوقين (2) الرابطة الإرتيرية للمكفوفين (3) الرابطة الوطنية الإرتيرية للصم و (4) الرابطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية واضطرابات النمو تلعب دوراً رائداً في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تعمل المنظمات الأربع للأشخاص ذوي الإعاقة على الدفاع عن مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وبشكل مستقل، تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها وفقاً لأهداف ومصالح الأمة. خلال الفترة قيد الاستعراض (2017-2020)، دعمت هذه المنظمات الأربع 3854 أسرة فقيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من خلال تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، وتوفير وسائل مساعدة على الحركة مكيفة، وأجهزة تصحيح بصرية وسمعية، من أجل تحسين الظروف المعيشية للأطفال ذوي الإعاقة. في حين مكنت هذه المبادرات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من إرسال أطفالهم إلى المدرسة وتعزيز الحب والمودة، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون تحديات هائلة.

184. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، بدعم مالي من الرابطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (النرويج) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعزيز وتوسيع برنامج إعادة التأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة في 51 منطقة دون إقليمية تغطي أكثر من 90% من البلاد. ويقدر عدد المستفيدين من هذا البرنامج في البلديات الفرعية بحوالي 2690، منهم 25% من النساء. كان الهدف العام للبرنامج هو تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عنها وتحسين ظروفهم المعيشية، ولا سيما ظروف الأطفال. بالإضافة إلى زيادة الوعي المجتمعي، لعبت برامج إعادة التأهيل المجتمعي دوراً حاسماً في الدعوة إلى تكافؤ الفرص للأسر ذات الإعاقة. وبالتالي، تمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من كلا الجنسين من (1) الوصول إلى الموارد مثل الأراضي للأغراض الزراعية و/أو السكنية؛ (2) الوصول إلى المؤسسات التعليمية (مدارس الأطفال ذوي الإعاقة وغيرها من فرص التعليم والتدريب الرسمية وغير الرسمية للأطفال ذوي الإعاقة)؛ (3) الوصول إلى الخدمات الصحية؛ (4) المشاركة بنشاط في الاجتماعات المجتمعية؛ وأخيراً، (5) تأسيس أسرة.

وسائل التنقل للأشخاص ذوي الإعاقة

185. لتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، تواصل وزارة العمل والحماية الاجتماعية إدارة ورشتين لتقويم العظام في منطقتي مايكل وأسييا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2017-2020، تلقى ما مجموعه 2,847 شخصًا، بما في ذلك 2,493 رجلًا و83 طفلًا من ذوي الإعاقة، أجهزة مثل الأطراف الاصطناعية فوق الركبة وأسفلها، والأجهزة التقويمية المزدوجة، وحنف القدم، والكراسي المتحركة، والعكازات، والأحذية الطبية، ومشدات الخ، مما ساهم في زيادة حركتهم وتمكينهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين ظروفهم المعيشية. غالبية المستفيدين هم من الأسر الفقيرة الذين تم تحديدهم من قبل لجان إعادة التأهيل والتنمية المجتمعية والأخصائيين الاجتماعيين التابعين لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية الذين يعملون في ورش عمل تقويم العظام التي تديرها وزارة العمل والرعاية الاجتماعية.

186. يواصل مشروع الحمير من أجل المدرسة تزويد الأطفال ذوي الإعاقة بالحمير ولوازمها، مع التركيز بشكل أكبر على أولئك الذين يقيمون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والتضاريس الصعبة، من أجل التخفيف من مشاكل التنقل والنقل لديهم. وتمثلت الآثار الملحوظة لمبادرة "حمار من أجل المدرسة" في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وانخفاض معدلات التسرب، وتحسين الحضور، وتحسين النتائج التعليمية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير 2017-2020، ارتفع عدد المستفيدين من مشروع "حمار من أجل المدرسة" من 1200 إلى أكثر من 1400، وشكلت الفتيات 40% من المستفيدين. غيرت مبادرة "حمار من أجل المدرسة" بشكل كبير حياة الأطفال ذوي الإعاقة من حيث الوصول إلى التعليم والمشاركة وتعزيز رفاهية الطفل وتسهيل المهام المنزلية للفتيات والنساء في نقل البضائع والبحث عن الماء والحطب على مسافات طويلة. يجب توسيع نطاق هذه المبادرة لدعم المزيد من الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها.

التعليم والتدريب للأطفال ذوي الإعاقة

187. تشمل بعض المبادرات التي اتخذتها وزارة التعليم لمعالجة قضايا الأطفال ذوي الإعاقة ما يلي: (1) سياسة تعليمية شاملة، توفر المرافق والموارد للأطفال ذوي الإعاقة على مستوى المدرسة؛ (2) الجهود المبذولة لتعزيز تعليم الأطفال ذوي الإعاقة مثل ضعاف البصر والسمع والأطفال المصابين بالتوحد ومتلازمة داون؛ (3) إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الثانوية وكلليات التعليم العالي. كما تمثلت جهود وزارة الصحة في الحفاظ على القضاء الكامل على شلل الأطفال من خلال تطعيم جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و50 شهرًا. (2) تجدر الإشارة إلى أن قضية التعليم الخاص تناقش في القسم الخاص بالتعليم - انظر "الأطفال ذوو الإعاقة والتعليم الخاص" ص 114-117).

188. نشرت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع الجمعية الوطنية للصم، أول قاموس للغة الإشارة، تم توزيعه في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المدارس والمكتبات العامة ومحلات بيع الكتب ومحلات القرطاسية. يجب أن

تساهم هذه المبادرة في تعليم الأطفال الصم لمساعدتهم على التعبير عن أنفسهم بشكل أكثر وضوحًا، والتواصل بسهولة أكبر مع عامة الناس، والتفاعل بسهولة أكبر ولعب دور أكثر نشاطًا في الحياة الاجتماعية.

189. اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة هو أحد الأحداث الرئيسية التي يتم الاحتفال بها كل عام على المستوى الوطني. والذي يعزز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم وتزيد الوعي العام بالقضايا ذات الصلة. وبتنسيق من وزارة العمل والحماية الاجتماعية، يشارك في هذا الحدث العام أكثر من 1500 طفل/بالغ من ذوي الإعاقة كل عام يقومون بأنشطة توعوية مختلفة. يؤدي نشر الأحداث في وسائل الإعلام إلى زيادة الوعي بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ضد التمييز.

رابعاً حقوق الشعوب

4.1 الحق في التنمية (المواد 22/21)

4.1.1 حملة ناجحة حول التنمية في مرحلة ما بعد النزاع

190. تؤكد إريتريا على مركزية المبدأ الدولي للأمم المتحدة المتمثل في أن السلام والأمن، وكذلك حقوق الإنسان والتنمية، مترابطان ويتطلبان مسؤولية مشتركة وجماعية تجاه المثل العليا للإنسانية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشار إلى الفقرات 377-382 من التقرير الأولي المتعلقة بالتزام الدولة الطرف بالحوار والتعاون الدوليين، والفقرات 287-294 المتعلقة بحق الشعوب في السلم والأمن الدوليين، والفقرات 241-254 المتعلقة بالحق في التنمية.

191. توطدت جهود إريتريا نحو أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والترابط بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وفي هذا الصدد، تم تعزيز المساواة في السيادة، والتوزيع العادل للثروة والموارد، والسيادة على ثروة إريتريا ومواردها، والاستثمار في رأس المال البشري الحيوي لضمان الحق في تقرير المصير وتعزيز التقدم في التمتع بالحق في التنمية.

192. كما أن اقتناع الدولة وموقفها العملي بشأن التنمية يستندان إلى موقف سياسي مستقل يستند إلى الملكية الوطنية والمصلحة الوطنية والتنفيذ الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الالتزام باحترام الكرامة والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم والمصلحة، أي الشراكة. كما تواصل إريتريا مواصلة عملها مع البلدان ذات التفكير المماثل من أجل تعزيز حفظ السلام الإقليمي والدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الأفريقي.

193. على الرغم من أكثر من عقدين من التهديدات الخارجية الوجودية التي يفرضها نظام دولي غير عادل وظالم، تتمتع إريتريا بمناخ من السلام والاستقرار. هذا نتيجة لدينامية بناء الدولة وخاصة حملة وارساي- بيكالو للتنمية (2003-2018) التي أرست أسس التنمية الحالية، مؤكدة على ما يلي:

- شعور قوي بالوحدة الوطنية والمواطنة
- المساواة في الحقوق والفرص
- المشاركة المسؤولة للسكان
- هيكل وظيفي للحكم المحلي
- دينامية تنموية قائمة على الناس ويقودها الناس، تركز على الاستقلالية.
- سياسة خارجية براغماتية وعلاقات دولية قائمة على الالتزام بالحوار والتعاون، مع احترام الكرامة وبروح الشراكة، مع التركيز بشكل خاص على الديناميات الإقليمية للسلام والأمن والتنمية.

194. حققت حملة التنمية أهدافها، وتغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تدريجياً، وتطورت القدرات والمؤسسات الوطنية بوتيرة معقولة ومستدامة. وعلى وجه الخصوص، عززت الحملة رأس المال البشري، والتنوع الهيكلي للزراعة الذي ساهم في تحويل القطاع وإعمال الحق في الغذاء، وتطوير قطاع التعدين وتوسيع البنية التحتية الاقتصادية (وخاصة البنية التحتية المادية). وقد ساعد ذلك على توطيد السلام الداخلي والمرونة الاقتصادية والنمو وتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في مبادرة جديدة للسلام والأمن في القرن الأفريقي.

4.1.2. خارطة الطريق الوطنية لإريتريا وزخم التنمية الجديد

195. استفادت إريتريا من الظروف المواتية للسلام والتنمية على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وكثفت جهودها الإنمائية، وتصدت لتحديات الماضي، وعززت إنجازات النمو الاقتصادي السريع والشامل القائم على العدالة الاجتماعية. والهدف من ذلك هو تعزيز بعدين، هما الديناميات الداخلية للتنمية والعمل والتعاون الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إطلاق خارطة طريق جديدة للتنمية الوطنية تضم 11 هدفاً وطنياً ومجالات استراتيجية في عام 2019:

- وهو نموذج إنمائي متجذر في التزام إريتريا الطويل الأمد بالملكية الوطنية والأولويات الوطنية والتنفيذ الوطني.
- وبشكل عام، تستند هذه الاستراتيجية إلى التعبئة الواسعة والمزيد من التنظيم والاستغلال الفعال للقدرات الوطنية والدور الحاسم للسكان.
- وتدعم خارطة الطريق هيكل إنمائي جديد يتمحور حول أربعة مراكز إنمائية (مراكز التنمية في الوسط والشرق والغرب وداخل إريتريا والمركز الرابع المتعلق بالإريتريين في المهجر).

• تركز البرامج الاستراتيجية الأحد عشر لخارطة الطريق الوطنية على ما يلي:

✓ تطوير برامج إمدادات المياه وتقديم الخدمات ذات الصلة لجميع الاستخدامات بناءً على السياسات والتقنيات المناسبة، كأولوية

✓ نشر شبكات الطرق والسكك الحديدية والكابلات وخطوط الأنابيب على ثلاث مراحل، وهي إعادة تأهيل الشبكات القائمة، والتحول لخلق الكفاءة، ونشر بنية تحتية جديدة لتعزيز الكفاءة والفعالية في تنفيذ إجراءات التنمية

✓ تطوير الموانئ والخطوط الساحلية، من أجل تعزيز المشاريع المتوقفة من خلال التخطيط المحدث وتعزيز الشراكات الأوسع كجزء من هذا الجهد.

✓ إنتاج الطاقة وتوفير خدمات الإمداد بالكهرباء، من خلال تحويل النظام الحالي غير الموثوق به كجزء من مرحلة انتقالية، وتعزيز تخطيط وتنفيذ نظام طاقة موثوق به.

✓ تطوير شبكات مواصلات برية وبحرية وجوية موثوقة وفعالة من خلال خطة شاملة محدثة ومتكاملة مع الشبكات الإقليمية.

✓ إعادة تنشيط قطاع الإسكان، أحد شروط الحياة الكريمة، من خلال خطة متجددة، واستخدام التقنيات الجديدة وإنشاء قدرات جديدة

✓ من أجل ضمان تغطية نوعية أوسع وخدمات صحية وتعليمية، سيتم تطوير البنية التحتية الصحية، وسيتم تعزيز رأس المال البشري كقوة دافعة للتنمية وبناء الدولة من خلال استثمار عالمي من أجل تعزيز نظام تقديم الخدمات.

✓ ستخضع إجراءات التنمية القطاعية والصناعية لمراجعة شاملة، لكل برنامج على حدة وشركة على حدة، وسيتم تطوير وتنفيذ خارطة طريق استثمارية جديدة.

✓ سيتم تعزيز التنفيذ والفعالية في جميع مراكز التنمية من خلال تعزيز الآليات، ولا سيما آلية الاستعراض والهياكل والبرامج بهدف تعزيز مساهمة ومشاركة الإريتريين في المهجر.

✓ مكافحة المضاربة وسوء الإدارة من أجل ضمان فعالية وكفاءة الجهود المبذولة.

✓ الشراكات والاستقرار على المستوى الإقليمي، كحافز لبرامج التنمية الوطنية والحفاظ على شراكات حقيقية قائمة على الاحترام والتفاهم.

196. ونتيجة لذلك، فإن إريتريا مستعدة لمضاعفة جهودها لتحقيق نوعية جيدة في فترة زمنية قصيرة. ولسوء الحظ، تأثر تنفيذ جهود التنمية في إريتريا بجائحة كوفيد-19 العالمية. ومع ذلك، على الرغم من هذا التأثير، يتم اتخاذ مبادرات لمعالجة الآثار الإنمائية للأعمال العدائية المفروضة على إريتريا ولتكون بمثابة نقطة انطلاق لدينامية التنمية في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وفي هذا الصدد، لا يزال التركيز منصبا على المجالات الحاسمة مثل الزراعة والأمن الغذائي، وحفظ التربة والمياه، والبنية التحتية الاقتصادية المادية، وتنمية الموارد البشرية، والأمن الصحي. ولكن، كالعادة، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالسلام والأمن.

4.2 السلام الوطني والدولي (المادة 23)

4.2.1. التقارب بين إريتريا وإثيوبيا: وجهات النظر الإقليمية/ التقدم المحرز

197. كانت جبهة تحرير شعب تيغراي، حتى سقوطها في عام 2018 (بعد 27 عامًا من الحكم الوحشي في إثيوبيا)، تخدم النوايا السياسية الشريرة المتمثلة في تشويه سمعة إريتريا وعزلها وزعزعة استقرارها كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة المدمرة للقرن الأفريقي. أدت قدرة إريتريا، على الصمود إلى جانب التغييرات السياسية الداخلية الواعدة في إثيوبيا، إلى التقارب بين إريتريا وإثيوبيا في يوليو 2018، مما أدى إلى ظهور آفاق جديدة للسلام والأمن والتنمية الإقليمية، والتي تتمثل عوائدها البارزة في:

- إلغاء إعلان إثيوبيا الحرب على إريتريا عام 1998،

- إعلان غير مشروط من إثيوبيا لتنفيذ القرار النهائي والملزم للجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية.

- احترام سيادة إريتريا

- تطبيع العلاقات بين البلدين مما أدى إلى توقيع إطار التعاون في مجالات السلام والأمن والتنمية بين إريتريا وإثيوبيا

198. بالإضافة إلى ذلك، وقعت إريتريا والصومال اتفاقية سلام وتعاون في أغسطس 2018، أعقبها إعلان ثلاثي بين إريتريا وإثيوبيا والصومال بشأن السلام والتعاون. كما عززت هذه الدينامية الجديدة علاقات إريتريا مع السودان وجنوب السودان. بالإضافة إلى ذلك، كانت الزيارة المشتركة واجتماع وزراء خارجية إريتريا وإثيوبيا والصومال مع رئيس جمهورية جيبوتي تطوراً مهماً. وبالمثل، التقى الرئيس إسياس رئيس إريتريا والرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله في جدة (المملكة العربية السعودية) وقررا فتح فصل جديد من التعاون وحسن الجوار بين البلدين. بعد عقود، عادت دينامية جديدة وأمل في السلام والأمن والتنمية إلى الظهور على المستوى الإقليمي، وأعطت إريتريا زخماً جديداً لتنميتها الوطنية!

4.2.2. الأجنات الجيوسياسية واستئناف الأعمال العدائية وتصميم إريتريا على الدفاع عن أمنها القومي ودعم الديناميات الإقليمية

199. في البداية، تجدر الإشارة إلى أن الواقع الموضوعي الكامن وراء هيمنة النظام العالمي أحادي القطب يمر بتحول جذري بسبب ظهور ديناميات جديدة للقوة والنفوذ. لذلك ظلت ديناميات السلام والأمن والتنمية في منطقة القرن الأفريقي واحدة من النقاط الساخنة لإدارة الأزمات في هذا الواقع الناشئ. هذا جزء من الهدف والمنطق الجيوسياسي الذي تعتبره نخب السياسة الخارجية الأمريكية وحلفاؤها مرغوباً فيه. وقد خدمت جبهة تحرير شعب تيغري هذا الغرض، وبتشجيع من المتلاعبين المعتادين، ولا سيما الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية التي لديها طموح لمواصلة السيطرة على منطقة القرن الأفريقي، سعت إلى تقويض الواقع الجديد والآفاق الإقليمية للقرن الأفريقي. كما كانت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، بدعم من المتلاعبين بها،

- بمثابة تهديد لتنفيذ إعلان السلام والصداقة والتعاون بين إريتريا وإثيوبيا لعام 2018، فضلاً عن الدينامية الإقليمية الجديدة الناشئة؛

- استمرت في تعريض الأمن القومي لإريتريا للخطر، بما في ذلك من خلال مواصلة احتلال أراضيها ذات السيادة في تحد للقرار الدولي الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية؛

- هددت حق إريتريا في العيش في سلام خالٍ من جميع التهديدات وحققها في التنمية.

200. علاوة على ذلك، بعد الإطاحة بالجبهة الشعبية لتحرير تيغري من السلطة، وبتشجيع من المتلاعبين بها، عملت الجبهة على تقويض الواقع والآفاق الجديدة لبلدان المنطقة. توضح الأعمال العدائية التالية النوايا السياسية الشريرة للجبهة الشعبية لتحرير تيغري: -

- شنت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري حرب تمرد في 4 نوفمبر 2020. كان الهدف من هذا الهجوم الضخم والمتعمد وغير المبرر ضد القيادة الشمالية لإثيوبيا هو تحييد القيادة العسكرية الشمالية تمامًا، والتي كانت تمتلك ما يقرب من 80 % من إجمالي ترسانة قوات الدفاع الإثيوبية. كانت الخطة العامة للجبهة الشعبية لتحرير تيغري هي الإطاحة بالحكومة المركزية بمجرد أن تقوم بتهدئة القيادة الشمالية.
- تضمنت الخطط اللاحقة العمل العسكري ضد إريتريا لتعزيز أجندتها المعلنة "لتغيير النظام" بالإضافة إلى دمج الأراضي ذات السيادة الإريترية لتحقيق أهدافها وتطلعاتها طويلة الأجل ومتعددة الطبقات، والتي سعت إليها لمدة عقدين تقريبًا حتى أطيح بها من السلطة بعد 27 عامًا من الحكم في إثيوبيا.
- في الأيام الأولى بعد الهجوم على مواقع القيادة الشمالية لإثيوبيا، شنت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري هجمات صاروخية ضد أهداف مدنية متعددة في عدة مدن في إريتريا.

201. ولذلك تم تنفيذ عملية إنفاذ القانون بقيادة إثيوبية في منطقة تيغري ردًا على هجوم جبهة تحرير شعب تيغري على القيادة العسكرية الشمالية الإثيوبية المتمركزة في المنطقة والهجمات اللاحقة. لم يكن أمام إريتريا خيار سوى الدفاع عن أمنها القومي وحققها في العيش بسلام دون أي تهديد، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. منذ البداية، حاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك وسائل الإعلام والمؤسسات التابعة لهما، التقليل من الجرائم الخطيرة التي ترتكبها الجبهة الشعبية لتحرير تيغري كجزء من حرب التمرد هذه، بكل ما تنطوي عليه من تداعيات أمنية وإنسانية في إثيوبيا وإريتريا والمنطقة برمتها. كانت الحيلة تتكون دائمًا من اتهام إريتريا بشكل غير مبرر وجعلها كبش فداء. بمجرد أن بدأت الخطة في الفشل، لجأت الزمرة والمتلاعبون بها وعملاء المهجر وجماعات الضغط المشاركة ووسائل الإعلام الغربية إلى حملة تضليل باستخدام مزاعم ملفقة وكاذبة من العنف الجنسي والنهب والجرائم. للقيام بذلك، يستخدمون الأكاذيب وإعادة تدوير الأخبار المزيفة والصور الفوتوغرافية من النزاعات الأخرى.

202. الادعاءات التي تستهدف وتشوه سمعة الجيش الإريترى على وجه الخصوص غير مبررة وغير مقبولة وتشكل إهانة لتاريخ وثقافة الإريترين. الجيش مؤسسة متجذرة في القيم الأخلاقية للمجتمع وقيم الإنسانية واحترام الكرامة الإنسانية في جميع الظروف. إن الدفاع عن احترام البلاد لحقوق الإنسان وممارسته خلال نضال 30 عامًا من أجل

التحرر الوطني، بما في ذلك المعاملة الإنسانية لأسرى الحرب الإثيوبيين، موثق جيدًا. وينطبق الشيء نفسه على تجربة الحرب العدوانية ضد إريتريا التي شنتها حكومة الأقلية الإثيوبية الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من عام 1998 إلى عام 2000، بحجة نزاع حدودي. تهدف هذه الادعاءات إلى صرف الانتباه عن الحرب التي شنت والفظائع التي ارتكبتها زمرة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، والتي يجب أن تكون مسؤولة عن أفعالها.

203. علاوة على ذلك، فإن نفس الكيانات الخارجية والمتلاعبين في زمرة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي الذين ساعدوا وحرصوا على حكمها القاتل في إثيوبيا والقرن الأفريقي لمدة 27 عامًا يواصلون بياس إحياء الزمرة، ومحاولة صرف الانتباه عن الجرائم التي ارتكبتها، والتقليل من ذنبها. وهذا يقوض قضية السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة. تشكل النوايا/المحاولات المختلفة، تحت أي مسمى، لتغطية عصابة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وجعل إريتريا كبش فداء للنوايا السياسية الشريرة الأخرى تهديدًا لآفاق السلام والأمن والتنمية الناشئة في القرن الأفريقي. كما أنه إنكار صريح للضرر غير المسبوق الذي تسببت فيه زمرة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي خلال 27 عامًا في السلطة.

4.2.3. التزامات إريتريا وتعاونها في مجال حقوق الإنسان

204. تواصل إريتريا تعزيز التزامها وتعاونها الدولي في مجال حقوق الإنسان، مع احترام الكرامة وروح الشراكة. وفي هذا الصدد، تعلق أهمية كبيرة على الحوار والتعاون المستمرين مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. تشارك إريتريا في جميع الدورات العادية والاستثنائية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتعرض موقفها النقدي والموضوعي، مع المساهمة في نجاح عملها بعدة طرق. يُعد تقرير 2017-2020 بموجب الميثاق الأفريقي (الذي تأخر بسبب الوضع الحالي) جزءًا من التزامات إريتريا وتعهداتها. تم تقديم التقرير الدوري الثاني الثالث المجمع (2014-2019) بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه إلى لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته وتم النظر فيه في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة.

205. وتجدر الإشارة أيضًا إلى المشاركة والإجراءات المتخذة للقيام بدور نشط والتعاون مع الهيكل الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. إريتريا حاليًا عضو في مجلس حقوق الإنسان لفترة ثانية تنتهي في عام 2024 وتقدم مساهمتها المتواضعة في تعزيز فعالية المجلس وكفاءته. كما تشارك إريتريا بنشاط في جميع دورات مجلس حقوق الإنسان ودورات العديد من الهيئات التعاقدية الأخرى وتقدم تقارير، بما في ذلك في إطار دورة الاستعراض الدوري الشامل، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. على وجه الخصوص، تم تقديم التقارير التالية خلال نفس الفترة:

✓ التقريران المجمعان الخامس والسادس (2014-2019) عن تنفيذ اتفاقية

حقوق الطفل

✓ التقرير السادس عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة (2013-2017) المقدم في 1 مارس 2019 ونظرت فيه اللجنة في 14

فبراير 2020.

✓ تم إعداد تقارير القطاع التكويني لمنتصف المدة للدورة الثالثة للاستعراض

الدوري الشامل وسيتم تجميعها حتى نهاية عام 2022

4.3 مكافحة جائحة كوفيد-19

17. تأثر الأمن الصحي العالمي والاقتصاد بنقشي كوفيد-19 منذ نهاية عام 2019. أدت التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة، على الصعيدين الوطني والدولي، إلى تعطيل سلسلة التوريد بشكل كبير وتعريض اقتصادات البلدان ومواطنيها لموقف صعب. لم تتج إريتريا من التحدي الاقتصادي المتمثل في مكافحة جائحة كوفيد-19 منذ نهاية عام 2019. ومع ذلك، تمكنت من الحد من تأثير الجائحة إلى أدنى مستوى ممكن من خلال نهج عملي.

18. تسلمت قدرة إريتريا على الصمود في مكافحة جائحة كوفيد-19 العالمية الضوء على الدور المركزي للأمن الصحي في احترام حقوق الإنسان الأساسية. تسلمت التجربة الضوء على أربعة معايير، وهي متطلبات النهج العملي، والمستوى العالي من الانضباط، والمشاركة المسؤولة، والأهمية المركزية لنظام الصحة العامة الفعال. أجرت الحكومة تقييماً شاملاً للجهود المبذولة، وحددت التحديات المحتملة، ووضعت مبادئ توجيهية لإدارة التحديات والآثار المتوقعة للجائحة. وقد اتخذت هذه التدابير قبل وقت طويل من اكتشاف الحالة الأولى في مطار أسمرة، العاصمة.

19. بعد اكتشاف الحالة الأولى، تم الإعلان عن تدابير الاحتواء وإغلاق الحدود الدولية وتعليق الحركة الجوية. كان رد الفعل العام على المبادئ التوجيهية الوطنية ونهج مكافحة كوفيد-19 قوياً. كان المستوى العالي من الانضباط والشعور بالمسؤولية لدى المواطنين والتعبئة والمبادرات الناجحة للسكان والموارد، فضلاً عن التدابير العملية للمراقبة والتقييد، إلى جانب وجود نظام صحي عام راسخ والتعبئة ذات الصلة للنظام الصحي الوطني، أمراً حاسماً وأتاح احتواء الآثار الراهبة للجائحة بنجاح.

20. للتأكد من أن الجائحة لا يطغى على البلاد أو يشلها مع تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي ومتطلبات النظافة وأجهزة التحكم، قامت الحكومة:

- بضمن استمرارية القطاعات الحيوية مثل التصنيع والزراعة والأمن الغذائي والتعدين وبناء الطرق السريعة والسدود، بما في ذلك مشاريع الحفاظ على التربة والمياه، وسلاسل التوريد ذات الصلة

• تطبيق آليات رقابة متعددة من أجل تجنب المضاربة في السوق والحفاظ على الأسعار عند مستوى ما قبل الجائحة.

• قام الإريتريون من خارج البلاد وداخلها بتعبئة وإنشاء الصندوق الاستثماري لمكافحة كوفيد-19. وهكذا، حشد مواطنو المهجر وموظفو الخدمة المدنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمستثمرون من القطاع الخاص والمؤسسات شبه الحكومية مئات الملايين من الدولارات والنافاك.

• وقد ساعدت هذه التدابير على الحد من الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وتعزيز النظام الصحي شبه المجاني خلال هذه الفترة الصعبة. مع وصول الجائحة، تم إعادة إطلاق المساعدات الغذائية والخدمات العامة الأساسية للفئات الضعيفة في المجتمع (كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل) مؤقتًا وزادت المتاجر بأسعار مدعومة من مساهمتها في تخفيف عبء الأسر الفقيرة، على وجه الخصوص.

21. ولتنفيذ نهج عملي، أنشئ فريق عمل وطني رفيع المستوى لرصد الحالة، مع اتخاذ ترتيبات مماثلة على مستويات مختلفة من الحكم (الإقليمي ودون الإقليمي والمحلي). تم اتخاذ تدابير وقائية قبل اكتشاف الحالة الأولى، وبعد اكتشاف أول حالة إصابة لدى مسافر أجنبي، تم اعتماد التوجيه بالبقاء في المنزل. استمرت القطاعات الحيوية بما في ذلك الأمن الغذائي والزراعي وصحة وأمن المياه والقطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والخدمات المالية الأساسية في العمل دون أي انقطاع. لا يزال انتشار الأمن الصحي الذي يعتمد على خدمات الصحة العامة أحد المزايا. وللتخفيف من آثار الإغلاق على وجه الخصوص، ظل توفير الخدمات الصحية في مجالات الرعاية السابقة للولادة وصحة الطفل والولادة والتحصين وخدمات الطوارئ أولوية.

22. وقد سهل استخدام رأس المال الاجتماعي تعبئة القدرات الوطنية وتنظيمها وخلقها. وقد أتاح تعزيز المعرفة والوعي والتحفيز بجميع الوسائل المتاحة التواصل المتكرر للرسائل الواضحة والمتسقة، وتشجيع الانضباط والشعور بالمسؤولية. تم تنظيم مبادرات الدعم المجتمعي للفئات الضعيفة، وتعبئة الأموال والموارد والمساعدات بسخاء من الإريتريين في الداخل والخارج.

للحصول على المعلومات التي تم تحديثها أثناء الانتهاء من هذا التقرير، منذ نهاية مارس 2021، تم رفع تدبير الاحتواء الجزئي، واستأنفت الشركات العامة العمل بكامل طاقتها، واستأنفت خدمات النقل، وأعيد فتح الشركات بترتيبات معينة واستأنف القطاع غير الرسمي عملياته. انتهى الإغلاق في منتصف مايو 2021، مع الامتثال الصارم لبروتوكولات مكافحة كوفيد-19. اعتبارًا من 21 يونيو 2021، كانت نتيجة اختبار 5421 شخصًا إيجابية، منهم 4897 (90.4%) تعافوا تمامًا، وتم إدخال 505 أشخاص إلى المستشفى (9.4%)، وتوفي 19 شخصًا.

23. إذا تم احتواء تأثير الجائحة العالمي بشكل عام، فلن يكون هناك تهاون! بالإضافة إلى ذلك، أطلق الرئيس خارطة طريق وطنية في خطابه إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للاستقلال، في 24 مايو 2020. تحدد

خارطة الطريق هذه الرؤية والممارسة والتنظيم الذي سيكون بمثابة أساس للتأهب لأي حالة طوارئ صحية على المدى الطويل.

4.4 الوعي بالميثاق الأفريقي والواجبات (المواد 25، 27، 28، 29)

25. تتم إدارة عملية الرصد والإبلاغ بموجب الميثاق الأفريقي، باعتبارها أداة أساسية لحقوق الإنسان، كجزء من المنظومة الدولية/الإقليمية للرصد والإبلاغ عن مُثل حقوق الإنسان وتعزيزها. وتشارك معظم الوزارات والجمعيات الوطنية، بما في ذلك النساء والشباب والعمال والأشخاص ذوي الإعاقة، في تقديم تقارير من خلال آليات التنسيق والرصد بشأن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والميثاق. تم اكتساب فهم أفضل للعملية، وتحسنت جوانب المشاركة والتنظيم بشكل كبير. وبناءً على عملية التقييم الجارية، سيتم بذل المزيد من الجهود في المستقبل لتوسيع وتعزيز المكاسب المحققة.

خامساً- الخلاصة

26. يوثق هذا التقرير، الذي يغطي الفترة 2017-2020، جهود إريتريا وإنجازاتها وتحدياتها المستمرة في ضمان دمج حقوق الإنسان في عملية بناء الدولة والوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي.

27. خلال الفترة قيد الاستعراض، أدت الآمال والتغيرات الجديدة إلى التفاؤل ببزوغ فجر جديد في القرن الأفريقي، ولا سيما التقارب بين إريتريا وإثيوبيا وتأثيره على الآفاق الإقليمية للسلام والأمن والتنمية. تم إحراز تقدم كبير على الرغم من التحديات الحالية، وعلى وجه الخصوص، التهديدات المستمرة من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ضد إريتريا، أو العقبات التي تحول دون الديناميات الإقليمية الناشئة للسلام والأمن والتنمية. علاوة على ذلك، فإن الجهود غير المبررة لجعل إريتريا كبش فداء في حالة الأزمة الجديدة في إثيوبيا، تحت ستار انتهاكات حقوق الإنسان في أزمة تيغراي، غير مقبولة.

28. ومن ناحية أخرى، تم تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان وتوسيع نطاقه من خلال النهج المنهجي للحكومة، كما يتضح من هذا التقرير. وهذا يؤكد الأهمية التي تولى لكرامة الإنسان وأمنه وتنميته. وبالتالي، فإن جميع الجوانب المتعلقة باحترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والشعوب تؤخذ في الاعتبار في جميع برامج الإطار الوطني لتنمية الاقتصاد الكلي في إريتريا. وفي هذا الصدد، ستعزز إريتريا مشاركتها وتعاونها مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية بشأن قضايا حقوق الإنسان. سيكون هذا التزامًا قائمًا على الكرامة والمصلحة الوطنية، مما سيعزز تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها. وعلاوة على ذلك، ستواصل رفض أي محاولة لاستخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية لدوافع خفية.

قائمة الجداول والأشكال الواردة في التقرير

الصفحة	الوصف	الرقم المر جع ي:
	البيانات المتعلقة بتسوية القضايا عن طريق التحكيم	الجدول 1:
	توزيع ضباط الشرطة المجتمعية حسب المناطق	الجدول 2
	الاجتماعات/الندوات ومستوى المشاركة العامة	الجدول 3
	الخدمات الصحية للسجناء التي تقدمها المرافق الصحية في السجون	الجدول 4
	ندوات ومؤتمرات مهنية للسجناء	الجدول 5
	القضايا والإجراءات المتعلقة بالدفاع عن حقوق العمال	الجدول 6
	بيانات عن الإيرتيريين الباحثين عن عمل في الخارج	الجدول 7
	بيانات عن عمليات تفتيش العمل والتدابير المتخذة	الجدول 8
	التسوية القضائية للنزاعات العمالية ونتائجها	الجدول 9
	عدد النقابات الشعبية حسب عدد العمال وحسب الجنس	الجدول 10
	بيانات الاتفاقية الجماعية حسب عدد العمال	الجدول 11
	تغطية التحصين ((DPT3/MCV1)، استشارة واحدة على الأقل قبل الولادة، الولادات في المرافق الصحية، حضور الرعاية (قبل الولادة)، الولادة في المرفق الصحي 1991-2019 (HFD)	الجدول 12
	الاتجاهات في وفيات المواليد والرضع والأطفال (الأطفال دون سن الخامسة)	الشكل 13
	تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي	الجدول 14
	بيانات نمو عدد الموظفين	الجدول 15
	عدد المعلمين ونسبة الزيادة على مختلف المستويات	الجدول 16
	عدد المدارس على مختلف المستويات	الجدول 17
	عدد المدارس باللغة الأم والالتحاق بها	الجدول 18
	نسبة المشاركة ومستوى التحاق الفتيات بالمدارس	الجدول 19
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب المستوى	الجدول 20
	المدارس الريفية وعدد الطلاب حسب المستوى	الجدول 21
	برنامج التعليم الابتدائي التكميلي: الالتحاق والتسرب والإكمال حسب السنة والجنس	الجدول 22

	التربية الخاصة: العدد حسب السنة والجنس	الجدول 23
	التحاق الطلاب بالإعاقة الذهنية أو التتموية	الجدول 24
	معدل التدفق المدرسي (مقارنة بين 17/2016 و 29/2018، حسب السنة الدراسية والجنس والمستوى)	الجدول 25
	كادر مؤسسات التدريب الفني والمهني	جدول رقم (26)
	الالتحاق ببرامج محو أمية الكبار والتعليم المستمر	الجدول 27
	الالتحاق ببرنامج التعليم المستمر للبالغين	الجدول 28
	الالتحاق حسب مجال الدراسة والجنس في بداية العام الدراسي 2020/2019	الجدول 29
	الالتحاق حسب مجال الدراسة والجنس في بداية العام الدراسي 2020/2019	الجدول 30
	نسبة الجنسين في التعليم العالي	الجدول 31
	الكفاءة الداخلية في التعليم العالي	الجدول 32
	مستوى وتكوين الهيئة التدريسية للتعليم العالي	الجدول 33
	التوزيع الاجتماعي للأطفال حسب العمر والجنس	الجدول 34
	لجان حماية حقوق المرأة والطفل	الجدول 35